الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة وهران –السانيا-

كلية الآداب واللغات والفنون قسم اللغة العربية وآدابها

مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير في الأدب العربي موسومة بـ:

أثر التوظيف النحوي في تيسير التفسير

للشيخ أمحمد بن يوسف أطفيش (ت: 1332 هـ، 1914م)

ضمن مشروع الدراسات النحوية في الجزائر. مجالاتها، وموضوعاتها، ومنطلقاتها

– تحقيق ودراسة – إشراف الدكتور مختار بوعناني.

إعداد الطالب الباحث:

عكوش هشام

إشراف الأستاذ:

الدكتور مختار بوعناني

2011

المقدمة

بسم الله الرّحمن الرحيم. الحمد لله رب العالمين، منزل القران بلسان عربيّ مبين على أفصح من نطق الضّاد، ليكون للعالمين، بشيرا و نذيرا، سيّدنا محمّد بن عبد الله عليه أفضل الصلّاة و التسليم، وعلى آله و صحبه الطيّبين الطّاهرين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدّين.وبعد:

إن الاشتغال بكتاب الله عزّ وجلّ تعلّما و تعليما ،فهماً وتفسيراً،قراءةً وتدبراً لآياته ،من أسمى فرص النّجاة،وأكمل الطّاعات،وانّ من اشرف العلوم بركة و نفعًا، وأعظمها فائدةً وخيرًا علمَ تفسير كتاب الله العليم الحكيم،إذ يمكّن من فهم ألفاظ القرآن الكريم و تمييز مدلولاتها،وإدراك معانيه ،واستنباط أحكامه استنباطاً صحيحا سليماً من الزّلل و الانحراف . لهذا وجب على كلّ طارق باب التّفسير أن يتضلّع بعلوم و معارف تجعله قادرًا على الكشف عن أسرار الآيات و معانيها.

ويبقى علم النّحو واحدًا من علوم اللّغة العربيّة الدّقيقة والمنوط بها في سلك هذا الدّرب،

لما له من الأثر في تقويم اللّسان و ضبط الألفاظ ،وتصويب معاني الآيات و توجيهها وفهم مرادها،فمن خلالها يقتفى المنهج الصّحيح لبيان كلام الله تعالى و فهمه،و ترسم الضّوابط و القواعد لتفسير القرآن،فكل امّة مكلّفة بان تقرا القرآن وتفهمه وتعمل به ،وحمدًا له سبحانه أن منّ علينا بالتّعرف على عيّنة من هذا العمل الوافي الجليل عند علماء جزائريين، فاقهم

في التأليف فيه والإبداع في مضمونه شيخنا العلامة **أمحمد بن يوسف أطفيّش** الذي بدا تأثره بعلم النّحو واضحاً جلياً في تفسير الآيات وبيان معانيها، من خلال مؤلفة **(تسيير التفسير)**، الذي اخترته موضوعا لدراستي، فكانت الفكرة موسومة بـــ: اثر التّوظيف النّحوي في تسيير التّفسير لامحمد بن يوسف اطفيّش (ت 1332هـــ،1914م).

و توجّهي إلى ميدان الدّراسة جاء بعد أن تعذّر عليّ الوصول إلى مخطوطٍ في النّحو من التّراث الجزائري ّ قصد خوض غمار التّحقيق فيه، وبعد إطلاع واسع وملمّ بآثار علمائنا

مقدمة

الجزائريّين أفادني و زملائي به أستاذي المشرف الدّكتور مختار بوعنّاني مدة سنة كاملة، وقع اختياري على شخصيّة اطفيّش نظراً للمكانة العلمية التي تبوأها في عصره و ظلّ عليها ، وإلمامه الواسع بشتّى العلوم و الفنون باختلافها جعلته يحظى بقلب القطب.

أمّا اختياري لكتابه **(تسيير التّفسير)** ،فيرجع بالأساس إلى اكتماله ،وكثرة التّوظيف النّحوي فيه، فقد خصّ له اطفيّش الحيّز الأكبر في مختلف أجزائه ، عكس لنا ثقافته النّحوية الواسعة و قدرته على تحليل و توجيه معاني الآيات.

ولعلّ ابرز الأسباب الدّاعية إلى اختيار هذا الموضوع مايلي:

1- إحياء التّراث الجزائريّ خاصّة و الإسلامي عامّة.

2- محاولة تسجيل بعض من جهود علماء المذهب الاباضي بجنوب شرق الجزائر.

3- إبراز جهود علماء الجزائر في مجالي النّحو و التّفسير.

4- الإطلاع على أساليب القدماء قصد الاستفادة منها في الحاضر، واقصد بذلك مجال النحو.

5- الكشف عن المؤلفات الكثيرة و المتنوّعة التي أبدع فيها الشّيخ اطفيّش على الرّغم من بعد المنطقة ،وعزلتها آنذاك.

6- يعدّ هذا التّفسير واحدًا من التّفاسير التّي تيسّر فهم كلام الله تعالى،والتّي تعتمد النّحو منطلقا لها،فقد ورد هذا التفسير حاويًا سبعة عشر جزءًا لم يخل من غزارة التّوظيف النّحوي فيه، ما أهله لان يصنّف في غزارة التّوظيف النّحوي فيه، ما اهّله لا يصنّف في خانة أهم المصادر التي اهتمّت بالدّراسة النّحوية في القرآن الكريم من عالم جزائريّ.

7- الإطلاع الواسع للشيّخ اطفيّش على أساليب النّحويين القدامى وارئهم النّحوية.

8- حسن تعامله مع المسائل النّحوية الموظّفة في تفسيره، فكثيراً ما يبدي رأيا فيها بعد أن يذكر أراء غيره من النحويّين الذين سبقوه، دالاّ على ذلك بقرينة، كقوله : "قلت"، و"الغريب"و "يجوز"و "لا يجوز"

9- استعماله عبارات بسيطة، و توظيفه أمثلة واضحة مفهومة، على نحو :قام زيد.

10-يُعَدّ الشيّخ أطفيّش وحيد عصره في مجال تأليف التّفاسير عند الاضيّة.

كما كان لاختيار هذا الموضوع-إضافة إلى ما سبق-مجموعة أساليب و دوافع، منها الدّراسات السّابقة التي ارتبطت مواضيعها بهذه الشّخصيّة الفذة، أذكر بعضها منها مرتّبة ترتيبًا هجائيًّا :

- أثر التّوظيف الصرّفيّ في تيسير التفسير[1].
- أراء الشيّخ أمحمد بن يوسف أطفيّش العقديّة[2]
- حكم الدّخان و السّعوط.دراسة و تحقيق[3].
- الرّسم في تعليم الخطّ.تحقيق[4].
- الشيّخ أطفيّش لغويّا[5].
- الشيّخ أمحمّد بن يوسف أطفيّش و مذهبه في تفسير القرآن الكريم،مقارنة إلى تفسير أهل السنّة[6].

---

[1] - رسالة ماجستر قدّمت من طرف الطّالبة صباح مجاهدي،بجامعة السّانيا-وهران،قسم اللّغة العربيّة و آدابها(2008).

[2] - رسالة ماجستير قدمت من طرف الطالب مصطفى بن النّاصر وينتن،بجامعة الأمير عبد القادر-قسنطينة(1996م)،أصبحت مطبوعة.

[3] - رسالة ماجستر قدمت من طرف الطّالب بكير يحي الشيّخ بلحاج،بجامعة الجزائر،معهد أصول الدّين(1993م).

[4] - رسالة ماجستر قدمت من طرف الطالب أحمد مسعودي عيسى الغزّابي،بجامعة الفاتح بطرابلس،ليبيا. يراجع الكافي في التّصريف :ص ج من المقدّمة.

[5] - رسالة دكتوراه لصاحبها أحمد جلاليّ،بجامعة أبي بلقايد-تلمسان،قسم اللّغة العربيّة وآدابها(2001م).

- الفكر السّياسيّ عند الاباضية من خلال آراء الشّيخ أمحمّد بن يوسف أطفيّش[7].

- الكافي في التّصريف.تحقيق و دراسة[8].

– المسائل التّحقيقية في بيان التّحفة الآجروميّة[9].

– منهج الشّيخ أمحمّد بن يوسف أطفيّش في تفسيره(التّيسير)[10].

فاخترت أنا الجانب الذي لم يُدرسَ،و هو الجانب النّحويّ.

ولا يخفى كذلك أنّ هذا الموضوع تربطه علاقة متينة بالمشروع الذي أنتمي إليه الموسم ب :"**الدّراسات النّحوية في الجزائر.مجالاتها،وموضوعاتها،ومنطلقاتها–تحقيق ودراسة–**" *للأستاذ* الدّكتور**مختار بوعنّاني** الذي يشهد له الكثير من الطّلبة الباحثين بجهوده المتواصلة في إحياء التّراث الجزائريّ و بعثه إلى الوجود،ونفض الغبار عمّا خلّفه علماء الجزائر من مصنّفات ظلّت حبيسة المكتبات و الرّفوف،خاصّة اللّغوية منها.

لقد حاولت في هذا الموضوع أعرض كيفيّة التّوظيف النّحويّ في(**تيسير التفسير**)،ثمّ أقفَ عند أثر هذا التّوظيف في تيسير فهم الآيات و توجيه معانيها،ونظراً للمادّة النّحوية المتوفرة والمتنوّعة التي استعان بها أطفيّش في كتابه،والتي تعدّ بذاتها موسوعة نحويّة–فقد شملت شتّى مواضيع النّحو وأبوابه–،اخترت أن أوجّه دراستي صوب الأسماء مثلما هو متداول في كتب النّحو بإختلاف أصحابها،فقسّمت هذه المادّة النّحويّة الموظّفة في تيسير على أربعة فصول.

---

[6] - رسالة ماجستر قدمت من طرف الطالب يحي بن صالح بوتردين،بجامعة عين شمس–القاهرة(1989م).يراجع الكافي في التّصريف:.ص ج

[7] - رسالة ماجستر مقدمّة من طرف الطالب عدّون جهلان.المرجع نفسه.

[8] - رسالة ماجستر مقدّمة من طرف الطالبة عائشة يطو،بجامعة السانيا–وهران،قسم اللّغة العربيّة و آدابها (2002م).

[9] - رسالة ماجستر لصاحبها رشيد حيدر،جامعة وهران .(في طور الإنجاز)

[10] - رسالة ماجستر قدمت من طرف الطالب محمد علي علو،بجامعة الجزائر،معهد أصول الدية(1991م).

مقدمة

الفصل الأوّل

سميّته ب :"**أثرتوظيف المرفوعات في تيسير التّفسير**" ،و تتبّعت فيه الفاعل،والمبتدأ،والخبر،و اسم كان وأخواتها،واسم الحروف العاملة عمل ليس،واسم أفعال المقاربة،وخبر إنّ و أخواتها،وخبر(لا)النّافية للجنس،و التّوابع في حالة الرّفع.ثمّ ختمت الفصل بجدول إحصائي كلّ مواضع ا لمرفوعات في (**تيسير التّفسير**).

الفصل الثاني:

وسميته ب: "**اثر توظيف المفعولات في تسيير التّفسير**" ،فكان التّصنيف فيه شاملا للمفعول به،والمنادى ،والمفعول المطلق،و المفعول فيه،والمفعول من اجله، و المفعول معه.لأخلص إلى جدول إحصائي لكلّ مواضع المفعولات في (**تسيير التّفسير**).

الفصل الثالث:

عنونته ب: "**اثر توظيف المفعولات في تسيير التّفسير**" ،و درست فيه الحال ،والتّمييز، والمستثنى، وخبر كان وأخواتها، وخبر الحروف العاملة عمل ليس،وخبر أفعال المقاربة، و اسم(أنّ) وأخواتها،واسم (لا) النافية للجنس، والتوابع في حالة النّصب. ثمّ ذيّلتُ هذا الفصل بجدول إحصائي لكّل مواضع المنصوبات في (**تسيير التفسير**) ، مع ربطها بمواضع المفعولات كذلك التي ذكرتها في الفصل الثاني.

الفصل الرابع:

وهو آخر هذه الفصول، جاءت تسميته:"**اثر توظيف المجرورات في تسيير التفسير**". وقسّمته إلى المجرور بالحرف،و بالإضافة ،وبالمجاورة ، ودرست فيه التوابع في حالة الجرّ.ثم عقدت لهذا الفصل جدولاً إحصائيا لكل مواضع المجرورات في (**تسيير التفسير**).

المنهج المتّبع في الدّراسة:

إن طبيعة المشروع الذي انتمي إليه، ثم طبيعة الموضوع الذي اعمل فيه الموسم ب: "**اثر التوّظيف النّحوي في تسيير التّفسير للشّيخ أمحمد بن يوسف أطفيش**"،تفرضان عليّ إتباع المنهج التّاريخي في الدّراسة . و ضمن هذا المنهج العامّ سلكت منهج الإحصاء، من خلال إحصاء نصوص أطفيش النّحوية و تصنيفها في كتابة **(تسيير التّفسير)**، وأرفقت به المنهج الوصفي المبنيّ على استقراء النّصوص النّحوية، وتحليلها قصد الوصول إلي الغاية المنشودة، وهي الوقوف عند اثر توظيفها في تفسير الآيات القرآنية.

كما أنّي لم أهمل تفاسير القرآن الأخرى، لأهميتها في هذا الموضوع، فاستعنت بطريقة الموازنة حينما يستدعي الأمر أن أوازن بين آراء الشّيخ أطفيش وغيره من المفسرين، والنّحويّين عموما.

الصّعوبات العلميّة:

إنّ أيَّ باحث قد تواجهه مشكلات و صعوبات علميّة أثناء العمل، ولم يخل هذا البحث في طريقه من صعوبات و عقبات،سرعان –بعون الله– ما ذللت،من هذه الصعوبات: كثرة النّصوص النّحوية في **(تسيير التّفسير)** ،والتي يستدعي إحصاؤها وتصنيفها تركيزًا كبيرًا، وجهدًا جهيدًا، واجتهادًا كثيرًا.كما أنّ بعضًا من هذه النصوص لا يتوّفر على التّوظيف، وما يتطلّبه موضوع البحث التمثيلُ لما له صلة بالأثر.

و قد ختمت بحثي بخاتمة وقفتُ فيها على أهمّ القضايا و النّتائج التي أنتجها هذا البحث، اتبعها بفهرس للآيات المدروسة، و بقائمة المصادر و المراجع المتعمَدة، والتي تنّوعت مجالاته، فشملت عناوين كتب النّحو واللّغة، والتّفسير وإعراب القرآن، والمعاجم اللّغوية. ليذيّل البحث بفهرست الموضوعات ،يساعد الباحث على الرّجوع إلى مضامينه بسهولة و يسر.

و أخيرا ، أسأل اللّه تعالى أن يجعل التّوفيق حليفي، والتّيسير عوني، وأن يتقبل منّي هذا العمل بقبول حسن، و يجهله في ميزان الحسنات،وإنّي لأقدّم لأستاذي الفاضل المشرف

مقدمة

الدّكتور **مختار بوعنّاني** ، حفظه اللّه تعالى ، من الشّكر أجزله ، ومن التّقدير والامتنان بالغَة، لإشرافه على هذه المذكّرة، ولما لقيته منه من التّوجيه السّديد والإرشاد القيّم ،فقد منحني من وقته الثّمين ، وأفادني الشّيء الكثير من عمله و خبرته. كما أتوجّه بالشّكر إلى أعضاء اللّجنة العلميّة الموّقرة على ما يقدّمونه من توجيهات وإرشادات تفيد الطالب و تُكسبه كلّما تعدّدت و تنوّعت.

المدخل

أوّلاً: توطئة لقراءة كتاب (تيسير التّفسير).

التّعريف بالمؤلّف:

هو أَمْحَمَّدْ[1] بن يوسف بن عيسى بن صالح بن عبد الرحمن بن عيسى بن إسماعيل بن محمد بن عبد العزيز بن بكير الحفصيّ أطفيّش[2]، من أشهر علماء الإباضيّة بالمغرب الإسلاميّ في العصر الحديث، وواحد من أعلام الجزائر البارزين.

من عائلة شهيرة ببني يسجن، من عشيرة آل با محمّد، وينتهي نسبه إلى "**عمر بن حفص الهنتانيّ**"، من العائلة الحفصيّة بتونس[3].

وُلد المؤلّف بمدينة غرداية، عام ستّة وثلاثين ومائتين وألف هجريّة (1236هــ)، الموافق لثمانية عشر وثمانمائة وألف ميلاديّة (1818م).[4]

نشأ في عائلة عريقة ومحافظة، فقيرة لكنّها على قدر كبير من العلم والمعرفة، وهبت نفسها لنشر الإصلاح وإرشاد المجتمع، والعودة به إلى السّبيل الأقوم؛ تركه والده يتيمًا تحت كفالة والدته، السّيّدة"**مامّة ستّي بنت الحاج سعيد بن عَدُّون بن يوسف بن قاسم بن عمر بن موسى بن يَدّر**"، فكان لهذه الأمّ الفاضلة

---

[1] – ذكر المؤلّف في كتابه (كشف الكرب: 263/1) أنّ علّة إثبات الهمزة التمييز بينه و بين اسم رسول الله صلى الله عليه و سلّم. انظر:الكافي في التصريف ،لأطفيّش. تحقيق و دراسة :عائشة يطّو، رسالة مقدَّمة لنيل شهادة الماجستير. جامعة السّانيا–وهران 2002،ص12.

[2] – كلمة بربريّة مركَّبة من ثلاثة مقاطع، ومعناها (أط : خُذْ– أي : تَعال– أش :كُلْ)، وربّما هذا اللّقب كناية عن الكرم والجود في هذه العائلة. انظر: معجم أعلام الإباضيّة – قسم المغرب –جمعيّة التّراث القرارة ،غرداية – الجزائر. ط:1999م.849/4. ويراجع آراء الشّيخ أطفيّش العقديّة، مصطفى بن النّاصر وينتن. نشر جمعيّة التّراث –القرارة –الجزائر (1996م)،ص24.

[3] – يراجع نهضة الجزائر الحديثة وثورتها المباركة،تأليف :محمّد علي دبوز.المطبعة التّعاونيّة، ط1(1965م):290/1،و معجم أعلام الإباضية: 836/4، ورحلة القطب.دراسة وتحقيق :الأستاذ يحي بن بهون حاج امحمّد.العطف ،غرداية – الجزائر.ط1(2007م)ص 22.

[4] – اختلف في تاريخ الميلاد، فعليّ دبّوز في نهضة الجزائر290/1، ويوسف بن بكير الحاج سعيد في تاريخ بني مزاب ،ط 2 ص 177، ويحي بن بهون في رحلة القطب ص 23، أوردوا تاريخ (1236هــ). أمّا مصطفى وينتن في بحثه آراء الشّيخ أطفيّش العقديّة ص 25 فأثبت أنّ مولده كان عام (1238هــ). والأكثر تداولاً في تاريخ مولده سنة (1236هــ). كما اختلف أيضا حول موطن الولادة، فعليّ دبّوز في نهضة الجزائر 290/1 يثبته ببني يسجن، وتبعه في ذلك عادل نويهض في معجم أعلام الجزائرص 20، كذا الزّركليّ في الأعلام: .أمّا الكتب التي أثبتت الميلاد بمدينة غرداية، فهي: آراء الشّيخ أطفيّش العقديّة ص 25، وتاريخ بني مزاب ص177، ورحلة القطب ص 23.

أعظمُ الجهد فيه، والأثر البالغ في تربيته وتكوينه وتعليمه؛ فألحقته بالكتّاب ليحفظ القرآن الكريم الذي أتمّه، ولم يتجاوز الثّامنة من عمره[1] .

لقد زرعت فيه هذه الملكة والنبوغ الرّغبة في تلقّي مختلف العلوم والتّطلّع إلى مبادئها، فأصبح حريصًا على تتبّع حلق العلم، سبّاقًا إليها في دور العلماء، التي انحصر اختصاصها في مجالات معيّنة كتقديم مبادئ الشّريعة والعربيّة، والمنطق لا غير؛ فأخذ علوم الشّريعة وعلوم العربيّة عن أخيه الأكبر "**إبراهيم بن يوسف** " الذي كان له هوالآخر أثرٌ عظيمٌ في بناء شخصيّة أطفيّش وتكوينها؛ كما أخذ عن غيره من مشايخ المنطقة، فتلقى مبادئ المنطق عن الشّيخ "**سعيد بن يوسف وينتن**"، وكان يحضر حلق الشّيخ "**عمر بن سليمان نوح**" مع أخيه إبراهيم[2]، حتى أصبح متصدّر هذه الحلقات والدّروس.

ولم يكتف الشّيخ أطفيّش بما كان يقدَّم في دور العلم هذه من حلق لا يؤخَذ منها الشّيء الكثير، بل راح يعتمد على نفسه اعتمادًا شبه كلّيّ في تعلّمه و تثقيف شخصيّته، فكان يتحيّن الفرص لذلك ويترقّب مجيء أهل العلم من المشرق ليأخذ عنهم مفاتيح العلوم، ويحرص على أن يتمّ البقيّة لوحده، بعزيمة لا تعرف الكلل ولا الملل، ساعده فيها ذاكرته القويّة وفهمه السّريع، ورغبته في التّعلم وتلقّي العلوم بشتّى أنواعها؛ فلم تمنعه الأوضاع السّائدة في تلك الفترة، ولا العزلة التي عرفتها المنطقة من سلك درب الاجتهاد في طلب الكتب،[3] إذ كان يتّخذ كلّ الوسائل للاطّلاع عليها و استنساخها، خاصّة تلك النّفيسة والنّادرة.

---

[1]- يراجع نهضة الجزائر الحديثة :299/1، ومعجم أعلام الإباضيّة: 836/4، ورحلة القطب ص24.

[2]- يراجع معجم أعلام الإباضية:836/4، ورحلة القطب ص24

[3]- كان يحرص على اقتناء الكتب النّفيسة، ويجدّ في اشترائها أو استنساخها؛ كما كان يبعث في كلّ عام دراهم مع الحُجّاج، فيشترون له الكتب من المشرق. يراجع نهضة الجزائر الحديثة:305/1 وما بعدها ، وآراء الشّيخ أطفيّش العقديّة ص 48.

عُرف أطفيّش بشغفه بالتّدريس، فتفرّغ له، وكان ينفر من كل ما يشغله عن التّدريس والتّعليم، فلم يشتغل بعمل آخر سوى القضاء الذي مارسه فترة قصيرة ثم تركه، لذاك السّبب.[1]

فكانت داره ببني يسجن معهدًا يقصده التّلاميذ من كلّ حدب وصوب، التقوا حوله وحرصوا على مجالسته[2]، فبدا تأثيره فيهم كبيرًا، حتّى أصبح الحديث عنهم حديثًا عن مجتمع كوّنه هو بعلمه وتربيته.

ولم تكن الجزائر كلّ وطنه، بل كان شديد الاهتمام بأحوال العالم الإسلاميّ، كثير الدّعاء بالنّصر للأمّة الإسلاميّة، فكانت له مواقف متعدّدة شهدت بنضاله السّياسيّ والاجتماعيّ وغير ذلك من قضايا عصره، ممّا جعله عرضة للرّقابة الفرنسيّة عليه، فكان مصيره النّفي من بلدته بني يسجن إلى بلدة **بَنُّورَة** التي مكث بها حوالي عشر سنوات، استطاع فيها أن يخلّف الكثير من الآثار والمؤلّفات، كما تخرّج عليه في الفقه بهذه البلدة كثير من الطّلبة[3]؛ فكان مدرسة متنقلة، لا ينقطع عن التّدريس حتّى في سفره.

وما ساعده على أداء واجبه العلميّ وتبليغه، تنظيمه لوقته واستغلاله له أحسن استغلال؛ فقد اعتمد في التّدريس برنامجًا مضبوطًا، بحيث تُقدَّم دروسه[4] طوال أيام الأسبوع، من الضّحى إلى الزّوال، ماعدا يوم الجمعة، ثمّ يزيد دروسًا في المساء بعد

---

[1]– يراجع آراء الشّيخ أطفيّش العقديّة ص 26 و 54.

[2]– جلس الشّيخ للتّدريس منذ سنّ مبكّرة، وذلك لمّا بلغ الخامسة عشر من عمره. يراجع نهضة الجزائر الحديثة : 302/1. وكان من أشهر تلامذته : الشّيخ الحاج صالح بن عمر لعْلي (ت 1928 م)، وسليمان باشا البارونيّ (ت 1940 م)، وأبو إسحاق إبراهيم بن الحاج محمّد بن الحاج إبراهيم بن يوسف أطفيّش (ت1965م)، وأبو اليقظان إبراهيم بن عيسى حمدي (ت 1973م).

[3]– يراجع نهضة الجزائر الحديثة :337/1، وآراء الشّيخ أطفيّش العقديّة ص 27، وتاريخ بني مزاب ص178.

[4]– كان للشّيخ سلّم في ترتيب العلوم حسب أولويّتها في وجوب التّعلّم؛ فالتّوحيد أوّلاً، ثمّ الفقه والحديث وأدب العلم و المعاشرة ، وعلوم اللّغة وغيرها. آراء الشّيخ أطفيّش العقديّة ص 56.

العصر، ولا يدرّس في اللّيل إلاّ الغرباء، والنّجباء والمتفوّقين، لأنّه كان مخصَّصًا للتّأليف، وللإجابة عن الرّسائل والاستفتاءات[1].

قضى الشّيخ قرابة القرن في الجهاد العلميّ وبثّ الوعي الدّينيّ، فكان لحياته التي تعدّ بحقّ حياة علمٍ وعملٍ فضلٌ في نهضة الجزائر وإصلاح أوضاعها. وافته المنيّة في يوم السبت 23 ربيع الثاني 1332هـــ الموافق لـــ 21 مارس 1914م، في مركز نشاطه ببني يسجن[2]، عن عمر يناهز ستًّا وتسعين سنة.

ويرى البعض أنّه عانى من تأثير سُمّ دُسَّ له من طرف أحد العملاء الفرنسيّين، ألزمه الفراش أسبوعًا كاملاً، ليختاره الله بعد ذلك إلى جواره[3].

هكذا أمضى أطفيّش حياته، خدم فيها العلم وطلاّبه، وحرص فيها على الاستجابة لرغبات النّاس وتساؤلاتهم التي كانت أهمّ انشغالاته؛ وبحكم مطالعته الكثيرة واشتغاله بعلوم متعدّدة، وإلمامه الواسع بالأوضاع السّائدة في عصره، تبوّأ مكانة بارزة في مجتمعه، وسطع نجمُه، فلُقّب بـــ "**القطب**"[4]؛ واستطاع أن يخلّف لنا تراثًا ضخمًا يشهد له بذلك، احتوى فنونًا ومواضيع تنوّعت بتنوّع ثقافته، اختلف الدّارسون في تحديدها وحصرها، حتّى إنّ بعضهم قدّرها بنحو **ثلاثمائة مؤلَّف،** مابين كتاب ورسالة[5]، موزَّعة على شتّى العلوم، فقد ألّف في: الأخلاق والأصول والبلاغة والتّفسير والتّجويد والتّوحيد والتّاريخ والجبر والحديث والحساب والرّسم والسّير والطّبّ والصّرف والعروض والقافية والفقه والفلك والفلاحة والفرائض والفلسفة واللّغة ومصطلح الحديث والمنطق والنّحو والوعظ.

---

[1]- يراجع نهضة الجزائر الحديثة : 310/1 ، ومعجم أعلام الإباضيّة : 837/4، وآراء الشّيخ أطفيّش العقديّة ص 55 وما بعدها ، ورحلة القطب ص 29.

[2]- يراجع نهضة الجزائر الحديثة : 386/1، ومعجم أعلام الجزائر،عادل نويهض . مؤسّسة نويهض الثّقافيّة للتّأليف والتّرجمة والنّشر، بيروت – لبنان .ط2 (1980م) ص 20. وآراء الشّيخ أطفيّش العقديّة ص 27، وتاريخ بني مزاب ص 189 ، ورحلة القطب ص 26.

[3]- يراجع تاريخ بني مزاب ص 189، ورحلة القطب ص 26.

[4]- اشتهر بقطب الأئمّة عند المغاربة، وبقطب المغرب عند المشارقة. يراجع رحلة القطب ص 22 ، والكافي في التّصريف ص 12.

[5]- يراجع معجم أعلام الإباضيّة :839/4، والتّفسير والمفسّرون، تأليف: الدّكتور محمّد حسين الذّهبيّ. مكتبة مصعب بن عمير الإسلاميّة. ط 2004م،67/2، وتاريخ الجزائر الثّقافي، الدّكتور أبو القاسم سعد الله. دار الغرب الإسلاميّ ط1 (1998)،271/3، و 44/8.

ولعلّ سرد ما خلّفه في بعض هذه الفنون يستدعي الكثير من الوقت والعديد من الصّفحات، لذا سأقتصر على ذكر ما يتناسب مع هذا البحث الذي يتحدّد بعلمين اثنين، هما علما اللّغة والتّفسير؛ مع التّمييز فيها بين ما هو مطبوع وما هو مخطوط، معتمدًا في ذلك على كتاب "**المصنَّفات اللّغويّة للأعلام الجزائريّة عبر القرون**"، للدّكتور **مختار بوعنّاني**؛ الذي يعَدّ بحقّ مفتاحًا ييسّر للطّالب الباحث ولوج ميدان التّحقيق، أو الدّراسة من شتّى الأبواب.

1- اللّغـــة : ألّف القطب في النّحو، والصّرف، والبلاغة.

أ-**في النّحو:**

- الحاشية الأولى على شرح أبي القاسم الدّاوي على الآجروميّة (مفقود)[1].
- الحاشية الأولى على شرح أبي القاسم الدّاوي على شرح الآجروميّة (مخطوط)[2].
- المسائل التّحقيقيّة في بيان التّحفة الآجروميّة[3].
- حاشية الشّذور و شرحه (مفقود)[4].
- حاشية ثانية على شرح أبي القاسم الدّاوي على الآجروميّة (مخطوط)[5].
- حاشية على إعراب الألفيّة(مفقود)[6].
- حاشية على القطر و شرحه (مفقود)[7].
- حاشية على شرح المرادي على الألفيّة (مخطوط).[8]

1- المصنَّفات اللّغوية للأعلام الجزائريّة عبر القرون، د: مختار بوعنّاني. دارهومه، طبع في 2001، ص 67. وآراء الشّيخ أطفيّش العقديّة :494.

2- المرجع نفسه.

3- يحقّقه الطّالب حيدرة رشيد، زميلي في مشروع الدّراسات النّحويّة في الجزائر – تحقيق ودراسة – تحت إشراف: الدّكتور مختار بوعنّاني. جامعة وهران.

4- المصنَّفات اللّغويّة : 67 ، وآراء الشّيخ أطفيّش العقديّة : 494.

5- المصنَّفات اللّغويّة :67.

6- م.ن، وآراء الشيخ اطفيش العقدية : 494

7- وسماه أحيانا: الحواشي المحمدية على المقدمة الهشيمية. المصنفات اللغوية :67، وآراء الشيخ أطفيش العقدية :494

8- المصنفات اللغوية :67، وآراء الشيخ أطفيش العقدية : 486

- قصيدة الغريب: نظم مغني اللّبيب لابن هشام الأنصاريّ.[1]

ب- **في الصّرف:**

- الكافي في التّصريف (محقّق).
- شرح لامية الأفعال (مطبوع)[2].

ج- في البلاغة:

- بيان البيان، في علم البيان (مخطوط)[3].
- تخليص العاني من ربقة جهل المثاني (مخطوط)[4].
- ربيع البديع، في علم البديع (مخطوط)[5].
- شرح شرح الاستعارات (مخطوط). وهو شرح على شرح عصام الدّين إبراهيم بن محمّد على متن الاستعارات[6].

2- علم التّفسير:

كان أطــفيّش وحيد عصره في تأليف التّفاسير عند الإباضيّين، فقد أبدع في ثلاثة طُبع منها اثنان، يقول الباحث **فهد بن عبد الرّحمن بن سليمان الرّوميّ** :"وفي العصر الحديث لا تجد إلاّ ثلاثة تفاسير، وتعجّب إذا عرفتَ أنّها كلّها لمؤلّف واحد، وأنّ المطبوع من هذه الثّلاثة اثنان، أمّا الثّالث فلم يتمّه، ولم يُطبَع"[7]. وأذكرها بالتّرتيب:

1- المصنفات اللغوية ص 104 ، وآراء الشيخ أطفيش العقدية ص 492

2- شرح لامية الأفعال، لأمحمّد بن يوسف أطفّيش. سلطنة عمان، وزارة التّراث القومي ّوالثّقافة.ط 1986م.

3- المصنّفات اللّغويّة للأعلام الجزائريّة : 51، وآراء الشّيخ أطفيّش العقديّة :480.

4- آراء الشّيخ أطفيّش العقديّة :480.

5- المصنّفات اللّغويّة :78 ، وآراء الشّيخ أطفيّش العقديّة :481.

6- آراء الشّيخ أطفيّش العقديّة:484.

7- اتّجاهات التّفسير في القرن الرّابع عشر الهجريّ، إشراف: الدّكتور مصطفى مسلم محمّد، رسالة مقدّمة لنيل درجة الدّكتوراه. جامعة الإمام محمّد بن سعود الإسلاميّة، كلّيّة أصول الدّين – قسم القرآن وعلومه.(1404 هــ ــ 1405هــ) :314/1.

- **همْيان الزّاد إلى دار المعاد:** وهو أوّل تفاسيره، اختُلف في تاريخ إتمامه؛ وقد طُبع مرّتين، واحدة في زنجبار، والأخرى في سلطنة عمان في ثلاثة عشر مجلَّدًا[1].

- **داعي العمل ليوم الأمل:** ما يزال مخطوطًا، واختلَف الدَارسون في منهج الشَيخ أطفيّش فيه، فذهب البعض إلى أنّه بدأه من الخاتمة وانتهى إلى سورة الرّحمن فلم يتمّه[2].

- **تيسير التفسير:** لم يلق التّفسيران السّابقان اهتمامًا كبيرًا واعتمادًا بالغًا في أوساط المتعلّمين والمهتمّين؛ هذا ما شجّع الشّيخ على تأليف تفسير آخر متوسّط، جامع لكلّ السّور القرآنيّة، مهذَّب ومنقَّح، جاء في مقدّمته: "أمّا بعد، فإنّه لمّا تقاصرت الهمم عن أن تهيم بـــ (هميان الزّاد إلى دار المعاد) الذي ألّفته في صغرالسّنّ، وتكاسلوا عن تفسيري (داعي العمل ليوم الأمل)، أنشطت همّتي إلى تفسير يغتبَط و لا يملّ".[3]

- طبعـــاته:

لكتاب (**تيسير التّفسير**) ثلاث طبعات، الأولى كانت طبعة حجريّة بالجزائر، من سنة 1325هــ إلى سنة 1326 هــ، في سبعة أجزاء[4]. والثّانية على نفقة وزارة وزارة التّراث القوميّ والثّقافة بسلطنة عمان سنة 1986م، في خمسة عشر مجلّدًا بدون تحقيق[5].

أمّا الثالثة والأخيرة – وهي الطّبعة المعتمَدة في هذا البحث – كانت بالجزائر، حيث قام بتحقيق الكتاب وإخراجه الشّيخ **إبراهيم بن محمّد طلاّي**،

1– انظر تيسير التّفسير لأطفيّش، تحقيق وإخراج الشّيخ إبراهيم بن محمّد طلاّي، بمساعدة لجنة من الأساتذة.1/ ض . والمصنَّفات اللّغويّة ص 133، ورحلة القطب ص 32.

2– انظر تيسير التّفسير : 1/غ ، ومعجم أعلام الجزائر ص 20.

3– تيسير التّفسير: 1/1.

4– المصنّفات اللّغويّة للأعلام الجزائريّة ص 64، وتاريخ بني مزاب ص 181.

5– المصنّفات اللّغويّة، ص 64.

بمساعدة لجنة من الأساتذة. وقد تكلّف بنشره المطبعة العربيّة في غرداية؛ ولم يعرَض هذا التّفسير دفعة واحدة، فقد تمّ إخراج أجزائه المحقَّقة ابتداءً من سنة 1996م إلى غاية سنة 2003 م[1].

- **عـــدد أجزائه:**

حوى كتاب (**تيسير التّفسير**) في طبعته الأخيرة كلّ السّور القرآنيّة موزَّعة على ستّة عشر جزءًا، يليها جزء خاصّ بالفهارس الفنّيّة، ليكتمل عدد أجزاء الكتاب سبعة عشر جزءًا.

- **مكانته العلميّة:**

إنّ ما تميّز به هذا الكتاب من غزارة في مادّته وبساطة في أسلوبه، وتنوّع في مباحثه، جعله يحظى بمكانة علميّة لم يكتسها تفسيراه السّابقان، وهذا بشهادة من اطّلع عليه وبحث فيه؛ حتّى إنّ المؤلّف ذاته أعرب عن أهمّيّة هذا الكتاب في رسالة وجّهها إلى بعض أصدقائه، قال فيها: "و لكما الآن– و الحمد لله الرّحمن الرّحيم–من تفسير المذهب ما يغنيكم إن شاء الله عن تفسير غيره، فإن ذكرتُ مذهبهم فإمّا لأردّه، وإمّا لأنّه حقّ، وقد اعتقدناه قبل أن نراه لهم، ولست مقلّدًا لأحد، ولاسيما التّيسير الذي قرب إن شاء الله الرّحمن الرّحيم كمالُه، وما ذكرته إلاّ لترغبوا فيه لأنّه غير طويل بل متوسّط مع جمعه ما ليس في المطوَّلات، والحمد لله"[2].

ويقول تلميذه الشّيخ **أبو إسحاق إبراهيم أطفيّش:** "ومن وقف على تفسيره **(تيسير التّفسير)** شاهد تبحّره في علوم القرآن وغزارة مادّته ومقدرته على إظهار حقائق التّفسير."[3]

لقد اعتمده الشّيخ **إبراهيم بيّوض** ــ رحمه الله ــ مرجعًا رئيسًا، خاصّة فيما يتعلّق بالإباضيّة، فعنه قال: "إذا أردت أن أعرف أحيانًا قول الإباضيّة في بعض

1- **المصنّفات اللّغويّة، ص 63.**
2- **تيسير التّفسير :1/أ.**
3- **المصدر نفسه :1/ظ.**

الأحكام الشّرعيّة الواردة في الآية، فإنّني أرجع إلى كتاب التّيسير للشّيخ الحاج أمحمّد أطفيّش."[1]

يقول الباحث **عكّي علواني** في رسالته **(محمّد بن يوسف أطفيّش ومذهبه في تفسيرالقرآن)**[2]: "إنّ تفسيره (التّيسير) يعتبَر دائرة معارف لآراء أشهر المفسّرين السّابقين، الذي جمع فيه وجهات نظر معظم المدارس الإسلاميّة، وكذا بعض الفرق، مع إبراز وجهة نظر الإباضيّة، من هذا تظهر أهمّيّته بين كتب التّفاسير في العالم الإسلاميّ "[3].

ثانيًا : منهجيّة أطفيّش في التّوظيف النّحويّ في (تيسير التّفسير).

1- نقله عن بعض العلماء :

جاءت نصوص أطفيّش النّحويّة زاخرة بآراء غيره ممّن اشتهروا بعلوم اللّغة المختلفة، من دون أن يحيل على مصادر هذه الأقوال والآراء؛ فقد نقل عن: أبي الأسود الدّؤليّ **(ت 69هـ)**، والخليل بن أحمد الفراهيديّ **(ت 170 هـ)**، وسيبويه **(ت 180 هـ)**، والكسائيّ **(ت 189هـ)**، والفرّاء **(ت 207هـ)**، والزّجّاج **(ت311هـ)**، والفارسيّ **(ت 377هـ)**، والزّمخشريّ **(ت 538هـ)**؛ وغيرهم من علماء اللّغة المشهورين.

ونظرًا لكثرة هذه الأسماء وتكرّر بعضها في مختلف أجزاء كتاب **(تيسير التّفسير)**، اخترتُ أن أجمعها في جدول إحصائيّ[4] يسهّل على الباحث والمهتمّ الوصول إليها والوقوف عندها.

1- تيسير التّفسير :1/أأ.
2- وهي رسالة مقدّمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإسلاميّة. جامعة الأمير عبد القادر بقسنطينة سنة 1991م، ص 282.
3- تيسير التفسير:1/أأ.
4- تجده في ص من هذه الرّسالة.

كما أخذ أيضًا من آراء المدرستين النّحويّتين، **الكوفيّة** و**البصريّة**، كلّما دعت المسألة إلى ذلك؛ فكان كثيرَ الاستشهاد بالمذهب الكوفيّ، ويليه البصريّ، فــ**البغداديّ** ، ثم **الأندلسيّ**.[1]

وكان يحيل من حين إلى آخر على بعض كتب اللّغة والنّحو التي خدم بها تفسيره، **ككتاب** سيبويه[2]، **وكتاب تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد** لابن مالك[3]، و**الخصائص** لابن جنّيّ[4]، **وشرح ألفيّة ابن معطي**[5]، و**المغني** لابن هشام.[6]

فقد أحال أطفيّش مثلاً على كتاب **شرح ألفيّة ابن معطي** في تفسير قوله عزّ وجلّ: ﴿ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُو۟لَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا ﴾[7]؛ حين أجاز

أجاز أن يكون (عَنْهُ) نائب فاعل (مَسْؤُولاً) مقدَّما عليه، ولو كان نائب الفاعل – كما ذكَر – لا يقدَّم لشبهه بالفضلة، مستشهدًا بقوله: " و في شرح ألفيّة ابن معطي جواز تقديم النّائب إذا كان جارًّا و مجرورًا."[8]

2ــ اجتهاده في بعض القضايا النّحويّة :

لم يكن أطفيّش في توظيفه النّحويّ يستشهد بآراء وأقوال علماء النّحو دون أن يُتبعها رأيه ونقده إمّا بالرّدّ أو الموافقة، أو شرح ما غمض منها؛ وكثيرًا ما كان يُنصف في مسائل اختلف فيها أهل التّفسير وبعض علماء النّحو؛ فاعتمد جملة من الألفاظ والعبارات الجريئة التي لا تختلف عمّا يوظّفه علماء الدّين والإفتاء، من ذلك قوله : لا يقال، والصّحيح، ويجوز، ولا يجوز، فعندي، ومن العجيب، وأخطأ من قال، وهو ضعيف، والتّحقيق، إلاّ أنّ مذهبي، والصّواب، ولا أعيب، وأغرب من

1- انظر الجدول ص   من هذه الرّسالة.
2- انظر تيسير التّفسير :25/5.
3- م. ن 60/13.
4- م. ن 11/15.
5- م. ن177/8.
6- م.ن 65/6.
7- الإسراء :36.
8- تيسير التّفسير:177/8.

ذلك قبوله، ويبعد ما قيل؛ وكان إذا رَجّح رأيًا عن آخر يوظّف عبارة "وذلك أولى من أن يقال "، وإذا عرض قاعدةً دقيقةً نادرةً يقول: فاحفظ ذلك ولا تضيّعه، واعمل به في القرآن الكريم وغيره؛ مع التّنبيه منه أنّ مثل هذا القول لا يُعثَر عليه في مصادر أخرى. وكان إذا فاته شيء ما ثمّ أدركه يقول: ثمّ تذكّرتُ.

فمن الأمثلة التي اعترض فيها على آراء غيره، ما ذهب إليه **الزّمخشريّ**، الذي يرى جواز نصب المصدر على الظّرفيّة دون أن يكون صريحًا؛ فجاء ردّ أطفيّش بطريقة راعى فيها شخصيّة الزّمخشريّ وكشف فيها عن مكانته العلميّة، قال: "وكونه إمامًا في العربيّة لا يُدفَع ذلك عنه؛ ولو سُمع: جئتُ أن طلعت الشّمس، لَقدّر المضاف، أولام التّوقيت، أي: وقت أن طلعت؛ أو سُمع: أجيء أن تطلعَ، لَقدّر وقت أن تطلع، أو لأن تطلع"[1].

ولا يكتفي أطفيّش بالرّدّ على رأي الواحد فقط، مثلما فعل مع الزّمخشريّ، بل يتعدّى ذلك، ليكون ردّه شاملاً إذا لم يقتنع بما ذهب إليه النّحاة وأجمعوا عليه، وكان له رأي آخر في تلك المسألة، فيعترض بقوله: وهذا وهمٌ من النّحاة وغيرهم. ونادرًا ما يلتزم الصّمت.

3- اعتماده على الشّاهد النّحويّ:

يعتمد أطفيّش في نصوصه النّحويّة الشّاهدَ النّحويَّ، فكان يرجع إلى القرآن، والشّعر، والحديث؛ كما كان كثيرَ الاستحضار لأمثلة سيبويه.

أ- اعتماده على القرآن:

كان لآيات كتاب الله العزيز نصيبٌ أوفر في الاستشهاد، مقارنة بالشعر والحديث؛ فقد أحصيت له تسعين آية وآية[2] موزَّعة بحسب المسائل التي تناولها أطفيّش في توظيفه النّحويّ، وكثيرًا ما كان يستشهد لمسألة واحدة بأكثر من آية، كما فعل في تفسير قوله تعالى :

1- تيسير التّفسير: 326/11 -327.
2- انظر الجدول ص   من هذه الرّسالة.

"إِسْتَجِيبُواْ لِرَبِّكُم مِّن قَبْلِ أَنْ يَّاتِيَ يَوْمٌ لاَّ مَرَدَّ لَهُۥ مِنَ أَللَّهِۖ مَا لَكُم مِّن مَّلْجَإٍ يَوْمَئِذٍ وَمَا لَكُم مِّن نَّكِيرٍ "[1]، حين وقف عند مسألة البناء والإعراب في اسم (لا) النّافية للجنس، الوارد مشبَّهًا بالمضاف؛ فأتى في تحليله بشاهدين من القرآن، هذا نصّه: " (لاَ مَرَدَّ لَهُ)، اسم (لا) مشبّه بالمضاف لتعلّقه به، ومع ذلك لم يُنصَب منوَّنًا بل بُنِي كالمفرد؛ وقيل: معرَب لم ينوَّن لنيّة لفظ المضاف إليه، ومثل هذا وارد في مواضع من القرآن مثل:"لاَمَلْجَأَ مِنَ اللَهِ "(التّوبة:118)، و"لاَ تَثْرِيبَ عَلَيْكُمْ " (يوسف :92)"[2].

ب- اعتماده على الشِّعر:

لقد أولى أطفيّش للشّعر عنايةً كبيرةً في كتابه (**تيسير التّفسير**)، غير أنّه لم يستغله في الاستشهاد أثناء عرضه لبعض المسائل النّحويّة، فقد اكتفى باستحضار واحد وعشرين شاهدًا من الشِّعر[3]، لا يُعَدّ بأصلٍ جديدًا في الاحتجاج به، فقد تداوله النّحاة قبله وعملوا به؛ من ذلك مثلاً ما وظّفه في تفسيره لقوله تعالى:"إِنَّا مُنزِلُونَ عَلَىٓ أَهْلِ هَٰذِهِ اِ۬لْقَرْيَةِ رِجْزاً مِّنَ أَلسَّمَآءِ بِمَا كَانُواْ يَفْسُقُونَ "[4]، حين اشتغل في تحليله على مصدر (كان)، فكان له النّصّ الآتي: "(بِمَا كَانُوا يَفْسُقُونَ)، عادَةُ المفسِّرين يذكرون المصدر ممّا بعد (كان)، ويسقطونها كأنّها زائدة، وكأنّها ليس لها مصدر إذا دخلت على المبتدأ والخبر؛ وعندي ليس كذلك، قال الشّاعر:

بِبَذْلٍ وَحُكْمٍ سَادَ فِي قَوْمِهِ الفَتَى * وَ كَوْنَكَ إِيَّاهُ عَلَيْكَ يَسِيرُ .**

---

[1]- الشّورى: 47.
[2]- تيسيرالتّفسير:60/13- 61.
[3]- يراجع الجدول ص من هذه الرّسالة.
[4]- العنكبوت :34.

قلت: وفي تأويل المصدر منها فائدة فاتتهم، وهو الحكم على كونه يفعل زيادة على الحكم على الفعل، وذلك أبلغ، فاحفظ ذلك ولا تضيّعه، واعمل به في القرآن الكريم وغيره"[1].

جـــ - اعتماده على الحديث:

انقسم النّحويّون في مسألة الاحتجاج بالحديث، فردّه بعضهم مُرجِعًا ذلك إلى كثرة روايته بالمعنى، وعن هذا يقول الشّيخ **أطفيّش**: "وممّا يقوّي القول بعدم الاحتجاج بالحديث في علوم العربيّة، أنّ الرّواة يحرّفون اللّفظ؛ ويحتجّ به في المعنى لأنّهم لا يحرّفون المعنى، فكما لا يقول صلّى الله عليه وسلّم (المكّة)لا يقول (الصّين) بـــ (ال)"[2].

فنراه في قوله يعمد إلى توظيف مصطلح " التّحريف" الذي يحمل أكثر من دلالة، وكأنّ الحديث الشّريف بشرف صاحبه صلّى الله عليه وسلّم كلّه متواتر بالمعنى،وهذا ما لا يتقبّله العقل، ولا يأخذ به القارئ الباحث، فما قوله عن الحديث المتواتر باللّفظ؟.

وقد عثرت له أيضا في كتابه **(تيسير التّفسير)** على رأي أشار فيه إلى بعض الأخطاء المتكرّرة عند روّاة الحديث، حين قال: "التّحقيق أنّ روّاة الحديث قد لا يحسنون العربيّة، فلا يحتجّ بهم، ولو كانوا ثقاة في المعنى، فتقول: رووه بالمعنى، ولو رجّح الاحتجاجَ بهم الجمهورُ. ألا ترى أنّهم يقولون : مثنى مثنى، ويقرنون خبر كَادَ ولا يكادون يتركون ذلك، إلى غير ذلك ممّا لا يُقبَل في العربيّة، وليس ذلك منهم شذوذًا، بل يكثرونه ويلتزمونه، فعَلِمنا أنّ ذلك خللٌ منهم"[3].

1- تيسير التّفسير: **64/11**.

2- تيسير التّفسير:**284/7**. يشير إلى حديثه صلّى الله عليه وسلّم: "اطْلُبُوا العِلْمَ وَ لَوْ بِصِين". فيتبيّن أنّ أطفيّش لا يلتزم بالصّحيح، وإنّما يستدلّ بالموضوع كما هو حاصل في هذا الحديث. يراجع : الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة، تأليف شيخ الإسلام الإمام محمّد بن عليّ الشّوكانيّ (ت 1250هـــ). تحقيق : عبد الرّحمن بن يحيى المعلّميّ اليمانيّ. أشرف على تصحيحه عبد الوهّاب عبد اللّطيف. دار الكتب العلمية، بيروت لبنان .ط (1995م) ص 272.

3- تيسير التّفسير :**75/13 - 76**.

فالمتتبِّع لهذين القولين يدرك أنّ أطفيّش لا يعترف بالحديث في التّقعيد تمامًا، كما يخلص إلى أنّ نصوصه النّحويّة الموظّفة في تفسيره للآيات القرآنيّة خالية من شواهد الحديث؛ وعلى عكس هذا كلّه وجدته يستأنس ببعض من الحديث أثناء الدّراسة النّحويّة في كتابه (**تيسير التّفسير**)، فأحصيت له اثني عشر شاهدًا[1] دار أكثره حول مسألة البناء والإعراب في اسم (لا) النّافية للجنس، المشبَّه بالمضاف، الوارد من غير تنوين؛ واخترت أن أمثّل للفاعل في أحد الأحكام المتعلّقة به، وذلك في تفسير قوله تعالى: "وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى ٱلذِينَ ظَلَمُواْ "[2]، حين وظّف في تحليله قوله صلّى الله عليه وسلّم: "يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلاَئِكَةٌ"[3]؛ فالأصل في الفاعل أن يوحَّد فعله سواء كان هذا الفاعل مثنّى أو جمعًا، وفي الآية الكريمة والحديث شارك الفعلُ فاعلَه في علامة الجمع. ورأي النّحويّين في ذلك أنّها لغة شهيرة لا شاذّة.

توظيف أمثلة سيبويه:

على عكس بعض كتب التّفسير، بالغ أطفيّش في استعمال الأمثلة البسيطة الواضحة، الواردة على نحو: قَامَ زَيْدٌ، داخل نصوصه النّحويّة، فقد بلغت ثمانية وتسعين ومائة[4]، موظّفة في مختلف الأجزاء، وقد تعدّدت بتعدّد القضايا النّحويّة التي استدعت الوقوف عندها بالتّحليل والتّيسير لها؛ من ذلك مثلاً توظيفه لمثال :"إِنَّ زَيْدًا إِنَّ أَبَاهْ قَائِمٌ "[5]، لبيان جواز أن تكون جملة (إنّ) واسمها وخبرها خبرًا لـــ (إنّ)

---

[1]– يراجع الجدول ص من هذه الرّسالة.

[2]– الأنبياء :3.

[3]– تيسير التّفسير: 253/9–254. وتتمّة الحديث : "بِاللَّيْلِ وَ مَلاَئِكَةٌ بِالنَّهَارِ، وَيَجْتَمِعُونَ فِي صَلاَةِ الفَجْرِ وصَلاَةِ العَصْرِ، ثُمَّ يَعْرجُ الذِينَ بَاتُوا فِيكُمْ، فَيَسْأَلُهُمْ وَهْوَأَعْلَمُ بِهِمْ: كَيْفَ تَرَكْتُمْ عِبَادِي ؟ فَيَقُولُونَ: تَرَكْنَاهُمْ وَهُمْ يُصَلُّونَ، وَأَتَيْنَاهُمْ وَهُمْ يُصَلُّونَ". رواه البخاريّ ومسلم في باب فضل صلاة العصر. انظر صحيح البخاري، تأليف :الإمام الحافظ أبي عبد الله محمّد ابن إسماعيل البخاريّ (ت 256 هــ). مراجعة وضبط و فهرسة الشّيخ محمّد عليّ القطب والشّيخ هشام البخاريّ. المكتبة العصريّة، صيدا – بيروت،ط1 (2001 م)،مجلّد1ص 385. وصحيح مسلم، للإمام الحسين مسلم بن الحجّاج القشيريّ النّيسابوريّ (ت261هــ). دار ابن حزم بيروت، مكتبة المعارف بيروت.ط1 (1995م)،367/1.

[4]– انظر الجدول ص من هذه الرّسالة.

[5]– تيسير التّفسير:379/9.

الأولى في تفسير قوله تعالى : "إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـِٔينَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ وَٱلْمَجُوسَ وَٱلَّذِينَ أَشْرَكُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ"[1].

المصطلح النّحويّ في (تيسير التّفسير):

لقد خُصَّ للنّحو في كتاب (**تيسير التّفسير**) حيّز أكبر، فكان لذلك وقع وأثر في تنوّع المصطلح النّحويّ، وتعدّده، وتكرّره؛ والملفت أنّ هذا المصطلح النّحوي لم يكن أطفيّش ملزَمًا ومقيَّدًا بتوظيفه داخل نصوصه النّحويّة التي أشار إليها، فقد وقفتُ عند مصطلحات بل نصوصٍ وجدت من خلالها أنّ قسم النّحو في هذا التّفسير يحتاج إلى كثير من المراجعة والتّدقيق.

وعلى كلٍّ، كان أطفيّش يُتبع عرضه للمصطلح النّحويّ بتعريف موجز له، أوبحكم من الأحكام التي تخصّه؛ كما كان يقف من خلاله عند مسألة اختلف النّحويّون في توجيهها. ومن المصطلحات التي حظيت بتعريف أذكر: **واو الثّمانية**[2]، **والاختصاص**[3] **والغيبة**[4] **والاشتغال**[5] **وضمير الفصل** الذي عرّفه أطفيّش بقوله:"وضمير الفصل حرف لا محلّ له من الإعراب، وسُمِّي ضميرًا باعتبار أصله"[6].

1- الحجّ :17.
2- تيسير التّفسير :153/6.
3- م،ن:443/6.
4- م،ن:103/7.
5- م،ن:140/8.
6- م،ن352/8.

جـــدول يمثل للأعـــلام التي استعـــان الشـــيخ أطفـــيش بآرائـــها النحـــوية في (تيسير التفسير)

جدول يمثل المـــدارس النحـــويـــة التي اعتمد أطفيش آراءها في توظيفه النحوي في (تيسير التفسير)

جدول يمثل عدد الشواهد اللغوية التي اعتمدها أطفيش في توظيفه النحويّ في (تيسير التفسير)

الفصل الأول

المرفوعات:

1) الفاعل.	**2)** نائب الفاعل.
3) المبتدأ.	**4)** خبر المبتدأ.
5) اسم كان وأخواتها.	**6)** خبر إنّ وأخواتها.
7) التّوابع في حالة الرّفع.	

وقد أولى أطفيّش اهتمامًا كبيرًا بالمرفوعات، إذ ورد توظيفه لها في ثلاثمئة وسبع وسبعين آية (377)، وفي مختلف أجزاء كتابه (**تيسير التّفسير**)[1].

أغلب هذه المرفوعات اكتفى فيها أطفيّش بالإعراب فقط، دون التّفصيل فيها، واقفًا، في حالات نادرة، على بعض المسائل التي لها صلة بالمرفوعات التي تناولها النّحاة؛ أتى فيها بآرائهم واختلافاتهم، مُبديًا في بعض المسائل رأيه الشّخصيّ فيها، هذه المرفوعات أعرضُها على النحو الآتي:

أوّلا: الفاعل[2]:

عرض أطفيّش دراسة الفاعل في كتابه (**تيسير التّفسير**) في مائة آية وعشرٍ (110) [3] ، وضّح من خلالها بعض الأحكام المتعلّقة به، معرِّجًا على بعض المسائل الخاصّة به، تناولها النّحاة فيما بينهم، وقد ورد عن الفاعل ما يلي:

---

[1] – يراجع الجدول ص : من هذه الرّسالة.

[2] – به أفتتح دراستي للمرفوعات، كونه الأصل فيها، وبه ذهب الزمخشري، إذ عرّف الرفع بقوله: " الرفع علم الفاعلية، والفاعل ليس إلاّ، وأما المبتدأ، وخبره، وخبر إنّ وأخواتها، ولا التي لنفي الجنس، واسم كان وأخواتها، واسم "ما" و"لا" المشبهتين بليس، فملحقات بالفاعل على سبيل التشبيه والتقريب". المفصل في علم العربية، تحقيق، سعيد محمود عقيل، دار الجيل بيروت، لبنان.ط1 (2003)، ص: 24. وهذا ما نجده عند السكاكي في قوله: " الوجه الثاني من وجهي المعرب من النوع الاسمي تسعة عشر ضربًا: ستة في الرفع، واحد منها أصل في ذلك، وهو أن يكون فاعلاً، والبقية ملحقة به". مفتاح العلوم، تحقيق: د. عبد الرحمان هنداوي، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1 (2000م)، ص: 140.

ومن النحويين من جعل العمد ثلاثة: الفاعل والمبتدأ ، والخبر، يراجع معاني النحو، الدكتور فاضل السامرائي، دار الفكر للطباعة، النشر والتوزيع، عمّان الأردن، ط1(2000م)، ج1، ص: 25.

[3] – يراجع الجدول : ص: من هذه الرسالة.

الفاعل اسمًا ظاهرًا:

ذكر الشّيخ أطفيّش الفاعل اسمًا ظاهرًا في تفسيره لقوله تعالى:﴿ إِذ جَعَلَ ٱلذِينَ كَفَرُواْ فِے قُلُوبِهِمُ ٱلْحَمِيَّةَ حَمِيَّةَ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ ﴾[1]؛ ركّزًا على لفظة (الذين)، ما نصّه:" الذين فاعل (جعل) ... ومن التخليط قول البعض:إنه يجوز جعل فاعل (جعل) ضميرًا لله، و(في قلوبهم) بيان لمحل الجعل، وإن مرجع المعنى: إذ جعل الله في قلوب الذين كفروا الحمية، نظرًا إلى معنى جائز في الجملة، وغفل عما فيه من فساد الإعراب ومخالفة المعنى المراد، أوتكلّف تقدير (في) داخلة على (الذين)"[2].

وقد وضّح أطفيش فاعلية الموصول (الذين) بتحديده لمفعوليْ(جعل) في حالة تعديه إلى اثنين، الأول منهما(الحميّة) وهو مؤخَّر، والثاني: (في قلوبهم) وهو مقدَّم. أما في حال تعديه لواحد فهو بمعنى (ألقى) عند أطفيش، ومفعوله (الحميّة).

وبهذا يكون أطفيش قد سلك نهج **الرّازيّ**[3]، في تفسيره لهذه الآية الكريمة التي أبانت غاية البون بين الكافر والمؤمن، باينت بين الفاعلين، إذ فاعل (جعل) هو الكفّار، وفاعل (أنزل) هو الله تعالى؛ وخالف من أجاز جَعْلَ فاعل (جعل) ضميرًا لله، كما فعل **النيسابوريّ** في قوله: " يجوز أن يكون فاعل " جعل" ضمير الله تعالى،

---

[1] – **الفتح:26، وتتمة الآية:": (** فَأَنزَلَ ٱللَّهُ سَكِينَتَهُۥ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ وَعَلَى ٱلْمُومِنِينَ وَأَلْزَمَهُمْ كَلِمَةَ ٱلتَّقْوِىٰ وَكَانُوٓاْ أَحَقَّ بِهَا وَأَهْلَهَاۖ وَكَانَ ٱللَّهُ بِكُلِّ شَےْءٍ عَلِيماًۖ ﴿٢٦﴾).

[2] – **تيسير التفسير: 374/13.**

[3] – **يرى الإمام الرازي أن العطف في " فأنزل" بالفاء لا بالواو يدل على المقابلة، ومنه فإن فاعل "جعل" هو الكفار، وفاعل "أنزل" هو الله تعالى، يراجع: التفسير الكبير أو مفاتيح الغيب:، فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين بن علي التميمي البكري الرازي الشافعي (ت 604هـ)، قدم له هاني الحاج، حقّقه وعلّق عليه وخرّج أحاديثه: عماد زكي البارودي، المكتبة التوفيقية، القاهرة مصر،92/28-93، والبحر المحيط في التفسير لأبي حيان الاندلسي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع (2005م): 498/9.**

و"في قلوبهم" بيان لمكان الجعل، ومآل المعنى إذ جعل الله في قلوب الذين كفروا الحميّة"[1]، وبه ذهب الشيخ **ابن عاشور**[2] في تفسيره لكتابه تعالى.

هذا ما رأى فيه أطفيش خلطًا وفسادًا في الإعراب، كما هو مبيّن في نصه أعلاه. فوقوفه في تفسير الآية الكريمة عند الموصول (الذين) دون غيره كان مناسبًا وهادفًا، فقد تبيّن في هذا التوظيف النحوي الذي جاء به معنى الآية وتفسيرها، هذا التفسير أرى فيه أنّ شيخنا اعتمد فيه على تفسير الإعراب[3] أكثر من اعتماده على تفسير المعنى.

ومما جاء أيضًا في (**تيسير التفسير**) من أمثلة توظيف أطفيش للفاعل اسمًا ظاهرًا، وقوفه عند تفسيره لقوله تعالى:﴿ وَلِكُلٍّ جَعَلْنَا مَوَالِيَ مِمَّا تَرَكَ ٱلْوَالِدَانِ وَٱلْأَقْرَبُونَ﴾[4]، ساعيًا إلى إبراز دلالة لفظة (الوالدين) في الآية القرآنية، فرشّح بذلك إعرابين اثنين لها، أحد هذين الإعرابين: خبرًا لمحذوف، وبه يكون الوالدان والأقربون وارثين، وثانيهما – وهو ما يهمني في الدراسة–: فاعلاً، إذ يقول فيه أطفيش:" جملة (جعلنا مواليَ) نعت (كل)، أو نعت ما أُضيف إليه (كلّ)، والرابط بين الصفة والموصوف محذوف، أي نصيب مما ترك، و(الوالدان) فاعل (ترك)، فالوالدان والأقربون

---

[1] – تفسير غرائب القرآن ورغائب الفرقان، تاليف العلامة نظام الدين الحسن بن محمد بن حسين المكي النيسابوري (ت728هـ) طبعه وخرّج آياته وأحاديثه الشيخ زكريا عمران، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1 (1996م): مجلد 151/6. وروح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، للعلامة أبي الفضل شهاب الدين السيد محمود الألوسي البغدادي، تحقيق وتخرج: د. السيد محمد السيد، سيد إبراهيم عمران، دار الحديث، لاقاهرة، ط (2005م): مجلد 13/ج367/26.

[2] – أجاز الشيخ ابن عاشور اسم الجلالة فاعلاً، أنظر تفسيره: التحرير والتنوير، سماحة الأستاذ العلامة الإمام الشيخ محمد الطاهر بن عاشور، الدار التونسية للنشر، تونس، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، تونس 1984م: 194/26.

[3] – فرّق النحوين بين تفسير المعنى وتفسير الإعراب، فتفسير المعنى لا يعتدّ بالصناعة النحوية، وأما تفسير الإعراب فلا بدّ فيه من الصناعة النحوية. يراجع: البرهان في علوم القرآن، الإمام بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة بيروت، لبنان، ط2 (1972م):304/1.

[4] – النساء: 33. وتتمة الآية: ﴿ وَالذِينَ عَاقَدَتْ أَيْمَانُكُمْ فَـَٔاتُوهُمْ نَصِيبَهُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيداً ﴿٣٣﴾ ﴾.

موروثون؛ ويجوز أن يكون المعنى: ولكل تركة جعلنا ورثة، فقوله: (مما ترك) بيان لـــ (كل)، لأن كل تركة هو ما ترك، فـــ(الوالدان) فاعل (ترك) أيضًا"[1].

يلاحظ أن تفسير الشيخ أطفيش لمعنى الآية اعتمد فيه أساسًا على تفسير معنى كلمة (الوالدين)، لأن ارتفاعها على معنيين من الإعراب، إذ يمكن أن يكون تمام الكلام قوله تعالى (مما ترك)، فيكون (الوالدان) جوابًا لسؤال: من هؤلاء الورثة؟ على حذف مبتدأ؛ كما يمكن أن يكون (الوالدان) فاعلاً لـــ (تركً) [2].

وقد اكتفى أطفيش في تفسيره هذا بعرضه لهذين المعنيين دون ترجيح معنى على آخر، كونهما يصلحان في تحديد معنى الآية الكريمة التي تخبرنا عن شيء من أحوال الميراث وأحكامه. ومن ثمَّ يصلح أن يكون الوالدان والأقربون وارثين وموروثين.

وبهذا، يكون لهذا التوظيف النحوي الذي اعتمده أطفيش في تفسيره فضل كبير، وأثر بليغ في تقريب معنييْ الآية القرآنية التي سلك في تفسيره لها طريق التأويل، لما فيها من تقديم وتأخير، وإضمار كثير[3].

الفاعل مصدرًا مؤوّلاً:

المؤوّل هو كلّ مصدر غير صريح، أي: المصدر الذي يقع له التأويل، ويتمّ ذلك بسبك الفعل بالحرف المصدري[1]، ومن أجل ذلك يسمى بالمصدر المؤوّل أو المنسبك[2].

---

[1] – **تيسير التفسير: 209/3.**

[2] – **فيكون " مما ترك" متعلقًا بفعل محذوف دلّ عليه الموالي، تقديره: يرثون مما ترك. يراجع: تفسير النسفي المسمى بمدارك التنزيل في حقائق التأويل، قدم له الشيخ قاسم الشعاعي الرفاعيّ، دار القلم ، بيروت، ط1، ص: 309.**

[3] – **فتقدير التقديم والتأخير في الآية: ولكل شيء مما ترك الوالدان والأقربون جعلنا موالي، أي ورثة، وجعلنا في هذا الوجه لا يتعدى إلى مفعولين، لأن معنى " جعلنا" خلقنا. وتقدير الإضمار: ولكل قوم جعلناهم موالي، نصيب مما ترك الوالدان والأقربون، فقوله: (موالي) على هذا القول يكون صفة، والموصوف يكون محذوفًا، والراجع إلى قوله(ولكل) محذوفًا، والخبر هو (نصيب) محذوفًا أيضًا، وعلى هذا التقدير يكون (جعلنا) متعديًا إلى مفعولين. وقد رجّح الإمام الرازي الوجه الأول (التقديم والتأخير) لكثر الإضمار في الوجه الثاني. يراجع التفسير الكبير أو مفاتيح الغيب، مجلد 5، 77/10.**

فالفاعل عند النحويين يكون اسمًا وغير اسم، لهذا نجد **ابن مالك** في **(شرح التسهيل)** يكتفي في تعريفه للفاعل بقوله: هو المسند إليه، دون أن يذكر الاسم[3].

وقد جاء توظيف أطفيش لهذا النوع من الفاعل في عشرة مواضع من تفسيره (تيسير التفسير)[4]؛ من ذلك ما وقف عنده في تفسيره لقوله تعالى:﴿لا جَرَمَ أَنَّهُمْ فِي ٱلْآخِرَةِ هُمُ ٱلْأَخْسَرُونَ﴾[5]، قائلاً:"…. و(جرم) فعل ماض بمعنى (حق)، و(أنهم) .. في تأويل مصدر فاعله، أي: ليس الأمر كما تقولون، وحق أخسريتهم في الآخرة، وهذا مذهب سيبويه"[6].

فنراه قد ركّز في توظيفه النحوي لتفسير هذه الآية على كلمة (لا جرم)، والمؤوّل الذي بعدها، لما تحمله من معانٍ كثيرة.

فالجرّم في اللغة: القطع. وجَرَمَه يَجْرِمُه جرْمًا: قطعه، ... ولا جرَم، أي: لا بد ولا محالة، وقيل: معناه حقًّا[7]. وقيل غير ذلك.

كما يرجع كذلك وقوف أطفيش عند كلمة (لاجرم) لِما فيها من الأثر في تحديد معنى الآية، إذ للعلماء فيها أقوال؛ بحيث يرى **الخليل** و**سيبويه** أن جرم بمعنى

---

1 – ويتأوّل الفعل بالمصدر بعد خمسة أحرف، وهي: "أنْ، وأنّ، وكي، وما، ولو". يراجع: جامع الدروس العربية، الشيخ مصطفى الغلاييني، المكتبة العصرية، بيروت لبنان، ط1 (200م): 245/2.

2 – معجم المصطلحات النحوية والصرفية، الدكتور: محمد سمير نجيب اللبدي، مؤسسة الرسالة، بيروت، قصر الكتاب، البليدة، دار الثقافة، الجزائر، ص: 15.

3 **يقول ابن مالك: " الفاعل يكون اسمًا نحو:** ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ ٱللَّهِ﴾**[الحديد:16]، وغير اسم نحو:**(أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُۥ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ)**[فصّلت:53]، فلذلك قلت المسند إليه ولم أقل: الاسم المسند إليه. شرح التسهيل لابن مالك (ت362هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون. هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ط1 (1990) 105/2.**

4 – يراجع الجدول: ص: من هذه الدراسة.

5 – هود: 22.

6 – تيسير التفسير: 368/6.

7 – لسان العرب، دار صادر للطباعة والنشر، بيروت، لبنان: ط1: 412/1.

حقٌّ، فـــ"أن" عندهما في موضع رفع[1]. كما يرى **الفراء** أنها بمعنى لا بدّ ولا محالة؛ أما **الزجاج**، فهي عنده بمعنى كسب، وما بعدها مفعول به[2]. في حين لا جرم عند **الكسائي** اسم مبني لـــ" لا"[3]، فتكون (لا) نافية لما بعدها.

هذه اللاّم اختلف النحويون في حقيقتها، فرأى البعض أنّها زائدة، وجرم وما بعدها فعل وفاعل؛ وردّه **الفراء** بأن " لا" لا تزاد في أول الكلام[4].

لقد راعى أطفيش في هذا التحليل النحوي الذي وظّفه في تفسيره لهذه الآية الكريمة هذه الأقوال والاختلافات، مستهلاً إيّاها بما ذهب إليه **الخليل** و**سيبويه**، دون أن يكشف تأثره بهذا المذهب، فقد ورد في تحليله ما نصّه:"... ونُقل عن سيبويه والخليل أن (لا جرم) كلمتان ركبتا وجعلتا بمعنى فعل ماض بمعنى (حقّ)"[5].

والملاحظ أن الشيخ أطفيش لم يعقّب على هذه الأقوال، إنما اكتفى بعرضها دون إبداء رأيه الشخصي في تفسيره لمعنى الآية التي كان يرمي بتحليله لها إلى الكشف عن معانيها، وعن دقة لفظة (لا جرم) في مدلولاتها.

---

[1] – يراجع: الكتاب، سيبويه، تحقيق: عبد السلا هارون، مكتبة الخانجي، لاقاهرة، مصر ط2 (1988م): 3/ 138. ويراجع: إعراب القرآن، تأليف ابن النحاس (ت833هـــ)، وضع حواشيه وعلّق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان. ط2 (2004م)، 165/2، وتيسير التفسير: 368/6.

[2] – يراجع: التفسير الكبير أو مفاتيح الغيب، الإمام الرازي: 173/17.

[3] – ومهناها عنده: لا ضدّ ولا منع، فتكون مبنية على الفتح، يراجع: البحر المحيط في التفسير: 137/6. وقد جاء في الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، تقديم هاني الحاج، حققه وخرج أحاديثه، عماد زكي البارودي، خيري سعيد، المكتبة التوفيقية القاهرة: 1557/1: لا صدّ ولا منع.

[4] – يراجع: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام (ت761هـــ)، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدًا، بيروت. ط(1995)، 265/1.

[5] – تيسير التفسير: 368/6. وقد سار على هذا المذهب، القاضي عبد الرحيم بن علي بن شيث القرشي (ت625هـــ) في كتاب: معالم الكتابة ومغانم الإصابة، بقوله:" وقولهم : لا جرم ولا غرو أنك تفعل كذا وكذا بمنزلة قولهم : حقًّا. تحقيق: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1 (1988م) ص: 207.

ونلمح للشيخ أطفيش في توظيفه النحوي وقفةً أخرى مع كلمة (لا جرم) والمؤوّل الذي يليها، في تفسيره لقوله تعالى: ﴿ لاَجَرَمَ أَنَّمَا تَدْعُونَنِيَ إِلَيْهِ لَيْسَ لَهُۥ دَعْوَةٌ فِے اِ۬لدُّنْيا وَلاَ فِے اِ۬لاَخِرَةِ﴾[1]؛ مراعيًا التحليل النحوي نفسه الذي اعتمده في نصّه السابق، غير أنه هذه المرة لم يذكر الأعلام، وإنما أشار إلي المدرسة[2] عامة.

وما يستوجب منا طرحه عن هذا النوع من الفاعل الذي وقف عنده أطفيش في تفسيره (**تيسير التفسير**)، هو كثرة تقديره للفعل المحذوف (ثبت)، بعد الحرف (لو)، وقبل المصدر المؤول؛ فقد قُدِّر هذا الفعل في أربع آيات من التفسير[3].

وتقدير أطفيش لهذا الفعل له أثر بالغ، لما زاده من توضيح لمعاني الآيات، وتسهيل في فهمها.

---

[1] – **غافر: 43. وتتمة الآية:** ﴿وَأَنَّ مَرَدَّنَآ إِلَى أَللَّهِ وَأَنَّ أَلْمُسْرِفِينَ هُمُۥٓ أَصْحَٰبُ أَلنّٰارِ ﴿٤٣﴾﴾

[2] – **جاء في تفسير أطفيش لهذه الآية ما يلي:" لا عند البصريين نافية لما قبلها، أي: لا يثبت ما ذكر من الإشراك، أو لا يحق، وجرم: بمعنى ثبت وحقّ. و"أنّ" وما بعدها في تأويل مصدر فاعل "جرم"، أي: ثبت انتفاء ثبوت دعوة في الدنيا والآخرة لما تدعونني إليه". تيسير التفسير: 358/12-359. وقد اشرت في ص: من هذه الرسالة إلى أن " لا " عند الكسائي نافية لما بعدها، وبالتالي ما بعدها اسم. فالخلاصة أن " لا جرم" من مظاهر الخلاف بين المدرستين.**

[3] – **قوله تعالى:** ﴿وَلَوَ اَنَّهُمُۥ ءَامَنُواْ وَاتَّقَوْاْ لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِندِ اِ۬للَّهِ خَيْرٌ لَّوْ كَانُواْ يَعْلَمُونَ ﴿١٠٢﴾﴾ **[البقرة:103]. تيسير التفسير: 207/1. في قوله جلّ جلاله:** ﴿يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَّا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُّحْضَراً وَمَا عَمِلَتْ مِن سُوٓءٍ تَوَدُّ لَوَ اَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُۥٓ أَمَداَۢ بَعِيداً وَيُحَذِّرُكُمُ اُ۬للَّهُ نَفْسَهُۥ وَاللَّهُ رَءُوفُۢ بِالْعِبَادِ ﴿٣٠﴾﴾ **[آل عمران:30] تيسير التفسير: 291/2. في قوله عزّ وجل**﴿وَلَوَ اَنَّمَا فِے اِ۬لاَرْضِ مِن شَجَرَةٍ اَقْلَٰمٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَّا نَفِدَتْ كَلِمَٰتُ اُ۬للَّهِۖ إِنَّ أَللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ **[لقمان:27]. تيسير التفسير: 184/11. وفي قوله سبحانه:"** ﴿۞ يَحْسِبُونَ أَلاَحْزَابَ لَمْ يَذْهَبُواْۖ وَإِنْ يَّاتِ اِ۬لاَحْزَابُ يَوَدُّواْ لَوَ اَنَّهُم بَادُونَ فِے اِ۬لاَعْرَابِ يَسْـَٔلُونَ عَنَ اَنۢبَآئِكُمْ وَلَوْ كَانُواْ فِيكُم مَّا قَٰتَلُوٓاْ إِلاَّ قَلِيلاً ﴿٢٠﴾﴾ **[الاحزاب:20] . تيسير التفسير: 260/11.**

الفاعل مجازيّ التأنيث:

مجازيّ التأنيث هو ما لا فرج له، فلا يقابله ذكر، كالسماء، والأرض، والشمس؛ فلا يجب تأنيث الفعل معه، اتصل بفعله أم لا، نحو: طلع الشمس[1].

وقد سمّاه **الزمخشري** التأنيث اللفظي، لأنه أمر راجع إلى اللفظ بأن تُقرن به علامة التأنيث من غير أن يكون تحته معنىً، ومنه جعل التأنيث الحقيقي أقوى منه، لأنّ تأنيثه يكون من جهة اللفظ والمعنى من حيث كان مدلولاً مُؤنّثا[2].

ومن الأحكام المتعلّقة بالفاعل، التي عالجها النحويون أن الأصل فيه إذا كان مؤنّثا أُنِّث فعله بتاء ساكنة في آخر الماضي، وبتاء المضارعة في أوّل المضارع[3].

غير أنّ **ابن مالك**[4] رأى أن تأنيث لفظ الفاعل غير موثوق به، لجواز إشراك المذكّر والمؤنّث في لفظ واحد؛ لكنّ العرب احتاطت في الدلالة على تأنيث الفاعل بوصل الفعل بالتاء المذكورة، ليُعلم من أوّل وهلة أنّ الفاعل وما جرى مجراه مؤنّث.

هذا النوع من الفاعل، لم يقف عنده أطفيش في تفسيره **(تيسير التفسير)** إلاّ في موضع واحد، كان عند تفسيره لقوله تعالى:﴿ لَّوْلَآ أَن تَدَٰرَكَهُۥ نِعْمَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ ﴾[5]؛ مركّزًا في توظيفه النحويّ على لفظة (نعمة)، وجاء تحليله النحوي كالآتي:" لم يُقرن الفعل بتاء التأنيث لأن الفاعل على ظاهر مجازيّ التأنيث، ولا سيما أنه مفصول"[6].

---

1 – الكواكب الدرية على متمّمة الآجرومية، شرح محمد بن أحمد بن عبد الباري الأهدل على متمّمة الآجرومية، تأليف الشيخ محمد بن محمد الرعيني الشهير بابن الحطاب، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان ط2 (1996)، 1/ 105 وما بعدها.

2 – يراجع: شرح المفصّل للزمخشري، 375/3 وما بعدها.

3 – يراجع جامع الدروس العربية: 239/2. وشرح ابن عقيل، تحقيق: ح. الفاخوري، دار الجيل، بيروت، ط5، 376/1، والكواكب الدرية على متمّمة الآجرومية: 106/1. غير أن هذا الحكم قد يخرج عن الأصل، فتصبح له حالتان: حالة لزوم، وحالة جواز.

4 – انظر: شرح التسهيل: 110/2.

5 – القلم: 49. وتتمة الآية: ﴿لَنُبِذَ بِالْعَرَآءِ وَهُوَ مَذْمُومٌ ﴿٤٩﴾﴾.

6 – تيسير التفسير: 244/15.

لقد أرجع أطفيش استبعاد تاء التأنيث[1] إلى سببين اثنين: كون الفاعل اسمًا ظاهرًا، مع أنه مجازيّ التأنيث؛ وكونه مفصولاً بضمير. والحكم على هذا النوع من تذكير الفعل أنّه جائز[2]، لأنه لم يفصل بينه وبين فاعله بـــ"إلاّ".

كما نفهم من لفظة (لا سيما) المعبّر بها في النص أنّ أطفيش يَستحسن التذكير على التأنيث في هذه الآية، على غرار كتب التفسير[3] الأخرى التي أجمع أصحابها على استحسان تذكير الفعل، لفصل الضمير في (تداركه).

فالواضح من هذا النّص، أنّ استعانة الشيخ أطفيش بعلم النحو في تفسيره لمعنى الآية الكريمة أبانت لنا الأثر الكبير الذي يحمله موضوعا التذكير والتأنيث في فهم النصوص القرآنية، لا سيما أنّ لا شيء يخلو منهما في الوجود.

---

[1] – تاء التأنيث الساكنة مختصة من الأفعال بالماضي وضعًا، لأن الأمر مستغن بالياء، والمضارع مستغن بها إنْ أُسند إلى مخاطبة، وبتاء المضارعة إنْ أُسند إلى غائبة أو غائبتين. يراجع: شرح التسهيل: 110/2.

[2] – يجوز للفعل في مثل هذه الحالات الأمران: التذكير والتأنيث، لأن الفعل متقدم والفاعل مجازي التأنيث ظاهر مفصول عن الفعل بغير " إلاّ". يراجع: شرح ملحة الإعراب، لأبي محمد القاسم بن علي بن محمد الحريري البصري (ت516هـــ)، تحقيق وتعليق: بركات يوسف هبّود، الوكبة العصرية، صيدا، بيروت، ط1(1997م): 156، وشرح ابن عقيل: 377/1، وجامع الدروس العربية: 241/2.

[3] – ذكر أبو حيان في تفسيره أن الفعل "تداركه" قرأه الجمهور ماضيًا، ولم تلحقه علامة التأنيث لتحسين الفصل. يراجع: البحر المحيط في التفسير:249/10، وأجاب الرازي عن سؤال: لم لم يقل: لولا أن تداركته نعمة من ربّه": إنه حسُن تذكير الفعل لفصل الضمير في تداركه. يراجع: التفسير الكبير أو مفاتيح الغيب: مجلد:90/30:15.

العامل في الفاعل اسم التفضيل[1]:

الأصل في الفاعل أن يعمل فيه فعله التام، فيجلب له حركة الرّفع؛ وقد يعمل عمله شِبهه[2] فيقوم مقامه، كاسم الفاعل، والمصدر، واسم التفضيل، والصفة المشبهة، وأمثلة المبالغة، واسم الفعل، فكلها ترفع الفاعل كالفعل التام المعلوم[3].

وقد وقع اختياري في التمثيل لهذه العوامل على اسم التفضيل، الذي اشترك النحويّون في تعريفه بـــ:"ما اشتق من فعل لموصوف بزيادة على غيره، وهو (أفعل)"[4].

وقياسه أن يصاغ من ثلاثيّ[5] غير مزيد فيه، مما ليس بلون ولا عيب، لأنّ منهما (أفعل) لغيره، مثل: زيد أفضل الناس، فإن قصد غيره توصّل إليه بـــ" أشدّ"... ونحوه؛ مثل: هو أشدّ منه استخراجًا وبياضًا، وعمًى"[6].

لقد تمثلت لنا عناية أطفيش بعرض صيغة اسم التفضيل وإعمالها للفاعل في تفسيره (**تيسير التفسير**) في موضع واحد[7]، عند تناوله بالتفسير لقوله

---

[1] – قيل التعبير باسم التفضيل أولى من من التعبير بـــ" أفعل " التفضيل؛ ليشمل خيرًا وشرًّا، لأنهما ليساعلى زنة " أفعل". وأولى منهما باسم الزيادة ليشمل نحو: أجهل وأبخل، ممّا يدل على زيادة النقص لا على الفضل. يراجع حاشية الصبان على شرح الأشموني، ضبطه وخرّج شواهده: إبراهيم شمس الدين، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1، 62/3. وقد ذكر الخضري في حاشيته أنه لا اعتراض في التعبير بهما. يراجع: حاشية الخضري على شرح ابن عقيل، المطبعة الأزهرية العصرية، ط1306هـــ، 46/2.

[2] – المراد بشبه الفعل المذكور: اسم الفاعل، نحو: " أقائم الزيدان"، والصفة المشبهة، نحو: " زيد حسن الوجه"، والمصدر، نحو: " عجبت من ضرب زيد عمرًا"، واسم الفعل، نحو: " هيهات العقيق"، وأفعل التفضيل، نحو:" مررت بالأفضل أبوه"، فأبوه مرفوع بالأفضل، يراجع : شرح ابن عقيل: 368/1.

[3] – يراجع الكواكب الدرية: 101/1، وشرح جمل الزجاجي: 94/1-95. وشرح ابن عقيل: 368/1.

[4] – يراجع: شرح كافية ابن الحاجب: 266.

[5] – مذهب سيبويه في هذا جواز بنائه من الرباعي، يراجع المصدر نفسه، 266.

[6] – المصدر نفسه: 266، وقد ذكر الزمخشري في المفضل "أنه لا يقال في أجاب، وانطلق، ولا في سمِر وعور: هو أجوب منه وأطلق ولا أسمر منه وأعور، ولكن يتوصل إلى التفضيل في نحو هذه الأفعال بأن يصاغ (أفعل) مما يصاغ منه، ثمّ يميز بمصادرها، كقولك: هو أجود منه جوابًا، وأسرع انطلاقا، وأشد سمرة، وأقبح عورًا، المفصل: 232. ويراجع أيضًا: مفتاح العلوم، لأبي يعقوب يوسف بن محمد بن علي السكاكي (ت626هـــ)، حققه وقدّم له وفهرسه: د. عبد الحميد هنداوي، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1 (2000)، ص: 98.

[7] – يراجع ص: من هذه الرسالة.

تعالى:﴿أَتَخۡشَوۡنَهُمۡۚ فَٱللَّهُ أَحَقُّ أَن تَخۡشَوۡهُ إِن كُنتُم مُّؤۡمِنِينَ﴾[1]؛ موردًا تحليله الآتي:

"مصدر (تخشوه) بدل اشتمال من لفظ الجلالة، أو مبتدأ ثان، و(أحقّ) خبره، والجملة خبر الأول، أو فاعل لـــ" أحقّ" بناء على جواز رفع اسم التفضيل الظاهرَ، ولو في غير مسألة الكُحْل، إذا خرج عن التفضيل، وعلى لغة جوازه بلا شرط"[2].

فنجد أطفيش قد ركّز في توظيفه للنحو، عند تفسيره لهذه الآية على صيغة اسم التفضيل الواردة فيها، والتي كانت عند كلمة (أحق)؛ والمؤول بعدها؛ وقد أورد لهما ثلاثة أوجه في إعرابهما – كما هو مبين في النصّ أعلاه –، مقرًّا بجواز رفع ما بعد اسم التفضيل، ولو في غير **مسألة الكحل**[3]؛ وهو بهذا يسلك مذهب **سيبويه،** إذ حكى عن قوم من العرب أنهم يرفعون به الظاهر، فيقولون: رأيتُ رجلاً أفضل منه أبوه[4].

غير أن أكثر ما يرفع فيه اسم التفضيل الفاعلَ عند النحويين الضمير المستتر[5].

وقد ختم أطفيش تحليله النحوي بترجيح وجه رابع يكمن في تقدير " الباء"، فيرى فيها الأولوية لظهور المعنى[6].

---

[1] – **التوبة: 13، ونص الآية"** ﴿أَلَا تُقَٰتِلُونَ قَوۡمٗا نَّكَثُوٓاْ أَيۡمَٰنَهُمۡ وَهَمُّواْ بِإِخۡرَاجِ ٱلرَّسُولِ وَهُم بَدَءُوكُمۡ أَوَّلَ مَرَّةٍۚ أَتَخۡشَوۡنَهُمۡۚ فَٱللَّهُ أَحَقُّ أَن تَخۡشَوۡهُ إِن كُنتُم مُّؤۡمِنِينَ ﴿١٣﴾﴾.

[2] – **تيسير التفسير: 408/5.**

[3] – **الكحل: مسألة مشهورة يراد بها اختلاف النحاة في جواز رفع اسم التفضيل للاسم الظاهر إذا سبقه نفي، وكان مرفوعًا اجنبيًا مفضلا على نفسه باعتبارين: ويمثلون لذلك بقولهم:" ما رأيت رجلا أحسن في عينه الكحلُ منه في عين زيد". يراجع: تيسير التفسير: 408/5.**

[4] – **حكى سيبويه عن قوم من العرب أنهم يرفعون به الظاهر، فيقولون: رأيت رجلا أفضل منه أبوه، وشبه ذلك. يراجع: شرح كافية ابن الحاجب:266. وعقب صاحب التسهيل عن هذه اللغة بقوله: ومن هذه اللغة احترزت بقولي:" لا يرفع أفعل التفضيل في الأعرف ظاهرًا". شرح التسهيل: 65/3.**

[5] – **يراجع جامع الدروس العربية: 283/3–284. ويرى الخضري أنه لا يعمل في فاعل ملفوظ به إلا في مسألة الكحل، يراجع: حاشية الخضري على شرح ابن عقيل، المطبعة الأزهرية العصرية، 1306هـ: 49/2.**

[6] – **ذكر أطفيش في خاتمة تحليله ما نصه:" ... أو يقدّر بالباء، أي: أحقّ بالخشية، وتقدير الباء أولى لظهور المعنى ... والحقّ أن "أحقّ" و " أن تخشوه" على تقدير الباء متعلقة به، أي: أحقّ بالخشية، تيسير التفسير: 408/5.**

وعلى كلّ، نقول إن توظيفه للنحو في هذه الآية الكريمة بتعيينه لصيغة اسم التفضيل، وتوضيح حكم إعمالها، ذلك بتحليلها؛ كان فيما نرى يرمي به إلى تحليل قضية نحوية خاصة بالفاعل والعامل فيه، منفردًا في ذلك بعرضه للأوجه التي يمكن أن يأتي عليها من حيث إعرابه وإعراب ما بعده؛ مما يؤكّد لنا أن ميزة شيخنا أطفيش في التعامل مع النصوص القرآنية تكمن في اعتماده على تفسير الإعراب، على خلاف كتب التفسير الأخرى التي اكتفى فيا أصحابها في تفسيرهم لهذه الآية بتفسير المعنى فقط.

جدول رقم 04: الأحكام المتعلّقة بالفاعل في تيسير التفسير.

الحالة التي جاء عليها الفاعل.	الأجزاء والصفحات من كتاب تيسير التفسير.
1-الفاعل اسمًا ظاهرًا.	***ج3***ص209. ***ج4***ص336،99. ***ج5***ص346. ***ج7***ص45. ***ج8***ص142. ***ج10***ص367،228. ***ج11***ص82، 384. ***ج12***ص52، 290. ***ج13***ص05، 40، 374. ***ج15***ص110.
2-الفاعل ضميرًا منفصلا.	***ج6***ص318. ***ج14***ص336. ***ج15***ص452.
3-الفاعل ضميرًا متّصلا.	***ج4***ص99. ***ج9***ص44، 297. ***ج11***ص350، 375، 383. ***ج13***ص258.
4-الفاعل ضميرًا مستترًا.	***ج3***ص316. ***ج5***ص346. ***ج6***ص368. ***ج7***ص121. ***ج9***ص*32*،44، 237. ***ج11***ص82، 368. ***ج12***ص358، 359. ***ج13***ص100، 140.
5-الفاعل لمحذوف.	***ج8***ص350. ***ج9***ص379، 380. ***ج11***ص433. ***ج14***ص292. ***ج15***ص110. ***ج16***ص256، 351.
6-الفاعل مضاف إليه.	***ج1***ص238. ***ج7***ص329. ***ج10***ص385. ***ج11***ص308. ***ج12***ص328. ***ج13***ص368.
7-الفاعل مبنيّ (بين).	***ج4***ص 387.
8-فاعل (كان) التامّة.	***ج8***ص261. ***ج9***ص297. ***ج11***ص261. ***ج15***ص15.
9-فاعل (عسى).	***ج13***ص430.
10-فاعل (بئس) و(نعم).	***ج5***ص187. ***ج9***ص213. ***ج15***ص66.
11-فاعل صيغ التعجب القياسية.	***ج8***ص326، 327.
12-الفاعل مجرور بحرف الجرّ.	***ج9***ص114. ***ج12***ص52.
13-(مِن) في موضع الفاعل.	***ج12***ص447.
14-الفاعل في المعنى.	***ج9***ص130.

15- توحيد الفعل مع تثنية الفاعل وجمعه.	ج4ص99. ج9ص253.
16- الفاعل مجازيّ التأنيث.	ج15ص244.
17- الفاعل مصدرًا مؤوّلاً.	ج1ص207. ج2ص291. ج6ص368. ج11ص41، 184، 260. ج12ص358-259. ج13ص100. ج14ص60. ج16ص58.
18- العامل في الفاعل.	
أ-اسم الفاعل.	ج1ص429. ج2ص222، 223. ج6ص455. ج9ص50، 51، 347. ج11ص440. ج12ص104. ج14ص426.
ب- الجار والمجرور.	ج4ص294، 453. ج11ص130. ج12ص104، 339. ج16ص323.
ج- الفاعل المدلول عليه بالمبنيّ للمفعول.	ج4ص336.
د- اسم التفضيل.	ج5ص408.
هـ-صيغة المبالغة.	ج14ص183.
19- التنازع في الفاعل.	ج4ص387.
20- فاعل سدّ مسدّ الخبر.	ج1ص217. ج9ص50، 51، 347. ج11ص440. ج12ص104.
21- حذف الفاعل.	ج4ص387. ج9ص308. ج12ص353. ج15ص195.
22- توابع الفاعل.	
أ-نعت الفاعل.	ج1ص118. ج3ص69، 520. ج4ص387. ج7ص122، 252. ج8ص261. ج9ص379، 380. ج10ص228. ج11ص194. ج12ص52، 179. ج14ص28، 357. ج15ص440. ج16ص256، 323.
ب- عطف على الفاعل.	ج4ص95. ج7ص255. ج8ص156. ج9ص379، 380. ج11ص194. ج14ص128. ج16ص314.

ج- بدل من الفاعل.	ج3ص69. ج4ص99، 111، 171. ج9ص117، 253. ج10ص367. ج12ص361. ج14ص183. ج16ص49، 322.
د-توكيد للفاعل.	ج7ص365.

ثانيًا: نائب الفاعل[1]:

للفاعل دواع تقتضي تركه دون فعله[2]، فيقوم مقامه ما ينوب عنه، يشاركه في كثير من أحكامه، مع تغيير يطرأ على فعله، وأوّل ما ينوب عنه ويحل محلّه المفعول به، فإذا كان الفعل متعديًّا إلى واحد، أقيم هذا المفعول مقام الفاعل المحذوف، أمّا إذا كان متعديًا إلى أكثر من واحد، فيُرفع الأول نائبًا ويبقى ما يليه على نصبه؛ مع جواز رفع الثاني نائبًا ونصب الأول في باب أعطى وكسا المتعدّي إلى اثنين[3].

لم يكن للشيخ أطفيش اهتمام كبير بهذا النوع من المرفوعات إذا ما قارنّاه بالفاعل على الرغم من مشاركته له في أحكامه، ربّما هذا راجع إلى نقص النصوص القرآنية التي تحمل غموضًا فيما يخصّ تفسيرها من الجانب النحويّ.

---

[1] - يعبّر عنه كذلك بالمفعول الذي لم يسمّ فاعله. يراجع: الأصول في النحو: 77/1، وشرح المكودي، ضبطه وخرّج آياته وشواهده: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان: ط1 (1966): 88، وشرح شذور الذهب: 159، وشرح كافية ابن الحاجب: 95. غير أن عبارة النائب عن الفاعل أولى وأخصر لأنه لا يشمل غير المفعول مما ينوب كالظرف، إذ المفعول به هو المراد عنه الإطلاق، ولأنه يشمل المفعول الثاني، في نحو:" أعطي زيد دينارًا وليس مرادًا. يراجع: حاشية الخضري ط(1306هـ): 165/1، وحاشية الصبان: 87/2، وكافية ابن الحاجب: 95، والكواكب الدرية، دار الكتاب العربي، ط2 (1996):109/1.

[2] - يحذف الفاعل لغرض إما لفظيّ كالإيجاز، وتصحيح النظم؛ أو معنوي كالعلم به، والجهل ، والإبهام، والتعظيم، والتحقير، والخوف منه أو عليه. يراجع: شرح الأشموني، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه: حسن حمد. إشراف الدكتور: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1 (1998):414/1، والمقرّب، لابن عصفور (ت669هـ)، تحقيق وتعليق ودراسة: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوّضـ منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بييروت لبنان، ط1(1998):118-119، وشرح جمل الزجاجي: 561/1-568، وحاشية الصبان: 370/1، وشرح التسهيل: 124/2-125-126. وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك تأليف: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية ط(1995): 120/2-123، وشرح ألفية ابن مالك لابن الناظم: 231، وشرح قطر الندى، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه، الدكتور إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1 (1996): 174-175. وشرح ملحة الإعراب: 157، وجامع الدروس العربية للشيخ مصطفى الغلاييني، المكتبة العصرية، صيدا بيروت، ط1 (2000): 247/2.

[3] - يراجع الكتاب: 42/1-43، والمفصّل في علم العربية: 258-259. وشرح ملحة الإعراب: 158-159، والمقرّب: 121. وشرح الأشموني: 422/1-423. وشرح ألفية ابن مالك لابن الناظم: 236، وشرح جمل الزجاجي: 573/1-574-575-576، والأصول في النحو: 77/1، وشرح المكودي: 89-92، ومعاني النحو: 79/2-80-81-82-83.

فقد بلغت الآيات التي وقف أطفيش عندها، واستعان بعلم النحو في تفسيرها عند خمس وعشرين آية (25) [1] من تفسيره (**تيسير التفسير**)؛ أهمّها ما فسره لقوله تعالى:﴿قَالُوا سَمِعْنَا فَتًى يَذْكُرُهُمْ يُقَالُ لَهُ إِبْرَاهِيمُ﴾ [2]، فكان له النص

الآتي:"...و(إبراهيم) نائب فاعل مفرد، ولو كان القول أصله نصب الجمل، لأنه قد ينصب المفرد ولو لم يتضمن معنى الجملة؛ أو منادى، أي: يقال له: "يا إبراهيم"؛ أو خبر لمحذوف، أي:"هو إبراهيم"، أو" هذا إبراهيم". والأولى أنّ " إبراهيم" نائب فاعل"[3].

إن تركيز أطفيش في تفسير للآية على كلمة (إبراهيم) يرجع في أساسه إلى تعدد الأوجه وتساويها في تعليل رفعها، فكلّ من هذه الأوجه الثلاثة[4] الواردة في النص يصلح لأن يعتدّ به في التحليل.

غير أن أطفيش جعل الأولى منها أن يكون (إبراهيم) نائب فاعل، دون أن يتبع ترجيحه بتعليل يؤكد به موقفه، عكس ما جاء في بعض كتب التفسير والتأويل التي أرجع أصحابها رفع (إبراهيم) نائبًا عن الفاعل إلى كون المراد به الاسم لا المسمّى، ومن ثمّ لا يحتاج إلى تقدير لفظ قبله؛ وهذا ما اختاره **الزمخشريّ**[5].

إن هذا التوظيف النحويّ الذي جاء به أطفيش في كتابه (**تيسير التفسير**) أفاد منه بشكل ملحوظ، إذ استطاع أن يصل به إلى الكشف عن معنى لفظة (إبراهيم) في الآية الكريمة؛ كما توصّل به إلى إبراز أثره الذي يكمن في القضية التي عرّج عليها

---

[1] – يراجع الجدول: ص   من هذه الرسالة.
[2] – الأنبياء: 60.
[3] – تيسير التفسير: 306/9.
[4] – ينضاف إليها وجه رابع، هو: مبتدأ محذوف الخبر، أي: إبراهيم فاعل ذلك. يراجع: إعراب القرآن وبيانه، تأليف الأستاذ: محي الدين الدرويش، اليمامة للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، بيروت، دار ابن كثير للطباعة، والنشر والتوزيع، دمشق، بيروت، ط6(1999): 48/5.
[5] – يراجع الكشاف، للزمخشري:576/2-577، والبحر المحيط في التفسير: 447/7، وتفسير التحرير والتنوير: 99/17-100.

أثناء تحليله، التي تُعنى بجواز نصب القول للمفرد، وإن كان شأن فعل القول أن لا يتعدى إلاّ إلى جملة[1].

وتظهر إجازة أطفيش نصب القول للمفرد فيما نصّه:"... والقول نصب المفرد، بمعنى: يذكر لفظ إبراهيم في شأنه فشمل هذا:" يا إبراهيم" و" هو إبراهيم"، و" أنت إبراهيم"، و" جاء إبراهيم"، وغير ذلك من كلّ كلام يذكر فيه"[2].

لقد أقرّ في هذا النصّ جواز نصب المفرد بفعل القول، شريطة أن يحمل معنى الجملة[3]؛ فالحكم على اختياره، أنه قد أزال به الكثير من الغموض في فهم الآية، لما فيها من كلام كثير، واختلاف وتعدد في التقدير.

للإشارة، عبّر أطفيش عن هذا النوع من المرفوعات بتسمية واحدة، هي: نائب الفاعل؛ على عكس فعله، فقد عبّر عنه بتسميتين اثنتين، إحداهما الفعل المبني للمجهول، وهي التسمية الغالبة في تفسيره **(تيسير التفسير)**، وثانيهما: الفعل المبني للمفعول، واستعمالها قليل.

---

[1] – فيطلق عليها جملة القول، أو مقول القول. وأجيز غير ذلك، بإنزال الجملة التي يراد بها لفظها منزلة الأسماء المفردة. يراجع مغني اللبيب تحقيق: ح. الفاخوري، دار الجيل، بيروت. ط2 (1997):57/2. وقد ذكر أبو حيان في تفسيره ما ذهب إليه الزجاجي والزمخشري، وابن خروف، وابن مالك إلى تجويز نصب= =القول للمفرد مما لا يكون مقتطعًا من جملة، وعقب على هذا أن الصحيح من منع ذلك، إذ لا يحفظ من لسانهم، قال فلان: زيدًا. يراجع البحر المحيط:447/7.

[2] – تيسير التفسير: 306/9.

[3] – وهو بهذا يتناقض مع نصّه السابق الذي جاء فيه:" .. ولو كان القول أصله نصب الجمل، لأنه قد ينصب المفرد ولو لم يتضمن معنى الجملة". يراجع:ص من هذه الرسالة.

جدول رقم 05: الأحكام المتعلّقة بنائب الفاعل في (تيسير التفسير).

الحالة التي جاء عليها نائب الفاعل.	**الأجزاء والصفحات من كتاب(تيسير التفسير)**
1- نائب الفاعل ضميرًا متصلاً.	***ج3*** ص86. ***ج12*** ص447.
2- نائب الفاعل ضميرًا مستترًا.	***ج3*** ص405. ***ج5*** ص11. ***ج14*** ص 189.
3- نائب الفاعل جارًّا ومجرورًا.	***ج4*** ص 171، 329، 491. ***ج5*** ص 11. *ج12* ص297. *ج12*ص339.
4- نائب الفاعل مقدّرًا.	*ج4* ص 171، 329، 337.
5- نائب الفاعل لقول مقدّر.	*ج8* ص142. *ج12* ص 117، 329. *ج13* ص 266. *ج14* ص 28، 33، 40، 58.
6- اسم المفعول عاملاً لنائب الفاعل	*ج8* ص 177. *ج12* ص 210.
7- تقدّم نائب الفاعل على عامله.	*ج8* ص 177.
8- نائب الفاعل اسمًا ظاهرًا.	*ج9* ص 306.
9- نائب الفاعل جملة.	*ج12* ص100، 297.
10- نائب الفاعل مصدرًا مؤوّلاً.	*ج12* ص221.
11- نائب الفاعل ظرفًا.	*ج15* ص 14.

ثالثًا: المبتدأ:

قدّم النحويون للجملة الاسمية على أنها تلك الجملة التي تبتدىء أصلاً باسم[1]؛ ورأوا أنّها تتكون– هي الأخرى– من ركنين رئيسين هما: المسند والمسند إليه؛ يقول عنهما **سيبويه:**" المسند والمسند إليه هما ما لا يغني واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بدًّا، فمن ذلك الاسم المبتدأ أو المبنيّ عليه"[2]. فهما طرفان لا يأتي بدونهما الإسناد.

والمسند هو الحكم المراد إسناده إلى المحكوم عليه، والمسند إليه هو الجزء المحكوم عليه[3]؛ ومن ثَمّ المسند في الجملة الاسمية هو الخبر، والمسند إليه هو المبتدأ، وقد توحّد تعريفه في عرف النحاة على أنه الاسم المجرد عن العوامل اللفظية للإسناد، وحكمه الرفع[4].

لقد أعطى أطفيش الجملة الاسمية حقها في التوظيف في تفسيره (**تيسير التفسير**)، فقد فاق توظيف المبتدأ عنده توظيفه للفاعل؛ هذا إن دلّ على شيء فإنّما يدلّ على وزن الجملة الاسمية وطابعها الخاص في التفسير، سواء عند أطفيش أم غيره من المفسرين؛ إذ لا يكاد أطفيش يلحظ جملة اسمية في آية إلاّ ووقف عندها موردًا لها تحليلاً نحويًا.

ورأيي في هذا أنه يرجع بالأساس إلى ميزته في التأويل؛ فعلى الرغم من توظيفه الكثير لهذا النوع من المرفوعات، وجدت صعوبة في انتقاء بعض النصوص لما فيها من تأويل كثير.

---

[1] – **الجملة الاسمية هي التي صدرها اسم، يراجع: نحو الجمل، تحقيق ودراسة: د. مختار بوعناني، الفجر للكتابة والنشر، وهران، ط يناير (1995م)، ص: 30.**

[2] – **الكتاب: 23/1. فالمسند والمسند إليه هما ما لا يستغني كلّ واحد عن صاحبه، لأن الإسناد لا يتحقق إلاّ بوجودهما معًا، يراجع: المقتضب:126/4، والمفصل: 24.**

[3] – **معجم المصطلحات النحوية والصرفية: 107–108.**

[4] – **يراجع: شرح قطر الندى، ط1، 114، وشرح شذور الذهب: ط2: 170، وشرح الأشموني: 177/1، وشرح ألفية ابن مالك لابن الناظم: 105، وشرح جمل الزجاجي: 322/1، وحاشية الصبان: 275/1–276، والكواكب الدرية: 116/1، وشرح المكودي: 43، وشرح ملحة الإعراب: 142، والمقرّب: 122، وشرحّ المفصّل: 221/1.**

وقد جاء توظيف أطفيش للمبتدأ في مختلف أجزاء كتابه **(تيسير التفسير)**، في مائة آية وستين[1]؛ وقف فيها عند أنواعه، وأصله في التعريف والتقديم، وغير ذلك ممّا يتعلق به من الأحكام.

من أمثلة ما ورد عنه في كتابه مايلي:

1- المبتدأ له مرفوع أغنى عن الخبر:

المبتدأ نوعان، مبتدأ له خبر، ومبتدأ له مرفوع أغنى عن الخبر[2].

ومن شواهد التوظيف النحوي لدى أطفيش، التي يمثّل فيها لهذا النوع من المبتدأ؛ تفسيره لقوله تعالى:﴿ قَالَ أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ ءَالِهَتِي يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ ﴾[3]، مستثمرًا النصّ الآتي:"(راغبٌ) مبتدأ، و(أنت) فاعله أغنى عن خبره لتقدم الاستفهام، وهو هنا توبيخي تعجبيّ؛ و(عن آلهتي) متعلق بـــ(راغب) ولا يضرّ الفصل بـــ "أنت"، لأنه فاعل، كما يفصل الفاعل والفعل عن المفعول وهو الأصل، ولو أغنى عن الخبر"[4].

خصّ أطفيش في تحليله النحوي كلمة (راغب)، وضمير المخاطب المنفصل (أنت) فرأى للمبتدأ فاعلاً سدّ مسدّ الخبر، معللاً رأيه بتقدم الاستفهام، إذ اشترط النحويون في المبتدأ الذي يستغني عن خبره أن يعتمد على نفيٍ أو استفهام[5].

فيكون أطفيش بهذا قد سلك مسار قاعدة التركيب النحوي في تفسيره لهذه الآية، على أن (راغبًا) مبتدأ مسبوق باستفهام، رافع بالوصف لمكتفى به.

---

[1] – يراجع الجدول: ص من هذه الرسالة.

[2] – يراجع شرح المكودي: 43، وشرح الأشموني: 1/ 177، وحاشية الصبان: 277/1، وشرح شذور الذهب: 170، وشرح ألفيه ابن مالك لابن الناظم: 105، وحاشية الخضري: 88/1، والكواكب الدرية: 116/1-117، ومعاني النحو: 1/ 149.

[3] – مريم: الآية 46. وتتمة الآية: ﴿لَئِن لَّمْ تَنتَهِ لَأَرْجُمَنَّكَ وَاهْجُرْنِي مَلِيّاً ﴿٤٦﴾﴾.

[4] – تيسير التفسير: 50/9.

[5]– يراجع: شرح شذور الذهب: 171، ومعاني النحو: 149/1. غير أنّ أطفيش لم يشترط النفي أو الاستفهام في تفسيره لقوله تعالى:" وحرام على قرية أهلكناها أنهم لا يرجعون" [الأنبياء95]، حين جعل (حرامًا) مبتدأ، معلّقًا كالآتي:" ولو لم يتقدم نفي واستفهام [وهو قول]، وقال ابن مالك:" يجوز بلا خلاف، وإنما الخلف في حسنه". تيسير التفسير: 345/9.

غير أنه لم يقف عند هذا الوجه من الإعراب، بل زاد وجهًا ثانيًا، اختاره **الزمخشري** في كون (راغب) خبرًا مقدّمًا، و(أنت) مبتدأ[1]؛ وتبين هذا في نص أطفيش كالآتي:".... أو (راغب) خبر، و(أنت) مبتدأ"[2].

ويبقى ترجيح أحد هذين الإعرابين صعبًا عند أطفيش في الآية، كونه يرى في كل وجه خلافًا للأصل؛ الرفع بالوصف لمّا يغني عن الخبر خلاف الأصل، وكونه خبرًا مقدّمًا خلاف الأصل، وبالتالي جوّز الإعرابين انطلاقًا من الاختلاف الحاصل فيهما.

وهنا تكمن فائدة التوظيف النحوي الذي جيء به في الآية الكريمة التي يقبل سياقها كلا الإعرابين، خاصّة وإن أطفيش قد التفت إلى مسألة الفصل بـــ (أنتَ) في كلا الوجهين، فأجازه في الوجه الأول لأنه فاعل، كما يفصل الفاعل الفعل عن المفعول وهو الأصل، وأجازه في الثاني لأنه مبتدأ و(راغب) في رتبة التأخير عنه رجوعًا إلى الأصل.

وعلى خلاف بعض المفسرين[3]، يكون أطفيش من القلائل الذين رجّحوا الاثنين معًا، لكن يظهر لنا أن الوجه الأول الأنسب في الأخذ به لاستيفائه الشروط سالفة الذكر.

---

[1] – قدّم الزمخشري الخبر على المبتدأ لأنه كان أهمّ عنده، والمبتدأ عنده ليس أجنبيًا والتقديم في نيّة التأخير. يراجع: الكشاف: **511/2**. فهو يشير إلى قضية جواز الفصل بـــ (أنت) بالرجوع إلى الأصل.

[2] – تيسير التفسير: **50/9**. وقد ذكر هذا النصّ كذلك، " أبو زكريا يحي الشاوي الجزائري" (ت**1096**هـــ) في كتابه (المحاكمات)، عند دراسته لهذا الشاهد، فيكون قد اختار رأي الزمخشري. يراجع: الدراسة النحوية في كتاب المحاكمات لأبي زكريا يحي الشاوي الجزائري (ت**1096**هـــ)، قدور قطاوي لخضر، رسالة ماجستير في اللغة العربية وآدابها. جامعة السانيا– وهران، **2003–2004**، ص: **37**.

[3] – رجّح أبو حيان الإعراب الأول بوجهين: أ– إنه لا يكون فيه تقديم ولا تأخير، إذ رتبة الخبر أن يتأخر عن المبتدأ. ب– ألاّ يكون فصل بين العامل الذي هو (أراغب) وبين معموله الذي هو (عن آلهتي) بما ليس بمعمول للعامل، لأن الخبر ليس هو عاملاً في المبتدأ، بخلاف كون (أنت) فاعلاً. فلم يفصل بين (أراغب) وبين (آلهتي) بمبنيّ، إنما فصل بمعموله له. يراجع: البحر المحيط في التفسير: **270/7**.

2- المبتدأ نكرة:

الأصل في المحكوم عليه أن يكون معرفة، لأن النكرة مجهولة غالبًا، والحكم على المجهول لا يفيد[1]، غير أن النحويين أجازوا الابتداء بالنكرة شريطة حصول الفائدة، فأوجدوا له مسوغات كثيرة[2] تسمح له بذلك، وبالتالي تُغيّر حكمه.

لم يخل توظيف أطفيش لعلم النحو من مسألة تنكير المبتدأ، في تفسيره **(تيسير التفسير)**، فقد تناولها حين فسّر قوله تعالى:" سَلَٰمٌ عَلَىٰ نُوحٍ فِي ٱلْعَٰلَمِينَ "[3]، مركّزًا على لفظة (سلام)، فكان له النص الآتي:" ولا بدّ من مسوّغ للابتداء بالنكرة يسبق إرادة اللفظ إن أريد اللفظ، فإذا كان مِنًّا فالدعاء، وإن كان من الله فإنشاء الله السلامة. أو نعت محذوف، أي: سلام عظيم"[4].

يلاحظ أن أطفيش قدّر في نصّه مسوغين للابتداء بالنكرة عند تفسيره لهذه الآية الكريمة؛ أولهما: الدعاء، وثانيهما: الصفة.

---

[1] - يراجع: شرح قطر الندى وبلّ الصدى: 114-115، وشرح المكودي: 48، والأصول في النحو: 59/1، والمفصّل في علم العربية: 24، وشرح ملحة الإعراب: 142-143، وشرح شذور الذهب: 173، والمقرّب: 122-123، وشرح المفصّل: 225/1-226، وشرح جمل الزجاجي: 322/1-325، والأشباه والنظائر في النحو: 47/2، وحاشية الصبان: 300/1-301، وحاشية الخضري: 97/1، والكواكب الدرية: 118-119-120، وشرح ابن عقيل: 172-173، وشرح كافية ابن الحاجب: 101-102، وجامع الدروس العربية: 254/2-255، والإرشاد إلى علم الإعراب: 112.

[2] - المسوّغ هو الذي يسمح للمبتدأ بأن يكون نكرة، وبالتالي يغيّر حكمه، وقد ذكر النحويون للابتداء بالنكرة مسوّغات كثيرة أهمها:

- أن يخبر عن النكرة بمختص مقدّم ظرف أو مجرور، نحو:" ولدينا مزيد"[ق:35]، و" على أبصارهم غشاوة"[البقرة:7].
- أن تكون مسبوقة بنفي أو استفهام، نحو: ما أحد في الدار، وهل رجل عندك؟.
- أن تكون موصوفة، نحو: :" ولعبد مومن"[البقرة221].
- أن تكون دعاءً، نحو: ويل لك، وخير لك.
- أن تكون دالة على التنويع والتقسيم، نحو: فيومٌ علينا، ويوم لنا.
- أن تقع بعد إذا الفجائية، أو في صدر جملة حالية. يراجع: ارتشاف الضّرب، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق وتعليق: الدكتور مصطفى أحمد النماس، مطبعة المدني ــ القاهرة، ط1 (1987م): 39/2-40، والأصول في النحو: 59/1، والمفصّل: 24، وشرح المفصّل: 225/1-226، والمقرّب: 122-123، وشرح جمل الزجاجي: 322/1-325، وشرح شذور الذهب: 173، والأشباه والنظائر في النحو: 47/2، والإرشاد إلى علم الإعراب: 112، وشرح ملحة الإعراب: 142-143، وحاشية الصبان: 300/1-305، وشرح كافية ابن الحاجب: 101-102، والتذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان الأندلسي، حققه الأستاذ الدكتور: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق: 325/3.

[3] - الصافات: 79.

[4] - تيسير التفسير: 117/12.

هذان المسوّغان، وإن أورد النحاة كلاً منهما مستقلاً عن الآخر، عند إحصائهم للمسوغات، فإنهما في هذه الآية يشتركان في الكشف عن معناها، الذي يكمن في الدعاء لنوح والسلام عليه في المعمورة كلها بجميع طوائفها وأممها؛ كيف لا يكون هذا، وقد استجاب لأمر ربّه ، وأبقى لنا من الذكر الجميل الحسن[1]، عليه السلام.

ومما جاء كذلك من أمثلة التوظيف النحوي لدى أطفيش، التي عنيت بتنكير المبتدأ؛ وقوفه عند كلمة (أنعام) على مرتين في تفسيره لقوله تعالى: ﴿ وَأَنْعَامٌ حُرِّمَت ظُّهُورُهَا وَأَنْعَامٌ لاَّ يَذْكُرُونَ إَسْمَ أَللَّهِ عَلَيْهَا ﴾[2]؛ فخصّ لها التحليل الآتي:" وإن قلنا: (أنعام) مبتدأ للتنويع خبره (حرّمت)، و(أنعام) للتنويع خبره (لا يذكرون)، لم يكن من كلامهم، بل إخبار من معهم بالنوعين"[3].

مقارنة بالنصّ السابق، يتضح من خلال هذا النص الذي أورده أطفيش لهذه الآية أنه لم يذكر في تحليله مصطلحي: المسوّغ والنكرة؛ بل راح يفسّر مباشرة ما يفيده المبتدأ في الآية، وأقصد بذلك التنويع.

واعتمادًا على هذا التحليل النحوي الذي وظّفه الشيخ أطفيش، يتبين لنا أنه كان يرمي به إلى الكشف عن أن اعتماد (أنعام) مبتدأين، و(حرّمت) و (لا يذكرون) خبرين يبعد به أن يكون الكلام من المفترين؛ بل يفسر به عن أنواع الأنعام وأقسامها، كما هو مبيّن في نص الآية.

الخـــبر:

---

[1] – **جاء في [سورة نوح] ما قوله تعالى:** " ﴿ وَقَالَ نُوحٌ رَّبِّ لاَ تَذَرْ عَلَى أَلاَرْضِ مِنَ أَلْكَٰفِرِينَ دَيَّاراً ﴿٢٨﴾ إِن اِنَّكَ تَذَرْهُمْ يُضِلُّواْ عِبَادَكَ وَلاَ يَلِدُوٓاْ إِلاَّ فَاجِراً كَفَّاراً ﴿٢٩﴾ رَّبِّ إغْفِرْ لِي وَلِوَٰلِدَيَّ وَلِمَن دَخَلَ بَيْتِيَ مُومِناً وَلِلْمُومِنِينَ وَالْمُومِنَٰتِ وَلاَ تَزِدِ أَلظَّٰلِمِينَ إِلاَّ تَبَاراً ﴾.

[2] – **الأنعام: 138، ونصّ الآية:**" ﴿وَقَالُواْ هَٰذِهِۦ أَنْعَٰمٌ وَحَرْثٌ حِجْرٌ لاَّ يَطْعَمُهَآ إِلاَّ مَن نَّشَآءُ بِزَعْمِهِمْ وَأَنْعَٰمٌ حُرِّمَت ظُّهُورُهَا وَأَنْعَٰمٌ لاَّ يَذْكُرُونَ إَسْمَ أَللَّهِ عَلَيْهَا إَفْتِرَآءً عَلَيْهِۖ سَيَجْزِيهِم بِمَا كَانُواْ يَفْتَرُونَ ﴾.

[3] – **تيسير التفسير: 4/ 473– 474.**

هو ما لا يكون المبتدأ كلامًا تامًّا إلاّ به، لهذا عرّفه النحاة بأنه الجزء الذي تتمّ به فائدة الجملة الاسمية، كونه الجزء الأخير من الجزئين[1].

واعتمادًا على هذا التعريف، وما أحصيناه عن المبتدأ؛ يتبيّن لنا أنّ أطفيش أولى للخبر عناية خاصّة عند توظيفه للنحو، في مختلف أجزاء تفسيره (**تيسير التفسير**)، فبرز في أربع وتسعين آية ومائة (194) [2]. وأكثر ما وقف عندها تلك التي يميّزها تعدد[3] الخبر؛ ويرجع هذا إلى الفائدة التي تتميز بها هذه المسألة في تفسير معاني الآيات وفهمها.

اخترت من هذه الآيات تفسيره لقوله تعالى:﴿ وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ ، ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ ، فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴾[4]؛ فوظّف التحليل الآتي:" وتلك الأسماء المرفوعات كلّها أخبار متعددّة، ولا دليل على تقدير المبتدآت، وأجيز أن يكون (الودود) نعتًا واللاّم تقوية"[5].

يشير أطفيش في النص الذي وظّفه عند تفسيره للآيات الكريمة إلى واحد من الأضرب الثلاثة[6] الخاصّة بتعدد الخبر؛ إذ يرى أنّ تعدد الخبر جاء لفظًا ومعنى دون

---

[1] – يراجع: الأصول في النحو: 1/58–62، وشرح المكودي: 46، وشرح قطر الندى: 114، والمقرّب: 122، وشرح المفصّل: 227، وشرح ألفية ابن مالك لابن الناظم: 108، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك:1/176، والفوائد والقواعد: 160، وجامع الدروس العربية: 2/254، وشرح ملحة الإعراب: 142، والحاشية العصرية على شرح شذور الذهب: 1/478.

[2] – يراجع الجدول: ص: من هذه الرسالة.

[3] – الأصل أن يخبر عن المبتدأ بخبر واحد، وقد يتعدد الخبر، فيكون للمبتدأ الواحد خبران أو أكثر، يراجع شرح قطر الندى: 119، وشرح المفصّل: 249، وشرح التسهيل: 1/326، وشرح كافية ابن الحاجب: 108، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: 1/206–208.

[4] – البروج: 14–16.

[5] – تيسير التفسير: 16/155–156.

[6] – يتعدد الخبر على ثلاثة أضرب: أحدها: أن يتعدّد لفظًا ومعنى لا لتعدد المخبر عنه، كما هو في سورة [البروج:14–16]، والثاني: أن يتعدد لفظًا ومعنى لتعدّد المخبر عنه حقيقة كقولك: بنو زيد فقيه ونحوي وكاتب، أو لتعدد المخبر عنه حكمًا، كقوله تعالى:" اعلموا أنّ الحياة الدنيا لعب ولهو وزينة وتفاخر بينكم وتكاثر في الأموال والأولاد" [الحديد:20]. والثالث: أن يتعدّد لفظًا دون معنى: كقولك: هذا حامض حلو، بمعنى مزّ. يراجع: شرح التسهيل: 1/326–327.

تعدد المخبر عنه، ويتّضح هذا في قوله:" ولا دليل على تقدير المبتدآت"؛ فاشتركت الأسماء المرفوعة في مبتدإ مضمر واحد فقط، ضميره (هو).

فيكون هذا التوظيف النحويّ الذي اختاره أطفيش واستعان به عند تفسيره للأسماء المرفوعة: (الغفور) و (الودود) و(ذو العرش) و(المجيد) و(فعّال) قد أفاد بشكل كبير وواضح معنى الآيات؛ إذ بيّنت ببساطة أنّ هذه الأخبار الخمسة تخصّ الله وحده سبحانه لا شريك له.

وبالتالي يكون أطفيش بتفسيره هذا قد قدّم شاهدًا خالف به من زعم أن الخبر لا يجوز تعدّده، وقدّر للمرفوعات مبتدآت.

ومن جملة ما ورد أيضًا عن الشيخ أطفيش فيما يخصّ مسألة تعدد الخبر، ما جاء به عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿ ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمْ لَهُ ٱلْمُلْكُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ فَأَنَّىٰ تُصْرَفُونَ ﴾[1]؛ إذ يقول في نصّه:" (ذلكم الله)، (الله) هو خبر، أو بدل، أو بيان، أو نعت على التأويل بالمعبود، (ربّكم) خبر ثانٍ أو خبر أو بدل أو نعت، بمعنى المربّي لكم في تلك الأطوار وبعدها. (له الملك) خبر ثان أو ثالث أو خبر. (لاإله إلا هو) خبر آخر أو خبر والأولى أنه مستأنف"[2].

والملاحظ في هذه الآية أن أطفيش قدّم في تحليله النحويّ ثلاث حالات إعرابية؛ أولها: جعل ما بعد (ذلكم) أخبارًا لها، فيكون للمبتدأ الواحد أكثر من خبر واحد، وإن كانت هذه الأخبار تتراوح بين المفرد والخبر جملة. والثانية: جعل ما بعد (ذلكم) توابع[3] لها، على أن يكون هذا التابع بدلاً أو نعتًا؛ وبالتالي يصبح للمبتدأ خبر

---

[1] – **الزمر: 06، ونصّ الآية:"** ﴿خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَأَنزَلَ لَكُم مِّنَ ٱلْأَنْعَٰمِ ثَمَٰنِيَةَ أَزْوَٰجٍ يَخْلُقُكُمْ فِى بُطُونِ أُمَّهَٰتِكُمْ خَلْقًا مِّنۢ بَعْدِ خَلْقٍ فِى ظُلُمَٰتٍ ثَلَٰثٍ ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمْ لَهُ ٱلْمُلْكُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ فَأَنَّىٰ تُصْرَفُونَ ﴿٦﴾﴾.

[2] – **تيسير التفسير: 241/12.**

[3] – **ستكون لنا وقفة مع التوابع في حال الرفع في آخر هذا الفصل.**

واحد، وهذه هي الحالة الثالثة: أن ينفرد (ذلكم) بخبر واحد، فتصبح الأخرى توابع، إما للمبتدإ و إمّا للخبر.

ويتبيّن من خلال التحليل النحوي الذي وظّفه أطفيش أنّه كان يقدّم الخبر المتعدد على الخبر الواحد، وكأنه الأولى في ذلك؛ كما يتبيّن لنا أن مسألة تعدّد الخبر لا تخلو من أن تصحبها قضية التوابع بأنواعها، فلا نكاد نلمح آية تُعنى بتعدد الخبر إلاّ وكان فيها رأي آخر يخصّ التوابع، ولو في خبر واحد، كما قدّر في الآية السابقة[1] على أن يكون (الودود) نعتًا.

إنّ ترشيح الشيخ أطفيش لهذه الحالات الإعرابية دون الوقوف عند حالة واحدة وترجيحها، دليل على أنها – وإن اختلفت– تخدم تفسير الآية، بحيث إنّ معاني الإخبار، أو الوصف، أو البدل مقصودة في الآية؛ وبالتالي تيسر فهمها.

للإشارة، ميزة أطفيش في التأويل تجسّدت حين خالف **سيبويه** في تعيين المبتدإ والخبر عند تفسيره لقوله تعالى:﴿ وَمَا أَدْرِيكَ مَا سَقَرُ ﴾[2]؛ فكان له التحليل الآتي:"مبتدأ و(ما) خبره، كذا أقول في مثل هذا، لأن المراد: سقر ماهي؟ لا أي شيء هو سقر؟ وسيبويه يعكس. والمراد ما حالها؟"[3].

فيتّضح من خلال هذا النصّ الذي وظّفه أطفيش كيف قدّم الخبر على المبتدإ؛ إذ يرى أن (ما) في الآية تحمل معنى الإخبار عن سقر، لا الاستفسار عن أيّ شيء هو سقر.

وقد بيّن أطفيش هذا عندما أضاف:"بدليل قوله عزّ وجل:﴿ لاَ تُبْقِي وَلاَ تَذَرُ ﴾[4]"[5].

---

[1] – البروج: 14–16. يراجع: من هذه الرسالة.
[2] – المدثر: 27.
[3] – تيسير التفسير: 395/15.
[4] – المدثر: 28.
[5] – تيسير التفسير: 395/15.

وبالتالي، يكون توظيف أطفيش لعلم النحو في تفسيره قد ساعد بشكل واضح على الكشف عن معنى (ما) في الآية؛ إذ أفادت أنّ سقر هي ما لا تبقي شيئًا ألقي فيها إلاّ وأهلكته، ولا تذر أحدًا ممّن دخلها بلا تعذيب، صرف الله عنّا عذابها.

وتتأكّد عبارة أطفيش (كذا أقول في مثل هذا)، عندما أورد التحليل نفسه في تفسيره لقوله تعالى:﴿ وَمَا أَدْرِيكَ مَا ٱلطَّارِقُ ﴾[1]؛ ما نصّه:" تقدّم إعراب مثله، ولا بأس بذكر بعض، فنقول: (ما) الأولى مبتدأ، والثانية مبتدأ عند سيبويه، والصحيح أنها خبر، (الطارق) معرفة فهو المبتدأ، ولأن المعنى: الطارق ما هو؟ لا أي شيء يقال هو الطارق؟ وكلتاهما استفهامية لتفخيم شأن الطارق"[2].

غير أن ما يميّز هذا النصّ عن سابقه، موقف أطفيش الجريء في ترجيح رأيه على رأي **سيبويه**[3]؛ بالاعتماد على أنّ يكون المبتدأ في أصله معرفة، و(الطارق) هنا معرفة.

فيتبيّن لنا في التحليل النحوي الذي ذكره الشيخ أطفيش، كيف سعى به إلى الكشف عن معنى الآية الذي يحمل في دلالته الإخبار عن الطارق، وتفخيم شأنه.

كما كان أطفيش في تفسيره لبعض النصوص القرآنية يشير إلى إعراب اللفظة على أنها خبر، دون أن يذكر لها المصطلح النحويّ، بل يكتفي فقط بتقدير المبتدإ؛ أذكر مثلاً قوله تعالى:﴿ كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ مُبَٰرَكٌ لِّيَدَّبَّرُوٓاْ ءَايَٰتِهِۦ وَلِيَتَذَكَّرَ

---

1 – الطارق:**02**.

2 – تيسير التفسير: **160/16**.

3 – سار ابن خالويه (ت **370**هـ) على مذهب سيبويه، فقد جاء إعرابه لهذه الآية كالآتي: (ما) تعجّب في معنى الاستفهام، وهو رفع بالابتداء، و(الطارق) خبره، والتقدير: وما أدراك يا محمد أيّ شيء الطارق. يراجع: إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، تأليف: إمام اللغة والأدب، أبو عبد الله الحسين بن أحمد المعروف بابن خالويه. دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ص: **41**.

أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ﴾[1]؛ فقد جاء تحليله كالآتي:" (كتاب) أي: القرآن كتاب، أو هذا كتاب، أو هو، أي: أي القرآن كتاب، أو هذه السورة كتاب، أو هي، أي: السورة كتاب"[2].

فيلاحظ هنا كيف وظّف أطفيش تحليلاً بسيطًا، خدم معنى الآية ويسّر فهمها، دون أي تعقيد، كأن يذكر إن (كتابًا) خبر لمبتدإ محذوف. ومثل هذا التوظيف النحوي يحتسب لأطفيش ميزة من ميزات تفسيره (**تيسير التفسير**).

اسم كان وأخواتها[3]:

لم يكن لأطفيش في كتابه (**تيسير التفسير**) كلام كثير عن هذا النوع من المرفوعات؛ فقد تعرّض إلى دراسته في عشرين آية (20) فقط، وفي أجزاء محدودة من كتابه[4].

من ذلك ما جاء به عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿فَمَا كَانَ دَعۡوَىٰهُمۡ إِذۡ جَآءَهُم بَأۡسُنَآ إِلَّآ أَن قَالُوٓاْ إِنَّا كُنَّا ظَٰلِمِينَ﴾[5]؛ قائلاً:" إنما قلتُ(دعواهم) خبر مقدّم لأن المصدر الذي ينسبك من الفعل وحرف المصدر أعرف، إذا كان بعد التأويل به مضافًا إلى معرفة، وهو بمنزلة العلم وبمنزلة الضمير، والضمير لا يوصف، فكونه اسمًا أولى من كونه خبرًا، ويدلّ لذلك قوله: (فما كان)؛ ولو كان (دعوى) اسمًا لكان الأصل أن يقال كانت بالتاء، ولو حيث جاز التذكير كعدم تحقّق التأنيث وكالفصل، وقد ورد في غير موضع من القرآن نصب المتقدّم؛ وهو أليق بمقام الحصر كما هنا. وأجاز بعض كون (دعوى) اسمًا، و(أنْ قالوا) خبرًا"[6].

---

[1] – ص: 29.
[2] – تيسير التفسير:189/12.
[3] – سمّاه ابن السرّاج: المشبّه بالفاعل في اللفظ، يراجع: الأصول في النحو: 81/1–82. وقد ذكر الثمانيني أيضًا هذه التسمية في الفوائد والقواعد: 204.
[4] – يراجع : ص من هذه الرسالة.
[5] – الأعراف: 05.
[6] – تيسير التفسير: 10/5.

يلاحظ أن اهتمام أطفيش في الآية كان متمثلا في توضيح معمولي (كان) فيها؛ فالذي يلفت الانتباه في هذه الآية، وبالنظرة الأولى، صعوبة تمييز اسم كان من خبرها.

وقد اختار أطفيش أن يكون المصدر المنسبك من الفعل وحرف المصدر (أن قالوا) اسمًا لــ(كان)؛ فراعى فيما اختاره في نصّه من كون الاسم متأخّرًا عن الخبر، ثلاثة أمور:

أوّلها: كون المصدر الذي ينسبك من الفعل وحرف المصدر أعرف؛ فبيّنت صيغة اسم التفضيل (أعرف) التي وظّفها أطفيش في تحليله الأولوية لأنْ يكون هذا المصدر المنسبك اسمًا لــ (كان).

وما يظهر على أطفيش في هذا التحليل الذي جاء به، أنه لم يتناول مسألة اجتماع معرفتين في هذا الباب، كما تناولها النحاة؛ إذ جعلوا الأصل في أنه إذا حصل بعد كلمة (كان) معرفتان، كان لك أن تجعل أيهما شئت الاسم، وجعلت الآخر خبرًا لها، فأجازوا القول: كان أخوك زيدًا، كما أجازوا: كان زيد أخاك[1].

أمّا أطفيش، فقد ميّز بين المعرفتين بناءً على عدم جواز أن توصف (أنْ) وصلتها، فأشبهت المضمر الذي لا يوصف، والمضمر هو أعرف المعارف[2]؛ فينبغي أن يكون ما أشبهه بمنزلته، فوجب أن تكون (أنْ) وصلتها أعرف من الأول، وإذا كان أعرف منه وجب أن يُجعل الاسم، وما قبل (إلاّ) يكون خبرًا[3].

---

[1] – يراجع: الإيضاح العضدي، لأبي علي الفارسي (ت377هــ)، حققه وقدّم له الدكتور حسن شادلي فرهود، كليّة الآداب جامعة الرياض، مطبعة دار التأليف، ط1(1969م): 99/1، والأصول في النحو: 83/1، والفوائد والقواعد: 212.

[2] – ذكر النحويون في المعرفة ستة أقسام: المضمر كــ (هم)، واسم الإشارة كذي، والعلم كهند، والمحلّى بالألف واللام كالغلام، والموصول كالذي، وما أضيف إلى واحد منها كابني. يراجع: شرح ابن عقيل: 76/1. واختلفوا في أعرفها، فجعل ابن السراج المبهم (اسم الإشارة) أعرف المعارف؛ أما السيرافي فرجّح أن يكون أعرفها الاسم العلم، وجمهور النحويين يقولون: أعرف المعارف المضمر. يراجع: الفوائد والقواعد: 395. وقد خصّ ابن الحاجب أن يكون الأعرف المضمر المتكلم ثمّ المخاطب. يراجع: شرح كافية ابن الحاجب: 234.

[3] – يراجع: الفوائد والقواعد: 213.

فيُفهم من هذا أنّ رأي أطفيش يقوم على الإتيان بالاسم الذي يعلمه المخاطب، فيجعل اسمًا للفعل الناقص[1]، والإتيان بالذي يجهله فيجعل خبرًا له.

ثانيها: لو كان (دعوى) اسمًا لـ (كان)، الأصل أن يلحق بـ(كان) تاء تأنيث ساكنة؛ فاعتمد في رأيه على ما ذهب إليه **الزجّاج**[2]، باعتبار القول بـ(كان) دالاً على أنّ الدعوى في موضع نصب.

وقد ردّ الإمام **الرّازي** في تفسيره على ما ذكره **الزجّاج**، فقال:" ويمكن أن يجاب عنه بأنه يجوز تذكير الدعوى، وإن كانت رفعًا؛ فتقول: كان دعواه باطلا وباطلة"[3]، على اعتبار أن (الدعوى) مجازّي التأنيث.

ثالثها: استحضار الحصر في نصّه؛ إشارة منه إلى القسم الذي يلزم فيه أن يتأخر الاسم عن الخبر، باعتباره مقرونًا بـ(إلاّ)، فيفسّر الخبر على أنه محصور في الاسم.

وقد نبّه أطفيش أن هذه الحالة وردت في مواضع كثيرة من القرآن الكريم؛ تعرّض إليها المفسّرون في تفاسيرهم، كما اعتمدها النحاة للاستشهاد بها في مسألة أقسام الخبر بالنسبة إلى تقديمه على الاسم. من جملة هذه المواضع، قوله تعالى: ﴿فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِۦٓ إِلَّآ أَن قَالُوٓاْ ﴾[4]، و﴿ مَّا كَانَ حُجَّتَهُمۡ إِلَّآ أَن قَالُواْ ﴾[5]، على أن يكون اسم كان في الآيتين المصدر المنسبك من الفعل وحرف المصدر (أنْ قالوا).

---

[1] – سمّيت هذه الأفعال ناقصة، لأنها لا يتمّ بها مع مرفوعها كلام تام، بل لا بدّ من ذكر المنصوب ليتمّ الكلام، فمنصوبها ليس فضلة، بل هو عمدة لأنه في الأصل خبر للمبتدإ، وإنما نصب تشبيهًا له بالفضلة؛ بخلاف غيرها من الأفعال التامّة، فإن الكلام ينعقد معها بذكر المرفوع، ومنصوبها فضلة خارجة عن التركيب. يراجع: شرح التسهيل: 338/1، وارتشاف الضرب لأبي حيان الأندلسي. 75/2، والأشباه والنظائر في النحو: 196/2، وجامع الدروس العربية: 271/2.

[2] – يراجع: معاني القرآن وإعرابه: 258/2.

[3] – التفسير الكبير: 19/14.

[4] **النمل: 56. وتتمة الآية:** (أَخْرِجُوٓاْ ءَالَ لُوطٖ مِّن قَرۡيَتِكُمۡۖ إِنَّهُمۡ أُنَاسٞ يَتَطَهَّرُونَ).

[5] – **الجاثية: 25. ونصّ الآية:** ﴿وَإِذَا تُتۡلَىٰ عَلَيۡهِمۡ ءَايَٰتُنَا بَيِّنَٰتٖ مَّا كَانَ حُجَّتَهُمۡ إِلَّآ أَن قَالُواْ ٱئۡتُواْ بِـَٔابَآئِنَآ إِن كُنتُمۡ صَٰدِقِينَ ﴿٢٥﴾﴾.

غير أنّ **أبا عليّ الفارسي**[1] تناول الآية الأولى على أساس أنّ لها قراءتين، واحدة برفع كلمة (جواب)، وأخرى بنصبها؛ فاشتغل عليها في مسألة اجتماع معرفتين. وبالتالي خالف من اعتمدها للاستشهاد بوجوب تقدّم الخبر عن الاسم للحصر كما مرّ.

إن التحليل النحوي الذي اختار فيه أطفيش اسم كان متأخرًا عن خبرها، جعله لا يطرح مشكل اللبس الذي يميّز الآية، إذ الملاحظ في معمولي كان عدم ظهور الأعراب، فكلمة (دعوى) معربة تقديرًا، و(أنْ قالوا) مصدر منسبك.

وقد تناول **أبو حيان** قضية اللبس حين فسّر كلمة (دعوى) على أنها اسم لـــ (كان)، و(أن قالوا) خبرها؛ معتمدًا في تفسيره على التحليل الآتي:" إذا لم تكن قرينة لفظية ولا معنوية تبيّن الفاعل من المفعول، وجب تقديم الفاعل وتأخير المفعول، نحو: ضرب موسى عيسى؛ وكان وأخواتها مشبّهة في عملها بالفعل الذي يتعدّى إلى واحد، فكما وجب ذلك فيه وجب ذلك في المشبّه به وهو (كان)؛ و(دعواهم) و(إلاّ أنْ قالوا) لا يظهر فيهما لفظ يبيّن الاسم من الخبر، ولا معنى؛ فوجب أن يكون السابق هو الاسم، واللاّحق الخبر"[2].

كما اعتمد النحويون اللبس حالة من حالات وجوب[3] تقديم الاسم على الخبر، وهو الأصل؛ وقصدوا باللبس غياب الإعراب، كقولهم:" كان أخي رفيقي"، إذ لا يجوز تقديم (رفيقي) – على أنه خبر– لأنه لا يعلم ذلك، لعدم ظهور الإعراب، كما مرّ.

وما نقوله، إنّ أطفيش ما كان ليصل إلى الكشف عن معنى الآية إلاّ بمعونة علم النحو؛ فالتحليل النحوي الذي وظّفه أزال الغموض عن الآية ويسّر فهمها، حتّى

---

1 – **يراجع: الإيضاح العضدي: 99/1، وهو ما ذكر في الكتاب: 155/3.**

2 – **البحر المحيط: 13/5.**

3 – **استثنى النحويّون في جواز توسّط أخبار (كان) ما يلي: أ– أن يكون الخبر ضميرًا متصّلاً، والاسم كذلك، نحو: كنتك، أيّ: كنتُ مثْلك. ب– أن يكون الخبر مقرونًا بـــ (إلاّ)، نحو: ما كان زيدٌ إلاّ قائمًا، أو في معنى المقرون بـــ (إلاّ)، نحو: إنما كان زيد قائمًا، أي: ما كان زيد إلاّ قائمًا. ج– خوف اللّبس، نحو: كان أخي رفيقي. فيجب في مثل هذه الحالات تأخير الخبر على الاسم. يراجع: شرح جمل الزجاجي: 376/1، وشرح الأشموني: 230/1–231، وشرح ابن عقيل: 214/1، وأوضح المسالك: 218/1.**

وإن كان ما يميّزها اجتماع رأيين مختلفين في تفسيرها، كما هو مبيّن في خاتمة تحليل أطفيش عندما أورد رأي من يخالفه، ونقله على الجواز فقط.

وتجدر الإشارة إلى ما أفادنا به أطفيش في هذا الباب، عند تفسيره لقوله تعالى:﴿فَالَتْ يَـٰوَيْلَتِىٓ ءَالِدُ وَأَنَا عَجُوزٌ وَهَـٰذَا بَعْلِى شَيْخاً اِنَّ هَـٰذَا لَشَىْءٌ عَجِيبٌ﴾[1]؛

حين ذكر في تحليله رأي الكوفيّين في إعراب (هذا) وما يليها، ما نصّه:" وقال الكوفيّون: (هذا) في مثل هذه العبارة تعمل عمل (كان)" [2].

غير أن أطفيش لم يعتمد في التحليل على هذا الرأي[3]، إنما كان إشارة منه فقط إلى ما ألحقه **الكوفيون** بأفعال هذا الباب في العمل.

وقد أرجعوا صحة ما قالوه إلى المعنى الذي تحمله الآية، باعتبار أنّها لم تُرد أن تعلم المخاطبين أنّ المشار إليه بعلها، وإنما أرادت أن تنبّههم على شيخوخته[4].

وهذا الذي ذهبوا إليه يبقى فاسدًا برأي النحويّين، لأن (هذا) اسم، فلا بدّ أن يكون له موضع من الإعراب، وعلى مذهبهم لا موضع له من الإعراب[5].

اسم الحروف العاملة عمل ليس:

لقـد تـناول أطفيش دراسة اسم الحـروف العـاملة عمل ليس، ومنها (ما) في قـوله تعالى: ﴿ وَمَا لَكُم مِّن دُونِ اِ۬للَّهِ مِن وَلِيٍّ وَلاَ نَصِيرٍ ﴾[6]؛ فكان نصّه كالآتي:"

(ما) حجازية، لم تعمل لتقدّم الخبر، ويجوز أن يكون اسمها اسم فاعل ناب عنه

---

[1] – **هود: 72.**
[2] – **تيسير التفسير: 441/6.**
[3] – **كان تحليله كالآتي: (هذا) مبتدأ، و(بعلي) خبر، و(شيخًا) حال. يراجع: المصدر نفسه، من الصفحة نفسها.**
[4] – **يراجع: شرح جمل الزجاجي: 361/1.**
[5] – **المصدر نفسه، من الصفحة نفسها.**
[6] – **البقرة: 107. ونصّ الآية:** ﴿اَلَمْ تَعْلَمَ اَنَّ اَ۬للَّهَ لَهُۥ مُلْكُ اُ۬لسَّمَٰوَٰتِ وَالاَرْضِ وَمَا لَكُم مِّن دُونِ اِ۬للَّهِ مِن وَلِيٍّ وَلاَ نَصِيرٍ ﴿١٠٦﴾.

(لكم)، و(وليٌّ) فاعل له أغنى عن خبرها، أي: ما ثابت لكم وليّ ولا نصير، كما تقول: ما قائم الزيدان"[1].

فنراه في نصّه يذهب إلى أنّ (ما) بمعنى (ليس)، غير أنّ له رأيين فيها؛ الأول: أن تكون غير عاملة، لتقدم خبرها على اسمها، فيفهم أن أطفيش قصد الإعراب الآتي: أن يكون الجار والمجرور (لكم) خبرًا، والاسم ما جرّ لفظًا، وهو (من وليّ)، وبالتالي يبطل عملها، فتبقى (ما) على نفيها دون أن تعمل، ويجعل ما بعدها خبرًا ومبتدأ على سبيل التقديم والتأخير.

أمّا الرأي الثاني، فاختار أطفيش أن تجري فيه (ما) مجرى (ليس) بإعمالها[2]، حين قدّر لها اسمًا محذوفًا ناب عنه الجار والمجرور (لكم)، على أن يكون هذا المحذوف اسم فاعل له فاعل سدّ مسدّ الخبر.

فيلاحظ أنه يشير في توظيفه لهذا الرأي إلى النوع الذي يكون فيه المبتدأ رافعًا لمكتفى به[3]، ومثّل له في تحليله بـــ: " ما قائم الزيدان". فكان المعنى: ما ثابت لكم وليّ ولا نصير.

وقد ذكر **أبو حيان** الوجهين كذلك في تفسيره لهذه الآية، حين أجاز أن تكون (ما) تميمية[4]، كما أجازها حجازية[5]، وفي هذا الوجه قدّم تحليلاً مخالفًا لما أورده

---

1 – تيسير التفسير: 217/1.

2 – ذكر السيوطي فائدة (ما) في القرآن، فأورد قول الشيخ تاج الدين بن مكتوم، ما نصّه:" لم تقع (ما) في القرآن إلاّ على لغة الحجاز، ما خلا حرفًا واحدًا وهو: ﴿وَمَآ أَنتَ بِهَٰدِي ٱلْعُمْيِ عَن ضَلَٰلَتِهِمْ﴾[النمل:81]، على قراءة حمزة، فإنها هنا على لغة تميم. الأشباه والنظائر في النحو: 75/2.

3 – كانت لنا وقفة عند هذا النوع من المرفوعات، في ص من هذه الرسالة.

4 – ذكر سيبويه أن بني تميم يجرونها مجرى (أما) و(هل)، أي لا يعملونها في شيء، لأنها ليست بفعل، وليست كليس، ولا يكون فيها إضمار. يراجع: الكتاب: 57/1.

5 – ألحق الحجازيون بليس في العمل (ما) النافية، بشرط تأخير الخبر، وعدم تقدّم غير ظرف أو شبهه من معمول الخبر على اسمها، وبقاء نفيه، وفقد إن ، واشترطوا فيها هذه الأمور لأن عملها بحقّ الشبه لا بحقّ الأصل. يراجع: شرح التسهيل: 368/1–369، والإيضاح العضدي: هامش ص 109، وشرح المكودي: 58، وشرح قطر الندى: 137، وشرح شذور الذهب: 181–182، والمقرّب: 157، وشرح الأشموني: 254/1، وشرح ابن عقيل: 235/1–237، وأوضح المسالك: 1/ 246–254، وجامع الدروس العربية: 292/2–293.

أطفيش، فذكر أن جواز أن تكون (ما) حجازية قائم على مذهب من يجيز تقدّم خبرها إذا كان ظرفًا أو مجرورًا[1].

وعلى كلٍّ، يبقى هذا التحليل النحوي الذي وظّفه اطفيش في تعامله مع الآية القرآنية المذكورة سلفًا مفيدًا لمعنى الآية وتفسيرها – سواء أعملت (ما) أم لم تعمل– فقد أفاد النفي فيها أن الله سبحانه هو الوليّ النصير، لا يشاركه أحد في أمره.

اسم أفعال المقاربة:

ومن الأفعال الجارية مجرى كان وأخواتها، أفعال المقاربة؛ فحقّ هذه الأفعال أن تذكر في باب كان، لمساواتها لها في الدخول على مبتدإ وخبر، ورفع الاسم ونصب الخبر[2].

وقد أتى أطفيش عند هذا النوع من الافعال في كتابه (**تيسير التفسير**)، في موضعين اثنين:

الأول مع الفعل (عسى)، حين فسّر قوله تعالى:﴿ قُلْ عَسىٰٓ أَنْ يَّكُونَ قَرِيباً ﴾[3]؛ فاعتمد التحليل الآتي:" الكون تام اسم (عسى)، و(قريبًا) خبر (عسى)؛ أو اسم (عسى) مستتر، و(قريبًا) خبر (يكون)، و(أن يكون) خبر (عسى)، ونصب (قريبًا) على الخبرية، أو على الخبرية الظرفية، أي في زمان قريب؛ ويجوز أن يكون مفعولا مطلقًا، أي: أن يكون كونًا قريبًا، والكون تامّ"[4].

نرى هنا كيف يقدّم أطفيش احتمالين اثنين عن اسم (عسى)؛ فحمل الاحتمال الأول كون المصدر المنسبك (أن يكون) اسمًا لـــ (عسى)، وبالتالي يجعل (قريبًا)

---

[1] – **يراجع البحر المحيط: 554/1.**
[2] – **يراجع: شرح التسهيل:389/1، والمقرّب: 152.**

[3] – **الإسراء: 51. ونصّ الآية:** ﴿اَوْ خَلْقاً مِّمَّا يَكْبُرُ فِے صُدُورِكُمْۖ فَسَيَقُولُونَ مَنْ يُّعِيدُنَاۖ قُلِ اِ۬لذِے فَطَرَكُمُۥٓ أَوَّلَ مَرَّةٖۖ فَسَيُنْغِضُونَ إِلَيْكَ رُءُوسَهُمْ وَيَقُولُونَ مَتيٰ هُوَۖ قُلْ عَسيٰٓ أَنْ يَّكُونَ قَرِيباً (51)﴾.

[4] – **تيسير التفسير: 192/8.**

خبرها؛ وهذا قليل في ورود خبرها غير فعل مضارع، لأنه يتنافى مع القاعدة النحوية التي تشترط أن يكون خبر هذه الأفعال فعلاً مضارعًا، أمّا (عسى) فذكر النحويون عنها كثرة أن يقترن خبرها الذي هو فعل بـــ (أنْ)، للدلالة على الاستقبال[1].

إن التحليل النحوي الذي وظّفه أطفيش في تفسيره حرص فيه على النظر إلى صحّة المعنى الذي كان يرمي إلى الكشف عنه في هذه الآية؛ إذ إنّ استعانته بعلم النحو جاءت بإعمال (عسى) – التي تفيد المقاربة بالترجي[2]– عمل (كان)؛ أما المعنى الذي تحمله الآية على حدّ تعبير أطفيش هو تحقق الوقوع، أي: وقوع البعث، فالقريب في رأيه واقع ولو بعد؛ وكأن به ينفي أن تكون (عسى) للترجيّ، مع إبقاء عملها.

كما رجّح أيضًا أن يكون المعنى: إن الدنيا كلّها قريبة الانتهاء، أو إنّ ما مضى هو الأكثر، وما بقي قليل[3].

وقد ذكر **يحي الشاوي** في كتاب (**المحاكمات**) أن الترجّي ينافي التحقيق، في دراسته لقوله تعالى:﴿ فَالَ هَلْ عَسِيتُمْ إِن كُتِبَ عَلَيْكُمُ اُلْقِتَالُ﴾[4]؛ فأرجع سبب منع الترجي من خبر (عسى) إلى معنى التحقيق الذي تفيده الآية الكريمة[5].

أما الموضع الثاني، فكان مع الفعل (كاد) حين وقف في تفسيره عند قوله تعالى:﴿مِنۢ بَعْدِ مَا كَادَ تَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ ﴾[1]؛ موظّفًا التحليل الآتي:"اسم (كاد)

---

[1] – يراجع المقرّب: 154، وشرح شذور الذهب: 179، ومعاني النحو: 268/1–و 274.
[2] – معنى (عسى) مقاربة الأمر على سبيل الترجّي. يراجع: شرح شذور الذهب: 178، شرح الأشموني: 273/1، وشرح ابن عقيل: 253/1، ومعاني النحو: 268/1، و274.
[3] – يراجع: تيسير التفسير: 192/8.
[4] – البقرة: 246. ونصّ الآية: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى اَلْمَلَإِ مِنۢ بَنِے إِسْرَآءِيلَ مِنۢ بَعْدِ مُوسَىٰٓ إِذْ قَالُواْ لِنَبِےٓءٍ لَّهُمُ اُبْعَثْ لَنَا مَلِكاً نُّقَٰتِلْ فِے سَبِيلِ اِ۬للَّهِ قَالَ هَلْ عَسِيتُمْ إِن كُتِبَ عَلَيْكُمُ اُلْقِتَالُ أَلَّا تُقَٰتِلُواْ قَالُواْ وَمَا لَنَآ أَلَّا نُقَٰتِلَ فِے سَبِيلِ اِ۬للَّهِ وَقَدُ اُخْرِجْنَا مِن دِيٰرِنَا وَأَبْنَآئِنَا فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ اُلْقِتَالُ تَوَلَّوْاْ إِلَّا قَلِيلاً مِّنْهُمْ وَاللَّهُ عَلِيمُۢ بِالظَّٰلِمِينَ﴾.
[5] – يراجع الدراسة النحوية في كتاب المحاكمات، ص: 42.

ضمير الشأن، أو (قلوب)، وعليه ففي (تزيغ) ضمير (قلوب)، وتوالي الأفعال دليل فلا لبس؛ أو اسمه ضمير القوم المدلول عليه بالمهاجرين والأنصار، والمشهور في خبر أفعال القلوب أن يكون فعليًّا مضارعيًا رافعًا لضمير اسمها"[2].

فيتبيّن من هذا النصّ اهتمام أطفيش وتركيزه في تعيين اسم (كاد) في الآية القرآنية، فاختار أن يكون اسمها ضمير شأن[3]، وعلى هذا كانت الجملة في موضع نصب على الخبر؛ لكن يبقى الإشكال في هذا الوجه من الإعراب أنه لا يوجد ما يعود على اسم (كاد)، فالفعل (تزيغ) رفع اسمًا ظاهرًا بعده. وهذا ما أشار إليه **أبو حيان** في تفسيره، عند قوله:" إذا قدّرنا فيها ضمير الشأن كانت الجملة في موضع نصب على الخبر، والمرفوع ليس ضميرًا يعود على اسم (كاد)، بل ولا سببًا له"[4].

يتقدّم بذلك الخبر على اسمها، وعن **الألوسي**، أنّ **سيبويه** يرى في جملة خبر (كاد) أنّها لا تحتاج إلى رابط إذا أخبرت عن ضمير الشأن[5].

كما اختار أيضًا أطفيش أن يكون اسمّها ظاهرًا، وهو (قلوب)، فيتقدم بذلك الخبر على اسمها؛ وقد اعتمد في هذا الوجه من الإعراب على رأي النحويين الذي ينصّ على جواز أن يتقدم خبر هذه الأفعال على اسمها[6]، باعتبار أنّ في الفعل الذي هو خبر لها ضمير الاسم، وقد زاد عليه، كما هو مبيّن في التحليل النحوي الذي جاء به في تفسيره، أنّ توالي الأفعال وارد، فلا لبس في ذلك.

---

[1] – **التوبة: 117. ونصّ الآية:** ﴿ لَّقَد تَّابَ ٱللَّهُ عَلَى ٱلنَّبِيٓءِ وَالْمُهَٰجِرِينَ وَالاَنصارِ اِ۬لذِينَ اَ۪تَّبَعُوهُ فِے سَاعَةِ اِ۬لْعُسْرَةِ مِنۢ بَعْدِ مَا كَادَ تَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٖ مِّنْهُمْ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمُۥٓۖ إِنَّهُۥ بِهِمْ رَءُوفٞ رَّحِيمٞ ﴾.

[2] – **تيسير التفسير: 161/6.**

[3] – **هو ضمير غائب، يأتي صدر الجملة الخبرية دالاً على قصد المتكلم استعظام، السامع حديثه، والفرق بين الضمائر أنه لا يعطف عليه، ولا يؤكد، ولا يبدل منه، ولا يتقدّم خبره عليه، ولا يفسّر بمفرد. يراجع: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: 271/2.**

[4] – **البحر المحيط: 518/5.**

[5] – **روح المعاني: 56/11.**

[6] – **ذكر ابن مالك أن جواز توسط أخبار أفعال المقاربة تفضيلاً لها على إنّ وأخواتها فيقال:كاد يطيرون الزيدون. يراجع: شرح التسيهيل:395/1.**

وللألوسي البغدادي توضيح في هذه المسألة، فقد ذهب إلى أنّ قراءة الفعل (تزيغ) بـــ (الياء) بدل (التاء)، تمنعه من أن يكون خبرًا لـــ(كاد) لتذكير ضمير (يزيغ)، وتأنيث ما يعود إليه[1].

ويبدو أن ما ذكره عن هذه القراءة رجع فيه إلى الأصل، فالأصل: قلوب فريق منهم تزيغ، على أنهما مبتدأ وخبر قبل دخول (كاد) عليهما؛ فيلاحظ أنّ الفعل ورد متأخرًا على الاسم المؤنّث، وبالتالي وجب تأنيث ضميره.

أما الاختيار الثالث، أن يكون اسمها ضمير القوم المدلول عليه بالمهاجرين والأنصار، والجملة في موضع الخبر؛ يبيّنه الضمير في (منهم).

هذا الوجه عدّه أبو حيان أضعف بكثير من سابقيه، من حيث أضمر في كاد ضمير ليس له على من يعود إلاّ بتوهم؛ فرجّح في آخر تفسيره أن يدّعى في (كاد) زيادتها، وهي ليست بعاملة ولا معمولة، مع بقاء معناها[2].

إنّ ما يلاحظ في النصّ الذي وظّفه الشيخ أطفيش عند تفسيره للآية الكريمة، أنه لم يركّز فيه على تعيين الخبر، لكنه التفت إلى مسألة هامّة تتعلّق بخبر أفعال المقاربة، هي ما اشترطه النحويّون من أن يكون هذا الخبر فعلا مضارعًا، رافعًا لضمير الاسم، مقرونًا بـــ " أنْ" إذا كان الفعل (حرى) أو (اخلولق)؛ أمّا (كاد) فالشائع في خبرها وروده غير مقرون بـــ(أنْ) [3]، مثلما جاء في هذه الآية.

كما نلحظ في جملة هذه الأسماء التي خصّها أطفيش بـــ (كاد)، أنه لم يرجّح واحدًا منها على الآخر؛ فكلّها من حيث المعنى مقصود في الآية، إذ تفيد الرجوع من حالة محطوطة إلى غفران وتوبة على فريق من القوم الذين كادوا لا يثبتون على اتّباع الرسول صلى الله عليه وسلم، لشدّة العسرة.

---

[1] – يراجع: روح المعاني: **56/11**.
[2] – يراجع: البحر المحيط: **519/5**.
[3] – يراجع: شرح التسهيل: **391/1–395**، وأوضح المسالك: **278/1**، شرح ابن عقيل: **259/1**، وجامع الدروس العربية: **286/2–288**.

خبر الأحرف المشبهة بالفعل:

وهي عند النحويّين ستة[1]:إنّ،وأنّ، وكأنّ، ولكنّ، وليت، ولعلّ؛ تدخل على الجملة الاسمية، فتنصب الأوّل ويسمّى اسمها، وترفع الثاني ويسمّى خبرها[2]، بعكس (كان).

وسمّيت كذلك لأنها تلزم الاسم فتختصّ بالدخول على المبتدإ، وفي اللفظ لأنها موضوعة على ثلاثة أحرف فصاعدًا مع كونها مفتوحة الأواخر، وفي المعنى لأنها تفيد معنى الفعل كالتأكيد، والتشبيه، وغيرهما[3].

لقد شاع هذا النوع من النواسخ في كتاب (**تيسير التفسير**)، مقارنة بالنواسخ الأخرى التي سبق وأن وقفنا عندها بالتحليل؛ حيث جاء توظيف أطفيش للنصوص الخاصة به في ستّ وخمسين (56) آية من آيات الله البيّنات، وفي مختلف أجزاء الكتاب[4].

وأخلص ما وقف عنده أطفيش في توظيفه لهذه النواسخ، الحرف (إنّ) لكثرته في القرآن الكريم، ويليه (أنّ) لمشابهته له؛ مع إغفال كامل لباقي الأحرف، فلم يمثّل لها أثناء تعامله مع الآيات القرآنية بالتفسير.

من جملة هذه المواضع، سنتناول منها ما جاء به عند قوله تعالى: ﴿ إِنِّي مَعَكُم مِّنَ ٱلْمُنتَظِرِينَ ﴾[5]؛ فقد جاء الشيخ أطفيش بتوظيفه النحويّ قاصدًا الجارّين والمجرورين (معكم) و(من المنتظرين) في الآية؛ فقال:"(معكم) خبر، و(من

---

[1] – عدّها سيبويه خمسة، فأسقط (أنّ) المفتوحة، لأن أصلها (إنّ) المكسورة. يراجع: شرح ابن عقيل: 274/1، وشرح التسهيل: 5/2.

[2] – مذهب البصريين أنها عاملة في الجزءين، أما الكوفيون فذهبوا إلى أنها لا عمل لها في الخبر، وإنما هو باق على رفعه الذي كان له قبل دخول (إنّ)، وهو خبر المبتدأ. يراجع:شرح ابن عقيل: 276/1 وما يليها.

[3] – يراجع: شرح ابن عقيل: 274/1، والأصول في النحو: 230/1، وجامع الدروس العربية: 298/2، والفوائد والقواعد: 229 وما يليها، وشرح السيوطي توضيحات للبهجة المرضية في شرح الألفية: السيد صادق الشيرازي، م 1386هـ، 165/1.

[4] – يراجع الجدول: ص: من هذه الرسالة.

[5] – يونس: 102. ونصّ الآية:﴿فَهَلْ يَنتَظِرُونَ إِلاَّ مِثْلَ أَيَّامِ ٱلَّذِينَ خَلَوْاْ مِن قَبْلِهِمْ قُلْ فَانتَظِرُوٓاْ إِنِّي مَعَكُم مِّنَ ٱلْمُنتَظِرِينَ﴾.

المنتظرين) خبر ثان، وفي تعليقه بمنتظرين تقديم معمول الصلة على الموصول، إلا إن توسّع لكونه ظرفًا؛ وفي جعله حالاً من ضمير الاستقرار تقديم الحال على عاملها المعنوي، و(من المنتظرين) في هذه الأوجه هو الخبر ولم يتعدد، وفي الوجه الأول، أو تعليقه بمنتظر محذوف هكذا: إنّي منتظر معكم من المنتظرين السلامة من ذلك"[1].

الملاحظ في بداية النصّ الذي أتى به أطفيش عند تفسيره للآية القرآنية أنه اختار أنه يكون خبر (إنّ) واقعًا شبه جملة متعددًا؛ فجعل (معكم) أولاً، و(من المنتظرين) ثانيًا، إذ يصلح القول: إني معكم، كما يصلح: إنّي من المنتظرين.

كما اختار أيضًا أن يكون لـــ (إنّ) خبر واحد دون أن يتعدد، قاصدًا به (من المنتظرين)؛ وعلى هذا يكون للجار والمجرور (معكم) وجهان من الإعراب:

الأول: تعليقه بالخبر الذي هو (من المنتظرين) شريطة أن يتوسّع لكونه ظرفًا، وهذه إشارة من أطفيش إلى ميزة العرب في أنها تتسّع في الظروف ما لم تتسع في غيرها، والسبب في اتساعها في الظروف من بين سائر المعمولات أنّ كل كلام لابدّ فيه من ظرف ملفوظ به أو مقدّر[2].

أما الوجه الثاني: في أن يكون حالاً من ضمير الاستقرار الدال عليه الخبر (من المنتظرين). فبيّن هذا النوع من الحال الوارد شبه الجملة والمقدّم على عامله أن انتظاره سيكون مع غيره ممّن خصّهم في الآية، لا لوحده.

وقدّ رشّح أطفيش في خاتمة تحليله النحويّ أن يكون الجار والمجرور (معكم) متعلّقًا باسم محذوف قدّره في الآية بـــ(منتظر)؛ وهو الأصل برأيي، لأن الظروف والمجرورات لا تكون أخبارًا إلاّ بنيابتها مناب الخبر على أنها معمولات له، فهي متعلّقة به[3].

---

[1] – **تيسير التفسير: 320/6.**
[2] – **يراجع: شرح جمل الزجاجي: 440/1.**
[3] – **يراجع: شرح جمل الزجاجي: 1/ 330، وجامع الدروس العربية: 302/2.**

وجاز هنا حذف الخبر وإقامة الجار والمجرور مقامه لأن هذا الحذف يُفهم منه المحذوف، كجواز القول: زيد في الدار، إذا أريد: مستقر في الدار. أمّا إذا أريد معنى : ضاحك في الدار، لم يجز بل لا بدّ من الإتيان بـــ (ضاحك)، لأنه لا يعلم من (في) أن المحذوف ضاحك[1].

ومن هنا يتبين لنا أن هذا التوظيف النحويّ الذي عمد فيه أطفيش إلى إبراز خبر (إنّ) في الآية، كان يهدف من ورائه إلى الكشف عن المعنى وتيسيره، فقد أفاد هذا الخبر في دلالته معنى الانتظار، أي: إنّه منتظر السلامة من الهلاك الذي سيحلّ على من كذّبوا بالرسل، كما حلّ بمن قبلهم.

جملة إنّ ومعموليها خبرًا لـــ(إنّ):

لم أشأ أن أطوي دراستي لهذا النوع من المرفوعات دون أن أقف عند ما جاء به الشيخ أطفيش عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا ﴾[2]، حين ركّز على تعيين خبر (إنّ) في الآية الكريمة؛ فاختار أن يكون تحليله كالآتي:" قوله: " إِنَّا لا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلاً " خبر لـــ(إنّ) الأول، والرابط (من) فهو من وضع الظاهر موضع المضمر، على أن المراد بـــ: (من أحسن عملاً) هم الذين آمنوا وعملوا الصالحات... وإن أريد بالأول الخصوص وبالثاني العموم كان الرابط العموم، أو بالعكس فالرابط محذوف، أي: من أحسن منهم عملاً"[3].

يظهر في هذا التحليل أنّ أطفيش يجعل من جملة (إنّ) ومعموليها خبرًا لـــ(إنّ) الأولى، على أن يكون العائد مذكورًا، فدلّ الاسم الموصول (من) على اسمها، أي: الذين آمنوا وعملوا الصالحات.

---

[1] – **يراجع: شرح جمل الزجاجي: 330/1.**
[2] – **الكهف: 30.**
[3] – **تيسير التفسير: 337/8.**

كما يرى أن يكون العائد محذوفًا في هذه الآية، وهو ما اعتمده الكثير من المفسرين في تفاسيرهم، فقد جاء في تفسير **ابن عطية** أن مذهب **سيبويه** أن يكون الخبر في قوله تعالى:" إنّا لا نضيع " على حذف العائد، وتقديره: من أحسن عملاً منهم[1].

هذا ويورد أطفيش رأيًا مغايرًا عبرّ فيه عن مجيء جملة (إنا لا نضيع) معترضة لا محلّ لها من الإعرب[2]، وبالتالي يتحدد خبر (إنّ) الأولى في الآية التي تليها، ونصّها:"أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمْ جَنَّٰتُ عَدْنٍ "[3] على اعتبار أن القرآن الكريم يكمّل بعضه بعضًا في التفسير.

وما يقال عن هذا التحليل النحويّ الذي استعان به أطفيش في تفسيره للآية القرآنية[4]، إنه ما كان ليتحقق لولا الغموض الذي شهدته الآية؛ فقد عرف أطفيش كيف يربط بين اسم (إنّ) وخبرها، وبالتالي أوصلنا إلى معنى مفيد وميسّر، ما يكاد يصل إليه أحد إلا بمعونة علم النحو.

(لا) التي لنفي الجنس:

وممّا يجب الوقوف عنده كذلك بالتمثيل، ما يعمل عمل (إنّ)، وأقصد بذلك (لا) التي لنفي الجنس؛ وقد خصّها النحويّون في الإعمال بشروط[5].

---

[1] – **يراجع: المحرّر الوجيز: 301/9.**

[2] – **يراجع: تيسير التفسير: الجزء نفسه من الصفحة نفسها.**

[3] – **الكهف: 31. وتتمة الآية:** ﴿تَجْرِي مِن تَحْتِهِمُ ٱلْأَنْهَٰرُ يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٍ وَيَلْبَسُونَ ثِيَابًا خُضْرًا مِّن سُندُسٍ وَإِسْتَبْرَقٍ مُّتَّكِـِٔينَ فِيهَا عَلَى ٱلْأَرَآئِكِ ۚ نِعْمَ ٱلثَّوَابُ وَحَسُنَتْ مُرْتَفَقًا ﴿٣١﴾﴾.

[4] – **استشهد أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينويري (676هـ) بهذه الآية في باب زيادة إن الثقيلة. يراجع: تأويل مشكل القرآن، شرحه ونشره: السيد أحمد سقر. المكتبة العلمية، ص: 251.**

[5] – **اشترط النحويّون في إعمال (لا) عمل (إنّ) توافر ما يلي:**
- **أن تكون نصًا على نفي الجنس، بأن يراد بها نفي الجنس نفيًا عامًا، لا على سبيل الاحتمال.**
- **أن يكون اسمها وخبرها نكرتين.**
- **أن لا يفصل بينها وبين اسمها بفاصل (ولو بالخبر).**
- **ألاّ يدخل عليها حرف جرّ.**

فمن أمثلة توظيف أطفيش لهذا الحرف، والوقوف عند خبره، أذكر ما جاء به عند تفسيره لقوله تعالى:" وَّلاَتَ حِينَ مَنَاصٍ "[1] حين استعان في تفسيره للآية برأي من يعمله عمل (إنّ)؛ فقال:"... وقيل: (لا) عاملة عمل (إنّ)، و(حين مناص) اسمها ومضاف إليه، والخبر محذوف، أي: لهم"[2].

يظهر من خلال هذا التحليل الذي استعان به أطفيش في تفسيره للآية أنه لم يقتصر فيه على إبداء رأيه حين أعمل[3] (لات) عمل (ليس)، على أن يكون اسمها محذوفًا؛ بل زاد في آخر تحليله نقل قول[4] من يعملها عمل (إنّ)، فيكون محذوفها خبرًا، وتقديره كما جيء به هو الجار والمجرور (لهم).

وتبقى الغاية من هذا التوجيه الإعرابيّ الذي أحالنا عليه أطفيش إثراء اللغة عامة، والنحو خاصة؛ دون أن تؤثر هذه الوجوه التي استقصاها[5] في معنى الآية، إذ أفاد النفي فيها تأخّر الذين أهلكوا فيما نادوا إليه من منجا وغوث.

سابعًا: التوابع في حالة الرفع:

التابع في **اللغة** مِن تبع الشيء تبعًا وتباعًا في الأفعال، وتبعتُ الشيء تُبوعًا، سرتُ في إثره... وأتبعه الشيء: جعله له تابعًا. والتابع: التالي[6].

يراجع الكتاب: 274/2-276، والمقتضب: 4/ 357-361، والأصول في النحو: 379-381.، وارتشاف الضرب: 2/ 164، وشرح ابن عقيل: 1/ أسفل ص 361، والفوائد والقواعد: 243 وما بعدها، والكواكب الدرية: 1/ 283 وما بعدها، جامع الدروس العربية: 2/ 330 وما بعدها.

[1] – **ص: 03، ونصّ الآية: "** ﴿كَمَ اَهْلَكْنَا مِن قَبْلِهِم مِّن قَرْنٍ فَنَادَواْ وَّلاَتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾.

[2] – **تيسير التفسير: 164/12.**

[3] – **يقول أطفيش في بداية تحليله النحويّ الذي وظفه في تفسير هذه الآية:" (لا) حرف نفي كليس، واسمها محذوف، أي: لا الحين أو لا حينهم، و(حين) خبرها". تيسير التفسير: 164/12. فيبدو أنه مال هنا إلى مذهب سيبويه الذي يعملها عمل (ليس). يراجع الكتاب: 57/1، وارتشاف الضرب: 111/2، والبحر المحيط: 133/9.**

[4] – **وهو قول الأخفش: كما ذكره أبو حيان في ارتشاف الضرب: 111/2، والبحر المحيط: 133/9.**

[5] – **وأورد اطفيش في تحليله رأيًا ثالثًا، فقال:" وقيل: دخلت على فعل ناصب لـــ (حين)، على المفعولية، أي: ولا يرون حين مناص، أو لا يجدون حين مناص". تيسير التفسير: 164/12، وهو قول الأخفش كذلك على إضمار فعل. يراجع : ارتشاف الضرب: 111/2، وشرح التسهيل: 375/1.**

[6] – **يراجع: لسان العرب: 1/ 293.**

وفي **الاصطلاح:** يطلق على ما يفتقر إلى تقدم غيره عليه، ويعمّ التوكيد، والنعت، والعطف بنوعيه، والبدل؛ ويعرب إعراب ما قبله[1].

لقد تعرّض اطفيش إلى مواضع عديدة[2] تتعلّق بالتوابع في حال الرفع، يستثنى منها من حيث الورود بكثرة التوكيد؛ أمّا بقية التوابع فلا تتفاوت فيما بينها؛ إذ جاء توظيفها في كتاب **(تيسير التفسير)** كثيرًا ومعتبرًا.

وقد اخترت من جملة ما ورد عن هذه التوابع توظيف ما يلي:

التوكيد للفاعل:

تناوله أطفيش عند تفسيره لقوله تعالى: " فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ"[3]؛ فأوضحه في النص الآتي:" أكّد تأكيدًين تشريفًا للملائكة بالامتثال، وذمًّا لإبليس، ولا يصحّ أن يقال: أفاد بـــ (أجمعين) وقوع السجود في وقت واحد، لأنه لو أريد ذلك لقيل: (كلّهم معًا) بالنصب على الحال"[4].

يلاحظ من خلال هذا التحليل النحوي الذي وظّفه أطفيش لهذه الآية أنه أراد أن يصل به إلى صحّة المعنى دون أن يخرج عن قواعد الإعراب؛ إذ يرى أن الأجود في الفاعل المؤكّد الذي هو (الملائكة) أن يتبعه توكيد بعد توكيد، وهما في الآية (كلّهم) و(أجمعون) على التوالي، لأن لفظة التوكيد المعنوي (أجمعين) غالبًا ما يؤكّد بها بعد (كلّ)، فلهذا استغنت أن يتّصل بها ضمير يعود على المؤكّد[5].

وقد تأكّد المعنى الذي كان يهدف إليه أطفيش في الآية عندما نفى أن تكون لفظة (أجمعين) دالة على وقوع السجود في وقت واحد أو في حال واحدة، كما هو

---

[1] – يراجع: الفوائد والقواعد: 354، وشرح التسهيل: 286/3 و 306، وشرح ملحة الإعراب: 249، وجامع الدروس العربية: 3/ 221، والكواكب الدرية: 316/2.

[2] – لم أذكر لها إحصاء يخصّها بل أدرجتها مع كل نوع من المرفوعات عند إحصائي توظيفه في كتاب (تيسير التفسير).

[3] – الحجر: 30.

[4] – تيسير التفسير:365/7.

[5] – يراجع قطر الندى، ط1 (1996):275. وفي اجتماع ألفاظ التأكيد ترتيب، فيبدأ منها بالنفس، ثم بالعين، ثم بكلّ، ثمّ بأجمع، ثمّ بأكتع، ومثال ذلك: قبضت المال نفسه عينه كلّه أجمع أكتع أبصع أبتع. يراجع المقرب:317، وشرح قطر الندى: 484، والكواكب الدرية: 562–563، وارتشاف الضرب: 611.

مبيّن في نصّه؛ وهذا ما ذكره **الزجّاج** حين نسب رأي من يوظّف توكيدين في الآية إلى سيبويه، فرجّحه لأن (أجمعين) في رأيه لا تصح أن تكون حالاً كونها معرفة[1].

واعتمادًا على ما وظّفه أطفيش، يتبيّن لنا أن مدلول الكلميتن في الآية جاء لإفادة العموم مطلقًا، ورفع احتمال إرادة الخصوص[2]؛ كما يتبين لنا أيضًا أن شيخنا استطاع أن يكشف لنا عن الغاية من اجتماع هذين التوكيدين، فعدّها- كما هو مذكور في تحليله- تشريفًا للملائكة بالامتثال، وذمًّا لإبليس.

نعت المبتدأ:

درس أطفيش التابع للمبتدأ نعتًا في قـوله تعـالى: "وَءَاخَرُونَ ٱعۡتَرَفُواْ بِذُنُوبِهِمۡ خَلَطُواْ عَمَلٗا صَٰلِحٗا وَءَاخَرَ سَيِّئًا "[3]، مركّزًا على الجملة المركبة من الفعل و فاعله (اعترفوا)؛ ما نصّه:" (آخرون) مبتدأ، و(اعترفوا) نعته، والخبر (خلطوا)، أوهما خبران"[4].

لقدّ خصّ أطفيش جملة الفعل والفاعل (اعترفوا) في الآية بإعرابين اثنين، يختلف تأثيرهما على المبتدأ؛ **فالوجه الأول:** رشّح فيه أن يكون المبتدأ منعوتًا بجملة، ثمّ يليه الخبر الذي هو جملة (خلطوا)؛ فيفهم من هذا الإعراب الذي ذكره أنّ مسوّغ الابتداء بالنكرة في الآية يرجع إلى كونها منعوتة، فتكون فائدة النعت[5] تخصيصًا وتوضيحًا، أي: إنّ الله قد خصّ الآخرين بمن اعترفوا بذنوبهم.

أمّا الوجه الثاني: فاختار فيه أطفيش أن يخبر عن المبتدأ بخبرين، لأن الجملتين الواردتين بعد لفظة (آخرين) لا يفصل بينهما بحرف، كما هو مبيّن في الآية أعلاه،

---

1 - **يراجع معاني القرآن وإعرابه: 3/ 146 . وفي تعريف (أجمع) قولان، أحدهما: أنه بنية الإضافة وعزى هذا إلى سيبويه. والثاني: أنه بالعلمية علّق على معنى الإحاطة لما يتبعه. يراجع: ارتشاف الضرب: 611/2.**

2 - **يفيد لفظ التوكيد (كلّ) رفع احتمال إرادة الخصوص بلفظ العموم، ومثال ذلك: جاء القوم، فيحتمل مجيء جميعهم، ويحتمل مجيء بعضهم، فعبّر بالكل عن البعض، وإذا زيد (كلّهم) رفع هذا الاحتمال. يراجع: شرح قطر الندى: 485، وشرح التسهيل: 289/3، وشرح المكودي: 195، وارتشاف الضرب:609/2.**

3 - **التوبة: 102. وتتمّة الآية:** ﴿عَسَى ٱللَّهُ أَن يَتُوبَ عَلَيۡهِمۡۚ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٞ رَّحِيمٌ ۝١٠٢﴾.

4 - **تيسير التفسير: 129/6.**

5 - **للنعت فوائد كثيرة، منها: التخصيص، والتوضيح، والمدح، والذم، والترحم، والتوكيد. يراجع: شرح قطر الندى:472.**

ولهذا الوجه تأثير آخر على المبتدأ، إذ تغيّر فيه مسوّغ[1] الابتداء من كونه منعوتًا إلى كونه يراد به التنويع والتقسيم.

وما يميّز أطفيش بهذا التحليل الذي وظّفه أنه من القلائل الذين أتوا عند تفسيرهم لهذه الآية بعلم النحو، مع أنّ الآية تحتاج إلى توضيح كون المبتدأ متبوعًا بجملتين غير مفصولتين بحرف، وهو ما يشكّل بعض الغموض في تحديد المسند للمبتدأ.

وترشيحه لكلا الإعرابين في الآية –وإن اختلفا–، يفسّر على أنهما مقصودان من حيث المعنى، خاصّة والمبتدأ نكرة.

العطف على الفاعل:

ومن أمثلته في (**تيسير التفسير**) ما ذكره أطفيش عند تفسيره لقوله تعالى:"اَلَم تَرَ أَنَّ اُ۬للَّهَ يَسْجُدُ لَهُۥ مَن فِے اِ۬لسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِے اِ۬لَارْضِ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ وَالنُّجُومُ وَالْجِبَالُ وَالشَّجَرُ وَالدَّوَآبُّ "[2]؛ حين خصّ في تحليله جملة من المفردات؛ هذا نصّه: "(من) عمّت العقلاء وغيرهم، (والشمس والقمر والنجوم والجبال والشجر والدواب) عطف خاص على عام لشهرة هذا الخاص"[3].

يظهر أنّ أطفيش قد مهّد في تحليله النحوي، لــ(من) الثانية المعطوفة على الفاعل الذي هو (من) الأولى، فبيّن أنها عمّت العقلاء وغيرهم؛ ويفهم من هذا التمهيد أنه كان يهدف به إلى توضيح مسألة العطف بشكل متسلسل في الآية، فقد تبعه بجملة من المفردات عدّها جزءًا من (مَن) باعتبار أنها عامة كما مرّ، فيكون العطف هنا– كما بيّنه– عطف خاصّ على عامّ، على اعتبار أنّ المعطوف أخذ حكم المعطوف عليه وبيّن محلّه.

---

1 – **كانت لي وقفة عند مسوّغات الابتداء بالنكرة، حين تناولت توظيف المبتدأ. يراجع:ص من الرسالة.**

2 – **الحجّ:18. وتتمة الآية:** ﴿وَكَثِيرٌ مِّنَ اَ۬لنَّاسِّ وَكَثِيرٌ حَقَّ عَلَيْهِ اِ۬لْعَذَابُّ وَمَنْ يُّهِنِ اِ۬للَّهُ فَمَا لَهُۥ مِن مُّكْرِمٍ اِنَّ اَ۬للَّهَ يَفْعَلُ مَا يَشَآءُ ۩ (١٨)﴾

3 – **تيسير التفسير: 379/9.**

ومن ثمّ يتبيّن لنا أن وقوف أطفيش عند هذه المفردات، كان رغبة منه في التقرّب أكثر إلى ما توحي إليه دلالتها في الآية، فقد زاد هذا الحقل الدلالي المعنى توضيحًا وتأكيدًا، لشهرة هذا المعطوف – وإن كان خاصًّا–، وهو ما ذكره شيخنا في النصّ الموظّف أعلاه.

البدل[1] من الخبر:

وقف عنده أطفيش في تفسيره لقوله تعالى: " بَلْ هُوَ مَا ٱسْتَعْجَلْتُم بِهِۦ رِيحٌ فِيهَا عَذَابٌ أَلِيمٌ "[2]؛ قائلاً:" (ريح) بدل من (ما)، أو خبر لمحذوف، أي: هو ريح، أو هي ريح، بتأنيث الضمير لتأنيث خبره، لأن الريح يؤنّث ويذكّر؛ أو بدل من (هو) على أنّ (هو) خبر مقدم، و(ما) مبتدأ. والواضح ما مرّ، ولفظ (هو) مبتدأ و(ما) خبر"[3].

فنراه قد جاء في توظيفه النحويّ لتفسير هذه الآية، مركّزًا على كلمة (ريح)، خاصًا إياها بثلاثة وجوه من الإعراب؛

أوّلها: أن تكون بدلا من (ما)، والملاحظ في هذا الوجه أنه لم يبين فيه أطفيش محلّ المبدل منه بل اكتفى بذكره فقط؛ والظاهر أنه خبر في هذا الوجه.

ثانيها: أن تكون لفظة (ريح) خبرًا لمبتدأ محذوف تقديره في الآية ضمير هو أو هي، لجواز تأنيث الريح وتذكيره، كما بيّنه أطفيش؛ فلا تفيد البدلية.

ثالثها: أن تبقى الريح بدلاً من الخبر، على أن يكون الخبر هذه المرّة مقدّمًا على المبتدأ الذي هو (ما) المؤخّرة، فيبدل من الضمير (هو) باعتباره خبرًا.

وما نلحظه في جملة هذه الوجوه التي خصّها أطفيش بإعراب كلمة (ريح) أنه لم يقف موقفًا سلبيًا في عرضها؛ إذ لم يحرص على تعدادها وحصرها فقط،

---

1 –لم يرد هذا النوع من التوابع في تيسير التفسير منفردًا، بل شاركته جملة من الوجوه في إعراب أي كلمة تصلح أن تكون بدلاً؛ من هذه الوجوه: المبتدأ والخبر، وعطف البيان، والنعت.

2 – **الأحقاف: 24. ونصّ الآية**﴿فَلَمَّا رَأَوْهُ عَارِضاً مُّسْتَقْبِلَ أَوْدِيَتِهِمْ قَالُواْ هَٰذَا عَارِضٌ مُّمْطِرُنَاۚ بَلْ هُوَ مَا ٱسْتَعْجَلْتُم بِهِۦ رِيحٌ فِيهَا عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾.

3 – **تيسير التفسير: 13/249.**

وإنما اتخذ فيها موقفًا إيجابيًا حين رجّح أن تكون هذه الكلمة بدلاً من الخبر الذي اختاره في الآية الاسم الموصول (ما)، ومنه المبتدأ لفظ الضمير (هو).

جدول رقم 06: مواضع المرفوعات في كتاب (تيسير التفسير).

المرفوعات.	الآيـــات	الأجــزاء والصفحـــات.
الفاعل.	**110**	***ج1***ص118، 207، 217، 238، 429. ***ج2***ص222، 223، 291. ***ج3***ص69، 209، 316، 520. ***ج4***ص95، 99، 111، 171، 294، 336، 387، 453. ***ج5***ص187، 346، 408. ***ج6***ص318، 368، 455. ***ج7***ص45، 121، 122، 252، 255، 329، 365. ***ج8***ص142، 156، 261، 326، 327، 350. ***ج9***ص32، 44، 50، 51، 114، 117، 130، 213، 237، 253، 297، 308، 347، 379، 380. ***ج10***ص228، 367، 385. ***ج11***ص41، 82، 130، 184، 194، 260، 261، 308، 350، 368، 375، 383، 384، 433، 440. ***ج12***ص52، 104، 179، 290، 328، 339، 353، 358، 359، 361، 447. ***ج13***ص05، 40، 100، 140، 258، 368، 374، 430. ***ج14***ص28، 60، 128، 183، 292، 336، 357، 426. ***ج15***ص15، 66، 110، 195، 244، 440، 452. ***ج16***ص49، 58، 256، 314، 322، 323، 351.
نائب الفاعل.	**25**	***ج3***ص86، 405. ***ج4***ص170-171، 327-329، 336-337، 491. ***ج5***ص10-11. ***ج8***ص142، 177. ***ج9***ص306. ***ج12***ص100-101، 117، 210، 221، 297، 328-330. ***ج13***ص266. ***ج14***ص28، 33، 40، 58، 189، 339، 447. ***ج15***ص14.
المبتدأ.	**160**	***ج1***ص207، 282. ***ج2***ص140، 223، 377، 402، 439. ***ج3***ص42، 121، 208-209، 391. ***ج4***ص99، 150، 170- 171، 294، 295، 305-307، 329، 353، 412، 436، 453، 463-464، 473-474، 505. ***ج5***ص142، 346، 398، 408. ***ج6***ص129، 153، 213، 225، 359-361، 413. ***ج7***ص105، 114-115، 228، 252، 255، 301، 357، 380، 381. ***ج8***ص85، 88، 337-338، 349، 350، 378، 442. ***ج9***ص50، 117، 197، 238، 253، 342، 345، 347، 380، 398، 431. ***ج10***ص75، 112، 126، 167، 186، 192، 380. ***ج11***ص15، 112، 121، 130، 138، 159، 194، 320، 406، 440، 442، 457. ***ج12***ص59، 94، 104،

		117، 129، 142، 158، 170، 182، 189، 213، 214، 241، 296، 299، 336، 339، 353، 361، 364، 383، 395، 443، 447. ج13ص36، 56، 107، 124، 173، 174، 210، 217، 220، 249–250، 284، 293، 304، 367– 368، 372، 413، 430. ج14ص16، 31، 35، 57، 58، 189، 213، 275، 292، 333، 336، 339، 460. ج15ص54، 110، 168، 244، 251، 339، 386، 395، 400، 404، 426. ج16ص26، 58، 160، 188، 198، 218، 256، 314، 316، 351، 352، 381، 422.
خبر المبتدأ.	**194**	ج1ص207. ج2ص140، 155، 222–223، 263، 264، 377، 383، 439، ج3ص42، 208–209، 305، 391. ج4ص78، 99، 139، 150–151، 170–171، 294، 295، 305–307، 329، 436، 463، 473–474، 475. ج5ص28، 142، 291، 309، 346، 362، 398، 408. ج6ص64، 129، 225، 265، 321، 359–361، 393، 413، 441، 444، 450–451. ج7ص114، 228، 234، 252، 255، 256، 301، 357، 380–381. ج8ص06، 08، 85، 88، 349، 350، 378، 442. ج9ص41–42، 50–51، 64، 109، 117، 120، 197، 253، 306، 345، 347، 372، 375، 380، 387، 431، 438. ج10ص167، 192، 380. ج11ص15، 112، 121، 130، 138، 159، 194، 215–217، 320، 368، 380، 432، 440، 442–443، 457. ج12ص34، 59، 94، 129، 142، 182، 189، 213، 214، 215، 218، 233، 241، 336، 353، 361، 364، 383، 403، 443، 447.ج13ص45، 107، 124، 140، 173، 174، 182، 192، 200، 202، 210، 220، 249–250، 255، 284، 293، 304، 367، 413، 421، 430. ج14ص16، 31، 35، 58، 125، 189، 213، 426، 433، 460. ج15ص54، 65، 136، 186، 206، 387، 395، 400، 404، 426، 477. ج16ص26، 52، 58، 105، 112، 120، 156، 160، 162، 188، 198، 218، 256، 314، 316، 322، 330، 351–352، 375، 389، 422.

اسم كان وأخواتها.		**20**	ج**5**ص10. ج**6**ص441. ج**8**ص261. ج**9**ص238-239، 269-270. ج**11**ص64، 138. ج**12**ص341. ج**14**ص60. ج**15**ص15، 18، 110.
	اسم الحروف العاملة عمل (ليس).		ج**1**ص217. ج**6**ص270. ج**10**ص230. ج**12**ص104-105، 163. ج**15**ص277.
	اسم أفعال المقاربة.		ج**6**ص161. ج**8**ص192.
خبر إنّ وأخواتها.		**56**	ج**1**ص207. ج**2**ص222-223، 291-292، 363، 389. ج**4**ص111. ج**6**ص320، 353. ج**7**ص43-44، 80، 228، 387. ج**8**ص88، 100، 337-338. ج**9**ص379. ج**10**ص75، 315، 407. ج**11**ص184، 260، 370، 402، 472. ج**12**ص60، 100، 181، 208، 217-218، 364، 439، 440. ج**13**ص56، 71، 140، 226. ج**14**ص99، 306، 426. ج**15**ص69، 289، 335. ج**16**ص120، 248، 330، 374.
	خبر (لا) النافية للجنس		ج**2**ص138-139. ج**5**ص343. ج**6**ص368، 402. ج**7**ص194. ج**12**ص164، 359. ج**13**ص60-61.
التوابع في حالة الرفع.			وزّعتها، في الإحصاء، مع أنواع المرفوعات.

الفصل الثاني

المفعولات:

1) المفعول به. **2)** المنادى.

3) المفعول المطلق. **4)** المفعول فيه.

5) المفعول من أجله. **6)** المفعول معه.

أوّلاً: المفعول به:

عرض أطفيّش دراسة المفعول به في كتابه (**تيسير التّفسير**) في ثلاثمئة وستّ وستّين آية (366) [1]، وقف من خلالها على بعض المسائل المتعلّقة به؛ فاخترت من جملة هذه المواضع توظيف ما يلي:

1- المفعول به اسمًا ظاهرًا:

ذكره أطفيّش في تفسيره لقوله تعالى:" وَمَا يَتَّبِعُ اُ۬لذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ اِ۬للَّهِ شُرَكَآءَۖ "[2]؛ مركّزًا على لفظة (شركاء)، ما نصّه:"(شُرَكَاءَ) مفعول به لـــ(يَتَّبِعُ)، و(مِنْ دُونِ اللَّهِ) نعت للمفعول به المقدّر لـــ(يَدْعُونَ) كما رأيت، أو (شُرَكَاءَ) مفعول لـــ(يَدْعُونَ)، ومفعول (يَتَّبِعُ) محذوف ، أي: ما يتّبع الذين يدعون من دون الله شركاء بالحقيقة... و(ما) نافية في ذلك كلّه، ويجوز أن تكون استفهامية مفعول له لـــ(يتّبع)، و(شركاء) مفعول (يدعون)" [3].

يتبيّن من هذا النصّ اهتمام أطفيّش وسعيه إلى إبراز ما يعمل في الاسم (شركاء) المنصوب على المفعوليّة، إذ نجده يستقصي كلّ وجوه الإعراب بإيجاز، دون أن ينتقي المناسب منها؛ فاختار في فاتحة توظيفه النّحويّ أن يعمل الفعل (يتّبع)

---

[1] – **يراجع الجدول : من هذه الرسالة.**

[2] – **يونس: 66. ونصّ الآية:** ﴿أَلَآ إِنَّ لِلهِ مَن فِے اِ۬لسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِے اِ۬لَارْضِۖ وَمَا يَتَّبِعُ اُ۬لذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ اِ۬للَّهِ شُرَكَآءَۖ إِنْ يَّتَّبِعُونَ إِلَّا اَ۬لظَّنَّ وَإِنْ هُمُۥٓ إِلَّا يَخْرُصُونَ ﴿٦٦﴾﴾.

[3] – **تيسير التفسير: 6/ 276.**

في (شركاء) ، وعليه يقدَّر لــ (يدعون) مفعول به؛ وعلى عكس هذا الوجه اختار أن يُجعل الفعل (يدعون) عاملاً في (شركاء) بالاعتماد على أمرين اثنين؛ إمّا أن يكون للفعل (يتّبع) مفعول به محذوف، وإمّا أن يكون مفعوله (ما) شريطة أن تفيد الاستفهام.

ويبقى سكوت أطفيّش في عرضه لهذا التّوجيه الإعرابيّ الذي خصّه بالآية الكريمة دالاً على أنّه يجيز كلّ ما جاء فيه؛ على عكس **أبي حيّان** الذي رجّح في تفسيره أن يكون الاسم (شركاء) منصوبًا على المفعولية، عمل فيه الفعل (يتّبع) [1]؛ وبالتالي يُفهم أنه فضّل أن تفيد (ما) في الآية النفي لا الاستفهام.

والنظر فيما أسهمه التوظيف النحويّ لدى أطفيش في هذه الآية، يجعلنا نقول إنه كان إسهامًا ضروريًا وهادًفا، فقد ساهم هذا التوجيه الإعرابي في إثراء اللغة والنحو معًا، كما ساعد على تفسير المعنى وتوجيهه بحسب الوجوه الواردة فيه.

2- ما نصب مفعولين:

وأمثلته في (**تيسير التفسير**) كثيرة، آخذ منها ما جاء به أطفيش في تفسيره لقوله تعالى:" وَيُوتِ كُلَّ ذِے فَضْلٍ "[2]؛ حين وقف عند كلمتي (كلّ) و(فضله) المنصوبتين؛ فأورد لهما التحليل النحوي الآتي:" (فضله)، ذكر السهيلي أن (فضله) مفعول أوّل، و(كلّ) مفعول ثان، لأن الأول في باب أعطى وكسا هو الذي كان فاعلاً في المعنى، وهكذا أقول، والمفسرون لا يقولون بذلك كأنهم يفسّرون (يؤتي) و(يعطي) بـــ(ينيل)، فيجعلون النائل هو الأول، وأمّا بلا تأويل فالآتي الفضل، وأن العاطي في (أعطيتك درهمًا) هو المخاطب بمعنى الآخذ"[3].

---

[1] - يراجع: البحر المحيط: 84/6.

[2] - هود: 03. ونصّ الآية: ﴿وَأَنِ إسْتَغْفِرُواْ رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوٓاْ إِلَيْهِ يُمَتِّعْكُم مَّتَٰعاً حَسَناً اِلَيٰٓ أَجَلٍ مُّسَمّيً وَيُوتِ كُلَّ ذِے فَضْلٍ فَضْلَهُۥ وَإِن تَوَلَّوْاْ فَإِنِّيَ أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ كَبِيرٍ ﴿٣﴾﴾.

[3] - تيسير التفسير: 6/ 331-333.

يتضح لنا من خلال هذا التحليل النحوي الخاصّ بالآية الكريمة، أن أطفيش سعى فيه إلى التمييز بين المفعولين المنصوبين بالفعل (يؤتي) من حيث أيّهما الأول في الأصل، فالتفت في تحليله إلى مسألة تعدّي الفعل إلى مفعولين في باب أعطى وكسا.

وذكر **سيبويه** في باب الفاعل الذي يتعدّاه فعله إلى مفعولين، قال: " فإن شئت اقتصرت على المفعول الأول، وإن شئت تعدّى إلى الثاني كما تعدّى إلى الأول، وذلك قولك: أعطى عبد الله زيدًا درهمًا، وكسوت بشرًا الثياب"[1].

ويبدو أن أطفيش في سعيه إلى ترتيب مفعولي الفعل (يؤتي) المتعدّي إلى اثنين ليس أصلهما مبتدأ وخبر، قد اعتمد على تفسيرين اثنين؛ هما:

الأول: وظّف فيه الصناعة الإعرابية؛ فكشف في تحليله الذي أورده أنه قد نقل عن **السهيليّ**، حين اختار أن يتقدّم المفعول الثاني (كلّ) على المفعول الأول (فضله)؛ لأن الثاني برأيه لا يصلح أن يكون فاعلا في المعنى، بل هو مفعول باللفظ والمعنى، على عكس (فضله) الذي هو مفعول في اللفظ فاعل في المعنى[2].

هذا وتجاوز أطفيش ما ذهب إليه، فاعترض رأي[3] من فسّر معنى الفعل (يؤتي) بـــ (ينيل)، فيصبح (كلّ) مفعولا أولاً لأنه فاعل في المعنى؛ أي: ينال كلّ ذي فضل فضله، وعليه يكون (فضله) مفعولا باللفظ والمعنى.

---

[1] – الكتاب: 37/1، فتقول أعطى عبد الله زيدًا، ولا يذكر ما أعطاه؛ وأعطى عبد الله درهمًا، ولا يذكر من أعطاه. وهو ما ذكر في المقتضب: 93/3، والأصول في النحو: 177/1، وشرح التسهيل: 152/2، والإيضاح العضدي: 173/1، والمقرّب: 121/1، وشرح ملحة الإعراب: 159، وارتشاف الضرب: 273/2، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع: 11/2 وما بعدها، والبديع في علم العربية للمبارك بن محمد الشيباني الجزري أبي السعادات مجد الدين بن الأثير (ت606هـ)، تحقيق ودراسة: د فتحي أحمد عليّ الدين، جامعة أمّ القرى، مكة المكرمة، ط1: 1/ 138

[2] – الأصل في المفعول الذي هو فاعل معنى على المفعول الذي ليس كذلك. كزيد من مسألة: أعطيت زيدًا درهمًا، فإنه مفعول في اللفظ فاعل في المعنى لكونه آخذًا ومتناولاً، بخلاف الدرهم فإنه مفعول في اللفظ والمعنى، فأصله أن يتأخر، وأصل الآخر أن يتقدّم. يراجع: شرح التسهيل: 152/2، والأصول في النحو: 177/1، والمقرّب: 121/1.

[3] – اختار الزمخشري في تفسيره الكشاف: 258/2، أن يكون المعنى: يعطي في الآخرة كلّ من كان له فضل في العمل وزيادة، فيه جزاء فضله لا يبخس منه. أمّا ابن عطية، فقد اعتمد في تفسيره للآية على عود

أما الثاني: فاحتكم فيه إلى تفسير المعنى مطلقًا، حين بيّن أن ما يأتي هو الفضل لا كلّ ذي فضل؛ وهو يقصد أن يكون المعنى: يأتي الفضل كلّ ذي فضل.

وما يلاحظ على هذا التوظيف النحويّ الذي استعان به أطفيش في تفسير الآية، أنه قد حرص فيه على النظر إلى صحة المعنى في الآية دون الخروج عن قواعد الإعراب؛ كما بيّن فيه أهمية علم النحو في تيسير فهم الآيات والكشف عن الغموض فيها.

3-المفعول به جملة:

الأصل في المفعول به أن يأتي اسمًا ظاهرًا كالفاعل، وقد يعبّر عنه بجملة، فتكون في محلّ نصب.

وممّا ورد عن المفعول به جملة ما ذكره أطفيش عندما وقف بالتفسير لقوله تعالى:" ءَاذَنَّٰكَ مَا مِنَّا مِن شَهِيدٍ "[1]؛ فخصّ الآية بالتحليل النحوي الآتي:" (منا) خبر، و(شهيد) مبتدأ، و(من) صلة، أو فاعل، أو فاعل للظرف. والجملة مفعول به لـــ (آذنّاك) معلّق عنها بالنفي"[2].

يذهب أطفيش إلى أن هذه الجملة الاسمية في موضع المفعول، وهو ما قال به **أبو حيان**[3]، فيصير للفعل (آذنّا) مفعولان، هما ضمير المخاطب (الكاف)، وجملة المبتدأ والخبر المعلّق عنها بالنفي، كما هو ظاهر في نصّ الآية.

الضمير، موظفًا احتمالين اثنين؛ الأول: أن يكون الضمير في (فضله) عائدًا على (ذي)، فيكون المعنى: ثواب فضله وجزاءه. والثاني: أن يعود الضمير على الله عزّ وجلّ، أي: يؤتي الله فضله كلّ ذي فضل. يراجع، المحرّر الوجيز: 236/7.

[1] – **فصّلت: 47. ونصّ الآية:** ﴿ إِلَيْهِ يُرَدُّ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِۚ وَمَا تَخْرُجُ مِن ثَمَرَٰتٍ مِّنْ أَكْمَامِهَا وَمَا تَحْمِلُ مِنْ أُنثَىٰ وَلَا تَضَعُ إِلَّا بِعِلْمِهِۦۚ وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ أَيْنَ شُرَكَآءِى قَالُوٓاْ ءَاذَنَّٰكَ مَا مِنَّا مِن شَهِيدٍ ﴾.

[2] – **تيسير التفسير: 447/12.**

[3] – **يراجع: البحر المحيط: 315/9.**

كما نلمح للشيخ أطفيش وقفة أخرى مع المفعول به جملة، في تفسير قوله عزّ وجلّ:" فَسَتُبْصِرُ وَيُبْصِرُونَ بِأَييِّكُمُ ٱلْمَفْتُونُ "[1]؛ مستعينًا في ذلك بعلم النحو للتعبير عن معنى الآية وتفسيرها، قائلاً: " الجملة مفعول لـــ(تبصر)، أو لـــ (يبصر) معلقًا بالاستفهام، ويقدر مثله للآخر لا على التنازع"[2].

يشترك هذا التحليل النحويّ الذي وظّفه أطفيش للآية الكريمة مع التحليل الذي خصّه بالآية السابقة، في كون المفعول به ورد فيهما جملة اسمية؛ يبقى أنّ جملة المفعول في هذه الآية معلّق عليها بالاستفهام لا بالنفي.

هذا ويرشِح في تحليله أن تكون جملة المبتدأ والخبر (أيكم المفتون) مفعولا به للفعل (تبصر)، كما يرشحها للفعل (يبصرون)؛ على أن يقدّر للآخر مثله، فينفي بذلك أن يكون في الآية تنازع فعلين في معمول واحد.

والتنازع في **اللغة** يعني: التخاصم. وتنازع القوم: اختصموا[3].

وفي **الاصطلاح:** تقدّم عاملين أو أكثر على معمول، بحيث يكون كلّ من العاملين أو من العوامل المتقدمة طالبًا لهذا المعمول، وذلك نحو: جاء وأكرمت خالد: فالعاملان (جاء) و(أكرمت) فعلان متنازعان على (خالد) فالأول يطلبه فاعلاً والثاني يطلبه مفعولا به[4].

ولابن عطية في تفسيره لهذه الآية رأي آخر، فقد اعتبر الكلام تامًا في قوله (ويبصرون)، ثمّ يستأنف قوله تعالى بجملة (بأيّكم المفتون) [5]؛ وهو بهذا التحليل يشير إلى أن جملة (بأيّكم المفتون) ليست في موضع المفعولية.

---

[1] – **القلم:5-6.**
[2] – **تيسير التفسير: 219/15.**
[3] – **لسان العرب: 170/6.**
[4] – **ويسمّى أيضًا باب الإعمال. يراجع معجم المصطلحات النحوية والصرفية: 220.**
[5] – **يراجع المحرر الوجيز: 29/15.**

ويفسّر عدم إبداء أطفيش لهذا الرأي في تفسيره لهذه الآية باحتمالين؛ إمّا أنه لا يقتنع بهذا التحليل، فليس فيه ما يخدم معنى الآية، وإمّا أنه لم يطّلع على تفاسير غيره أثناء تعامله مع هذه الآية اقتناعًا برأيه.

والإبصار في الآية يختاره أطفيش أن يكون بمعنى العلم، ومنه تتّضح الغاية أكثر من توظيفه لعلم النحو في تفسيره لهذه الآية؛ إذ كان يرمي به إلى إظهار حقيقة التهديد بعذاب الآخرة لمن هم مفتونون عن الصواب وعن الحقّ.

4- نصب (يوم) على أنه مفعول به:

نجده في تفسيره لقوله تعالى:" يَوْمَ لاَ تَمْلِكُ نَفْسٌ لِّنَفْسٍ شَيْءاً وَالاَمْرُ يَوْمَئِذٍ لِّلهِ "[1]؛ مسلّطًا ضوء البحث النحوي صوب هذه الآية في كلمة (يوم)، فكان له التحليل الآتي:" النصب بـــ (اذكر) محذوف، وهذا أولى من أن يجعل ظرفًا لمحذوف، أي: يدنون إليها، أي: يدخلونها، لأن (يصلونها) يغني عنه، وكذا تقدير: يشتدّ الهول يوم لا تملك. وأولى من ظرفيته لمحذوف جعله بدلاً من (يوم) أو خبرًا لمحذوف، أي: هو يوم، مبنيًا على الفتح، على قول الكوفيّين"[2].

إنّ تركيز أطفيش في تفسيره للآية على كلمة (يوم) يرجع في أساسه إلى تعدد أوجه الإعراب الخاصة بها؛ وقد اعتمد في تحليله لها على طريقة العرض ثمّ الترجيح، فبدأها بالنصب على المفعوليه بأن يقدّر لـــ (يوم) فعل أمر هو(اذكر)، وفاعله ضمير المخاطب المستتر (أنت).

فمن الظروف ما يستعمل اسمًا وظرفًا؛ وقد عبّر **ابن مالك** عن هذا النوع بقوله:"ويتوسّع في الظرف المتصرف فيجعل مفعولا به"[3].

---

1 – **الانفطار: 19.**
2 – **تيسير التفسير: 105/16.**
3 – **شرح التسهيل: 2/ 243.**

وينتقل بنا أطفيش إلى عرض وجه ثان في إعراب (يوم)، وهو جعلها ظرفًا لمحذوف قدره في تحليله (يدنون إليها) بمعنى يدخلونها؛ غير أنه يرجّح عليه الوجه الأول، لأن (يوم) نصبت على الظرفية في قوله تعالى:

" يَصْلَوْنَهَا يَوْمَ ٱلدِّينِ"[1]؛وبالتالي أغنى التركيب (يصلونها) عن المحذوف المقدّر لها.

هذا ويضيف أطفيش وجهًا ثالثًا يستدرك فيه أن تكون كلمة (يوم) بدلاً من (يوم) الواردة في الآية التي تسبقها؛ أو خبرًا لمحذوف بمعنى: هو يوم.

فجعلها بدلاً ممّا قبلها رأي يعزوه **أبو حيان** إلى **الزمخشري**[2]، فلا تفيد الظرفية.

وفي جعلها خبرًا لمحذوف، اختار أطفيش أن تكون مبنيّة على الفتح، مستحضرًا رأي **الكوفيين** –كما ذكر– لأنهم جوّزا أن يكون الفتح فيها حركة بناء[3]، على عكس **البصريين** الذين اختاروا أن تكون فيها حركة إعراب[4].

والجميل عند أطفيش أنه يحيل القارىء لتفسيره إلى الموضع الذي سبق وأن تناول فيه مثل هذا التركيب، فينبّه لذلك بقرينة؛ مثل: وقد مرّ ذكره.

وعلى عكس ما ذهب إليه، من كون (يوم) منصوبة على أنها مفعول به؛ اختار **أبو حيّان** في البحر المحيط أن تكون كلمة (يوم) خبرًا للمبتدأ المحذوف (هو)[5]، اعتمادًا على قراءة من رفع الميم؛ ذكرها **ابن عطيّة** في **المحرر الوجيز**، وهي قراءة ابن كثير، وأبي عمر، وابن أبي إسحاق، وعيسى، وابن جندب[6].

---

[1] – **الانفطار: 15.**

[2] – **يراجع: البحر المحيط: 423/10.**

[3] – **هو لزوم الكلمة حالة واحدة من الشكل، لا تتغير بتغيّر العامل مطلقًا، ونقيضه الإعراب، الذي يعني تغيّر الكلمة بحسب العامل الذي يسبقها. معجم المصطلحات النحويّ والصرفية: ص 26، والتذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: 198/1.**

[4] – **يراجع البحر المحيط: 423/10.**

[5] – **المصدر نفسه: الصفحة نفسها.**

[6] – **انظر المحرّر الوجيز: 350/15.**

فيكون بهذا التوظيف النحويّ الذي استعان به أطفيش عند تفسيره لهذه الآية فضل وأثر لا ينكر في الكشف عن معنى الآية واستنطاقه، وذلك بالبحث في مدلول كلمة (يوم) وبيان إعرابها.

5- المفعول به لما بعده:

الأصل في ترتيب عناصر الجملة الفعلية أن يتقدّم الفعل ويليه الفاعل ثمّ المفعول به؛ وقد يخرج المفعول به عن الأصل وتتغيّر رتبته، فيتوسط الفعلَ وفاعله، كما قد يتقدّم عليهما معًا بحسب ما يقتضيه السياق ويتطلّبه المقام[1]، وكأنه يراد به الاهتمام والعناية.

ومن أمثلة تقدّم المفعول به على كلّ من الفعل وفاعله في توظيف أطفيش لعلم النحو، أذكر ما وقف عنده في تفسيره لقوله تعالى:" أَيِفْكاً ءالِهَةً دُونَ ٱللَّهِ تُرِيدُونَ"[2]؛ حين اختار أن يكون تحليله كالآتي:" (إفكًا) مفعول من أجله لـــ(تريد). و(آلهة) مفعول لـــ (تريد)، وقُدما للفاضلة، ولأنهما الغرض الأهمّ بالإبطال، و(دون) نعت للآلهة. ويجوز أن يكون (إفكًا) مفعولا به لـــ (تريد)، و(آلهة) بدل كلّ مبالغة"[3].

---

[1] - يراجع الأصول في النحو: 1/ 174، والمقتضب:91/3، وشرح السيوطي: توضيحات للبهجة الرضية في شرح الألفية: 232/1، وارتشاف الضرب: 2/ 274-275، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للإمام= =جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت 911هـ) تحقيق: أحمد شمس الدين، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1 (1998)، 7/2. وشرح قطر الندى: 308-310، وشرح التسهيل: 152/2-153، وشرح كافية ابن الحاجب: 124، وشرح ملحة الإعراب: 160 وما بعدها، وجامع الدروس العربية: 08/3..

[2] - الصافات: 86.

[3] - تيسير التفسير: 121/12.

يظهر في هذه الآية، واعتمادًا على ما ذكره أطفيش في نصّه، أن المفعول به تقدّم على عامله، وهو الفعل (تريد) المتعدي المتّصل به ضمير الفاعل. وقد أجاز في تفسيره للمفعول به وجهين اثنين[1]؛

الأول: أن تكون لفظة (آلهة) مفعولا به، وما سبقتها مفعولا من أجله[2]. والملاحظ في هذا الوجه الذي عرضه أطفيش أن المفعول من أجله قد تقدّم على المفعول به، وفسّره أبو حيّان بأنه كان الأهم عند الله تعالى أن يكافئهم بأنهم على إفك وباطل في شركهم[3]، فتقدّم المفعول من أجله لأهميته.

الثـــاني: أن تكون لفظة (إفك) مفعولا به، وما تليها بدلا منها[4]؛ فيفسِّر الإفك بقوله: آلهة دون الله.

ويبقى ترشيح أطفيش لكلا الوجهين في تفسيره للآية الكريمة يعبّر عن أنهما مقصودان فيها من حيث المعنى، فالإفك والآلهة يجتمعان في حقل واحد، وهو الدلالة على الشرك، والعياذ بالله، أما تقدمهما على كلّ من الفعل والفاعل، فعلى سبيل الاهتمام والعناية، كما هو مبيّن في النصّ الموظف أعلاه.

وممّا جاء أيضًا في (تيسير التفسير) من أمثلة توظيف أطفيش للمفعول به متقدّمًا على عامله، وقوفه بالتفسير عند قوله تعالى:" مَآ أَغْنَىٰ عَنْهُ مَالُهُۥ وَمَا كَسَبَ"[5]؛

مركّزًا في تحليله النحوي على كلمة (ما)، ما نصّه:" (ما) نافية، والمفعول به محذوف، أي: ما أغنى عنه ماله شيئًا، أي: ما دفع عنه ضرًا عند توجّه الهلاك إليه.

---

[1] – زاد الزمخشري وجهًا ثالثًا في تفسيره لهذه الآية، وهو أن يكون (إفكًا) حالاً، بمعنى (آفكين) على جواز جعل المصدر حالاً. يراجع الكشاف: .

[2] – بدأ بهذا الوجه، الزمخشري في تفسيره لهذه الآية. يراجع: المصدر نفسه.

[3] – يراجع: البحر المحيط: 109/9.

[4] – لم يذكر ابن عطية في تفسيره غير هذا الوجه. يراجع المحرر الوجيز: 373/12–374.

[5] – المسد: 02.

أو استفهامية واقعة على الضرّ، مفعول به مقدّم، أي: أيّ ضرّ أغنى عنه؟ أي: دفع عنه"[1].

فـ(ما) في الآية الكريمة على معنيين؛ إما أن تفيد النفي فتكون حرفًا، ويقدّر للفعل (أغنى) المتضمن معنى الدفع مفعول به حذف جوازًا، كتقدير (شيئًا).

وإمّا أن تفيد الاستفهام، فتكون اسمًا واقعًا مفعولا به متقدّمًا على عامله، على اعتبار أنّ لها صدر الكلام، والفعل (أغنى) متعدّ لم يستوف مفعوله، فهوّ مسلّط على المعمول قبله؛ وعلى مجيء الآية استفهامًا يكون المعنى: أيّ ضرّ أغنى عنه؟ أي: دفع عنه، وعليه يجوز أن تكون (ما) في (وما كسب) استفهامًا أيضًا مفعولا به، أي: وأيّ شيء كسب؟، بمعنى: لم يكسب شيئًا، على وجه الإنكار.

وقدّ رجّح أبو حيان على هذين الوجهين وجهًا آخر، اختار فيه أن تكون (ما) موصولة[2]؛ فتختصّ بإعراب آخر يخالف ما قدّمه أطفيش في تحليله.

وما نخرج به من خلال هذا التوظيف النحوي، القول بأن اهتمام أطفيش ببيان محلّ (ما) من الإعراب، قد كشف لنا عن أنّ تفسير الآية كلّة مبني على دلالة (ما) فيها، فالنفي ليس كالاستفهام.

6-المنصوب على الاشتغال:

الاشتغال في عرف النحاة أن يسبق اسم عاملاً في ضمير عائد إلى ذلك الاسم المتقدّم؛ واشتغال العامل يتناول اشتغال الفعل، نحو: أزيدًا ضربته، واشتغال غير الفعل، نحو: أزيدًا أنت ضاربه.

ولأسلوب الاشتغال أركان هي:

---

[1] – **تيسير التفسير: 419/16.**
[2] – **يراجع البحر المحيط:566/10.**

أ- **المشغول عنه:** وهو الاسم السابق، الذي شأنه أن يعمل فيه العامل؛ ويُشترط فيه أن يكون متقدّمًا.

ب- **المشغول:** وهو العامل نصبًا أو رفعًا؛ ويشترط فيه أن يصلح للعمل فيما قبله، وفيشمل الفعل المتصرّف، واسم الفاعل، واسم المفعول، وألاّ يفصل بينه وبين الاسم السابق.

ج - المشغول به: وهو ضمير الاسم المتقدم؛ ويشترط فيه أن يكون ضميرًا معمولا للمشغول[1].

وغالبًا ما يتوسّط ذكره في كتب النحو بين المرفوعات والمنصوبات، لأن بعضه من المرفوعات، وبعضه من المنصوبات؛ فالاسم المشغول عنه باعتبار نصبه ورفعه حالات من حيث الوجوب والجواز[2].

من الأمثلة التي وقف عندها أطفيش في (تيسير التفسير)، الدالة على الاشتغال، قوله تعالى: " وَكُلَّ شَيْءٍ فَصَّلْنَاهُ تَفْصِيلًا "[1]؛ معتمدًا في تفسيره للآية على

---

[1] - يراجع: شرح التسهيل: 136/2 وما بعدها، وحاشية الصبّان على شرح الأشموني: 2/ 102 وما بعدها ، وشرح الكافية الشافية لابن مالك، حقّقه وقدّم له: د. عبد المنعم أنعم هريري . دار المأمون للتراث: 614/2و625، وشرح قطر الندى: 319-320، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: 2/ 141 وما بعدها، وشرح ابن عقيل: ط5، 1/ 405، وشرح كافية ابن الحاجب: 139، والتذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: 292/6، وجامع الدروس العربية: 20/3،.

[2] - للاسم المشغول عنه باعتبار نصبه ورفعه حالات من حيث الوجوب والجواز، هي:

أ- وجوب نصب المشغول عنه إذا وقع بعد الأدوات التي تختصّ بالفعل، أيّ لا يليها إلاّ الفعل، كـ (إنْ) نحو: إنْ زيدًا ضربته عقل، والاستفهام بغير الهمزة، نحو: هل مرادك نلته.

ب- وجوب رفع المشغول عنه إذا لم يكن في عامله صحّة تسلطه عليه، كفعل التعجب، نحو: زيد ما أحسنه، وأسماء الأفعال، نحو: زيد تراكه، وأفعل التفضيل، نحو: زيد أكرم منه عمرو، فليس للاسم المتقدم على هذه إلاّ الرفع؛ ومن موجبات رفعه كذلك وقوعه صلة، نحو: زيد أنا الضاربه، وأن يقع الفعل شرطًا مفصولا بأداته، نحو: زيد إن زرته يكرمك، وأن يقع الفعل أيضًا جوابًا مجزومًا، نحو: زيدًا إن يقم أكرمه، وكذلك يجب رفع الاسم المتقدّمّ إذا أسند الفعل إلى ضمير الاسم السابق مع كون الضمير متصلا، نحو: أزيد ظنّه ناجيًا، بمعنى ظن نفسه، وإذا وقع الفعل بعد استثناء، نحو: ما زيد إلاّ يضربه عمرو، وإذا وقع الاسم المشغول عنه بعد إذا الفجائية، نحو: خرجت فإذا زيد يضربه عمرو.

ج- ويجوز رفع المشغول عنه ونصبه مع ترجيح النصبّ، وذلك إذا وليه فعل أمر، أو نهي، أو دعاء، نحو: زيدًا زره، وعمرًا لا تقربه، وذنوبَنا اللهم اغفرها. ويترجح نصبه كذلك إذا تقدّمته همزة الاستفهام أو حرف نفي لا يختصّ، نحو: أزيد ضربته، وما عمرًا أهنته. ومن مرجّحات النصب أيضًا أن يلي الاسم السابق (حيث)، نحو: حيث زيدًا تلقاه يكرمك، ومنها أيضًا أن يلي الاسم حرف عطف قبله جملة فعلية متعديًا كان فعلها أم غير متعدّ، نحو: لقيت زيدًا وعمرًا كلمته،و غير المتعدي، نحو: جاء سعد وسعيدًا زرته. يراجع: شرح= =التسهيل:138- 142، وشح الكافية الشافية: 615/2-620، وشرح قطرالندى: 321-326، وأوضح المسالك إلى ألفيته ابن مالك: 143/2-154، وشرح ابن عقيل: 407/1-413، وشرح كافية ابن الحاجب: 139-141. وجامع الدروس العربية: 21/3-23.

التحليل النحوي الآتي:" (وكل شيء) نصبت على الاشتغال في قوله (فصّلناه)، أي: وفصّلنا كلّ شيء فصّلناه. ويبعد نصب (كلّ) عطفًا على (الحساب)، أو على (عدد)؛ فيكون (فصلناه) نعتًا لـــ (شيء) "[2].

فيتبين لنا من خلال هذا التحليل أن الاسم (كل) المضاف إلى (شيء) يلي حرف العطف (الواو)، قبله جملة فعلية، وهي قوله تعالى في أوّل الآية:" وجعلنا الليل والنهار آيتين"، فعلها متعدٍّ، ولهذا ترجّح نصب الاسم على رفعه، لأن في نصبها عطف جملة فعلية على جملة فعلية، وفي رفعها عطف جملة ابتدائية على جملة فعلية.

هذا ويستبعد أطفيش أن يكون الاسم (كلّ) معطوفًا على (الحساب)، أو على (عدد)، فتكون بذلك جملة (فصّلناه) في محلّ جرّ نعت لـــ(شيء). وفي هذا الوجه نفي لباب الاشتغال.

ولعلّ استبعاده لهذا الوجه من الإعراب راجع إلى توّفر شروط الاشتغال وأركانه؛ فشرط انتصاب المشغول عنه صحّة تسلط عاملة عليه، وهو متوفر في هذه الآية.

تبقى الغاية من استحضار أطفيش لعلم النحو في تفسيره لهذه الآية، كشف الغموض الذي تشهده، برفع توهّم كون (فصلناه) صفة لـــ(شيء)، إذ لو كان صفة له لم يفسرّ ناصبًا لما قبله؛ كما أن العطف على مفرد ليس كالعطف على جملة، فلكل تغيير في المعنى.

7- المنصوب على الإغراء:

---

[1] – **الاسراء: 12. ونصّ الآية:** ﴿وَجَعَلْنَا ٱلْيْلَ وَالنَّهَارَ ءَايَتَيْنِ فَمَحَوْنَآ ءَايَةَ ٱلْيْلِ وَجَعَلْنَآ ءَايَةَ ٱلنَّهارِ مُبْصِرَةً لِّتَبْتَغُواْ فَضْلًا مِّن رَّبِّكُمْ وَلِتَعْلَمُواْ عَدَدَ ٱلسِّنِينَ وَالْحِسَابَ وَكُلَّ شَيْءٍ فَصَّلْنَاهُ تَفْصِيلًا ﴿١٢﴾﴾.

[2] – **تيسير التفسير: 139/8.**

من المنصوب مفعولا بإضمار فعل واجب الإضمار، كثيرًا ما يقدّر بـــ (الزم) باب الإغراء، وهو إلزام المخاطب العكوف على ما يحمد العكوف عليه بقيد الترغيب والتشويق، كمواصلة ذوي القربى، والمحافظة على عهود المعاهدين، ونحو ذلك. والأصل فيه أن يأتي اسمًا لا ضميرًا[1].

لقد كان لأطفيش وقفة عند هذا النوع من الأساليب التي تحسب للمفعول به، حين اختار أن يكون تفسيره لقوله تعالى:" مِّلَّةَ أَبِيكُمۡ إِبۡرَٰهِيمَۚ"[2] مستمدًّا من علم النحو؛ فكان له التحليل الآتي:" (ملّة أبيكم إبراهيم) منصوب على الإغراء، أي: الزموا ملّة أبيكم إبراهيم؛ أو مفعول بـــ(أعني) أي: أعني بالدين ملة أبيكم؛ قيل: أو مفعول مطلق من معنى نفي الحرج، لأن معناه التوسعة على حذف مضاف، أي: وسّع عليكم توسعة ملة أبيكم، وهذا عجيب"[3].

فيتبيّن لنا كيف يستهدف في تحليله كلمة (ملّة)، فاختار أن يكون النصب فيها على الإغراء بتقدير الفعل المناسب له، وهو (الزم)، لأن ملّة إبراهيم شيء يحمد العكوف عليه.

كما توسّع أيضًا فزاد جواز أن تكون منصوبة بفعل غير الفعل (الزم)، وهو (أعني)، أي: منصوبة على الاختصاص[4].

---

[1] – **شرح الكافية الشافية: 1379/3. وهو ما ذكر في المقرّب: 135/1، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع: 20/2، وارتشاف الضرب: 2/ 280، وشرح ابن عقيل: 299/2، وشرح شذور الذهب: 206، وجامع الدروس العربية: 17/3.**

[2] – **الحج: 78. ونص الآية:** ﴿وَجَٰهِدُواْ فِي ٱللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِۦۚ هُوَ ٱجۡتَبَىٰكُمۡ وَمَا جَعَلَ عَلَيۡكُمۡ فِي ٱلدِّينِ مِنۡ حَرَجٖۚ مِّلَّةَ أَبِيكُمۡ إِبۡرَٰهِيمَۚ هُوَ سَمَّىٰكُمُ ٱلۡمُسۡلِمِينَ مِن قَبۡلُ وَفِي هَٰذَا لِيَكُونَ ٱلرَّسُولُ شَهِيدًا عَلَيۡكُمۡ وَتَكُونُواْ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِۚ فَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ وَٱعۡتَصِمُواْ بِٱللَّهِ هُوَ مَوۡلَىٰكُمۡۖ فَنِعۡمَ ٱلۡمَوۡلَىٰ وَنِعۡمَ ٱلنَّصِيرُ﴾.

[3] – **تيسير التفسير: 437/9 وما بعدها.**

[4] – **من المنصوب مفعولا به بفعل واجب الإضمار باب الاختصاص، وقدرة سيبويه بـــ (أعني)؛ وهو أسلوب خبري جاء في صورة النداء من باب التوسّع، نحو: اللهم اغفر لنا أيتها العصابة؛ فمع موافقته للمنادى في اللفظ قد خالفه فيه من ثلاثة أوجه؛ أحدهما: أنه لا يستعمل مبدوءًا به، الثاني: أنه لا يستعمل معه (يا) ولا غيرها من حروف النداء، الثالث: أنه استعمل معرّفًا بالألف واللام. يراجع: شرح الكافية الشافية: 1374/3 وما= =بعدها، وهمع الهوامع: 22/2، وشرح ابن عقيل: 296/2 وما بعدها ، وشرح شذور الذهب: 202، وجامع الدروس العربية : 18/3.**

وما يلاحظ هنا أن أطفيش تجاوز ما ذهب إليه، فهو لا يرضى عن رأي من فسّر نصبها على المفعولية المطلقة[1] بحذف مضاف؛ ودلّ على ذلك بقرينة (وهذا عجيب).

فيكون بهذا الردّ قد اتخذ موقفًا إيجابيًا في ترجيحه للمعنى المناسب الذي أفادته كلمة (ملّة) في سياقها الوارد ة فيه؛ كما كان لهذا التوظيف النحوي لدى أطفيش إسهام ضروري وهادف، فقد استطاع بالإضافة إلى تفسير المعنى وتوجيهه، أن يبرز قيمة جمالية تجلّت في الأساليب النحوية وتراكيبها التي تعنى بها اللغة العربية.

8- العامل في المفعول به اسم الفاعل:

المفعول به في حقيقته أن يعمل فيه فعله المتعدي إليه؛ وقد يخرج عن الأصل، فيعمل فيه ما يوضع موضع الفعل، كاسم الفاعل، والأمثلة التي تعمل عليه، أو اسم الفعل، أو المصدر بنوعيه: الصريح، والمنسبك فعله بـــ(أن) المصدرية[2].

فاسم الفاعل يعمل عمل فعله المبنيّ للمعلوم، فيرفع فاعلاً وينصب مفعولا به إذا كان مصاغًا من فعل متعدٍ، غير أن في إعماله عمل فعله المتعدي حالات من حيث نصب الاسم الذي يليه وخفضه[3].

---

[1] – رجعت إلى كتب التفسير، فوجدت للزمخشري رأيًا، بإعرابها مفعولا مطلقًا على حذف مضاف. يراجع الكشّاف: 24/3.

[2] – يراجع: المقرّب: 113/1.

[3] – اسم الفاعل إمّا أن يكون فيه الألف واللام أو لا يكون، فإن كانت ، فإما أن يكون مفردًا، أو مجموعًا جمع تكسير، أو جمع سلامة، بالألف والتاء، أو مثنّى، أو مجموعًا جمع سلامة بالواو والنون؛ فإن كان مفردًا أو جمع تكسير أو جمع سلامة بالألف والتاء جاز في معموله الذي يليه النصب والخفض، إن كان المعمول:
أ- معرّفًا بالألف واللام، نحو: هذا الضارب الرجلَ.
ب- معرفًا بالإضافة إلى ما فيه الألف واللام، نحو: هذا الضارب غلامَ الرجل.
ج- معرفًا بالإضافة إلى ضميره، نحو: هذا الرجل أنا الضارب غلامَه. وإن كان المعمول غير ذلك لم يجز فيه إلاّ النصب، نحو: هذا الضارب زيدًا، والضاربك. وإن كان مثنّى أو جمع سلامة بالواو والنون؛ فإن أثبتت النون لم يجز فيه إلاّ النصب، وإن حذفت جاز النصب إن قدّر حذفها للطول، والخفض إن قدّر حذفها للإضافة، نحو: الضارباك، والضاربا زيدًا، والضاربو زيدًا، بنصب زيد وخفضه. يراجع: المقرّب: 123/1.

ومن الأمثلة التي وقفت عندها في هذا المضمار، ما ذهب إليه أطفيش في تفسيره لقوله تعالى:" مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ "[1]؛ حين ركّز في تفسيره للآية على كلمة (الدين) التي تلت اسم الفاعل (مخلصين)، فجاء بالتحليل الآتي:" (الدين) ، العبادة، وهو مفعول به لـــ (مخلصين)" [2].

ورد اسم الفاعل (مخلصين) في الآية مجموعًا جمع سلامة بالواو والنون، عاملاً في الاسم الظاهر (الدين)، فنصبه على المفعولية؛ وما يظهر على نصبه أنه واجب، لأنّ اسم الفاعل ثبتت فيه نون الجمع، وبالتالي ثبت العمل.

للإشارة، لم ينبّه أطفيش في تحليله النحوي إلى قراءة من فتح اللام في (مخلصين)، أي: مخلَصين؛ فذكر أبو حيان وابن عطية أنّ نصب (الدين) – على هذه القراءة– يكون على المفعولية المطلقة للفعل المذكور في الآية، وهو (يعبدوا)، فناب عن المفعول المطلق ما دلّ على معناه ، لأن الدين هو العبادة؛ كما اختارا أيضًا أن يكون نصب (الدين) على إسقاط الخافض، أي: في الدين[3].

وما يقال عن هذا التوظيف النحويّ الذي استعان به أطفيش عند تفسيره لهذه الآية إن له فضلاً لا ينكر في استكشاف هذا البعد من المعنى للآية القرآنية، الذي حاول استنطاقه وكشفه اعتمادًا على الصيغة الإفرادية الواردة في الآية، وتأثيرها على الإعراب؛ فيكون هذا التوظيف نموذجًا فسّر به أطفيش العلاقة التي تجمع بين علمي الصرف والنحو.

---

[1] – **البيّنة: 05. ونصّ الآية:** ﴿وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلاَّ لِيَعْبُدُواْ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ حُنَفَآءَ وَيُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ وَذَٰلِكَ دِينُ ٱلْقَيِّمَةِ﴾.

[2] – **تيسير التفسير: 325/16.**

[3] – **نسب أبو حيان وابن عطية هذه القراءة إلى الحسن بن أبي الحسن. يراجع: البحر المحيط: 519/10، والمحرّر الوجيز: 529/15.**

جدول رقم 07: أهمّ المسائل التي تناولت المفعول به في تيسير التفسير.

الحالة التي جاء عليها م.به	الأجــزاء والصفــحات
م.به اسمًا ظاهرًا	ج1ص38، 49- 50 .ج2ص96. ج3ص41- 42. ج4ص327- 329، 446، 469-470. ج5ص136- 137. ج6ص276، 282- 283. ج7ص29، 64، 234، 305، 321. ج8ص11، 142، 291، 433. ج9ص115- 116، 296- 297، 316، 344. ج10ص367، 380. ج11ص15- 16، 51-52، 100-101، 167- 168، 230، 321، 482- 483. ج12ص121، 124، 293، 296- 297، 298، 406. ج13ص35- 36، 220. ج14ص34، 183، 212. ج15ص33، 175، 176، 264، 445. ج16ص12، 50، 135، 389.
م.به ضميرًا متّصلاً	ج4ص370. ج6ص286، 413. ج7ص296. ج16ص108، 239.
ما الاستفهامية مفعولا به	ج6ص265، 276- 277. ج7ص234. ج10ص380. ج11ص16، 159. ج13ص210. ج15ص400.
ما نصب مفعولين	ج1ص45، 49- 50. ج2ص161- 165. ج3ص41- 42، 86. ج4ص149- 151، 469- 470. ج5ص136- 137، 390- 391. ج6ص204-، 205، 211- 212، 225- 226، 265، 266، 277، 286، 330- 333، 340، 393. ج8ص24، 81، 180، 338، 370، 390، 439. ج9ص109، 137، 143، 306، 385، 387. ج10ص11، 380، 394. ج11ص14، 15- 16، 39، 57، 368. ج12ص405، 451. ج13ص94، 210، 223، 254، 374، 382. ج14ص189، 333، 447. ج15ص9، 174، 185، 332، 335. ج16ص266، 286، 301، 302، 389.
المفعول به في حال الاشتغال	ج2ص439- 441. ج3ص209. ج4ص295. ج8ص06، 139. ج12ص214. ج14ص194. ج16ص65.
مفعول المشيئة	ج6ص208. ج12ص411. ج15ص464.
المفعول به في حال الاختصاص	ج2ص439- 441. ج6ص343. ج11ص285- 286.
كون الجار والمجرور مفعولا به	ج8ص338. ج9ص31- 32، 44- 45، 143، 212- 213. ج10ص97، 130، 179-181.ج11ص130- 131، 347. ج13ص305. ج14ص34.ج15ص186، 188، 194.

م.به جملة	ج4ص211. ج6ص368- 369. ج7ص381. ج8ص13، 290. ج9ص253-254، 306. ج12ص128- 130، 447. ج13ص05. ج15ص219. ج16ص52، 162، 205.
(مِن) في موضع نصب على المفعولية	ج1ص38. ج4ص469- 470. ج6ص89.
(مَن) في موضع نصب على المفعولية	ج4ص436- 437. ج7ص19.
إذ في موضع نصب على المفعولية	ج7ص65، 66، 377، 378. ج8ص204. ج9ص124. ج11ص163. ج12ص221. ج13ص374.
نصب(يوم) على أنه مفعول به	ج5ص425. ج9ص44- 45، 213. ج10ص160. ج11ص16. ج14ص35. ج15ص286. ج16ص105، 112، 165، 351.
نصب الكاف على المفعولية	ج2ص153- 159. ج5ص362- 363. ج11ص64.
حذف المفعول به	ج2ص191- 192. ج3ص86، 190، 199. ج4ص53. ج6ص204- 205، 282- 283، 318. ج7ص369. ج8ص37، 142، 181، 203، 433. ج9ص31- 32، 237، 296- 297. ج10ص130، 364- 365، 384-385. ج11ص285- 286، 347. ج12ص36، 193، 299، 326، 328- 330، 372، 395، 451. ج13ص05، 39- 40، 147، 271، 398- 399. ج14ص186، 447. ج15ص264، 418. ج16ص05، 270، 336، 343، 419.
ما ينصب ثلاثة مفاعيل	ج6ص115. ج15ص251. ج16ص160، 352.
نصب (كم) على المفعولية	ج4ص211. ج9ص237.
المفعول به على نزع الخافض	ج5ص25- 26. ج7ص114- 115. ج9ص137، 344. ج11ص65، 193- 194. ج12ص68. ج13ص39- 40. ج14ص189. ج16ص108، 298، 386.
مفعول القول	ج3ص410. ج4ص194، 196- 197، 198- 199. ج6ص246-248، 445. ج7ص43- 44، 228- 229، 436- 437. ج8ص262. ج9ص91-92، 253- 254، 273، 287- 288، 347، 372- 373، 375. ج10ص40- 41، 179- 181. ج11ص43، 375- 376، 383. ج12ص99، 117، 215، 232- 234، 325- 326، 328- 330. ج13ص201، 249. ج14ص31، 58، 276، 335. ج15ص169، 193.
المفعول به لفعل محذوف	ج2ص264. ج3ص147، 405. ج4ص436- 437، 514- 515. ج5ص291. ج6ص276- 277، 282- 283، 318، 359- 361. ج8ص442. ج9ص139، 437- 438. ج10ص194. ج11ص35- 36، 118. ج12ص446. ج13ص285، 421. ج14ص193، 410.

	ج15ص54، 120.
المفعول به مصدرًا مؤوّلاً	ج2ص117. ج3ص485. ج4ص504- 508. ج7ص234. ج11ص39، 260، 285- 286، 326- 328. ج12ص358- 359. ج13ص192، 430. ج15ص287. ج16ص50.
المفعول به بتضمن فعله معنى فعل آخر	ج5ص25- 26. ج9ص21. ج12ص68.
مفعول النداء المتضمن معنى القول	ج5ص32- 33.
إضافة الصفة المشبّهة إلى المفعول به	ج1ص138. ج7ص329. ج12ص317.
إضافة المصدر إلى المفعول به	ج10ص112. ج11ص308. ج12ص208. ج13ص133، 173، 210، 276.
(بين) في موضع نصب م.به لا م.فيه	ج8ص370.
المنصوب على الذمّ	ج8ص440.
المفعول به لما بعده.	ج11ص130. ج12ص121، 128- 130، 296- 297، 298. ج16ص13، 419.
العامل في م. به	
أ- اسم الفاعل	ج7ص305. ج11ص64، 193- 194، 307، 326- 328. ج12ص364. ج13ص139. ج16ص325.
ب-المصدر.	ج3ص404. ج4ص81- 82. ج6ص296. ج8ص37، 434. ج9ص130، 253- 254. ج16ص386.
ج-اسم التفضيل	ج4ص436- 437، 448- 449.
مفعول صيغ التعجب القياسية	ج8ص327.
المنصوب على الإغراء	ج9ص437- 438. ج11ص118، 296.
النصب على التحذير	ج13ص133. ج16ص245.
ما سدّ مسدّ مفعولين يُتَعدى إليهما	ج13ص220، 223. ج16ص349.
نصب (حين) على أنه مفعول به	ج9ص290- 291. ج12ص163- 164.

ثانيًا: المنادى[1]:

تناوله أطفيش في أجزاء محدودة من كتابه (تيسير التفسير)، فلم يتعدّ عدد الآيات التي وقف عندها بالتفسير سبع عشرة آية[2]. اخترت منها تفسيره لقوله تعالى:"يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا "[3]؛ مستعينًا في ذلك بعلم النحو، فكان تحليله الآتي:"(يوسف)، يا يوسف، ناداه باسمه لطفًا وإزالة لخوفه؛ وحذف حرف النداء لأن المقام مقام خفة أو خفاء، مع قرب يوسف وتفطّنه"[4].

فالعلم المفرد (يوسف) ورد في الآية الكريمة منادى مبنيًا على الضمّ في محلّ نصب، جاز فيه حذف حرف النداء[5]؛ وأرجع أطفيش حذفه لقرب يوسف وتفطّنه مع أن المقام في الآية مقام خفاء، ففي ندائه باسمه تقريب له وتلطيف.

ويتبيّن من خلال هذا التوظيف النحوي الذي ركّز فيه الشيخ أطفيش على إبراز الدلالة التي أفادها حذف حرف النداء، أن معنى الآية بات بفضله جليًا وواضحًا.

ومن أمثلة المنادى كذلك في (تيسير التفسير) قوله تعالى:" يَٰجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُۥ"[6]؛ فنجد أطفيش في تفسيره للآية مركّزًا على كلمة (جبال) التي ثبت قبلها حرف النداء

---

[1] – عقدت دراسته بعد المفعول به اعتمادًا على من عدّه منه بتقدير فعل له كـ(أدعو). يراجع: الإيضاح العضدي: 227/1، والأصول في النحو: 1/ 333، والمفصّل: 35، وشرح المفصّل: 315/1، والكواكب الدرية على متممة الآجرومية: 332/2، وما بعدها ، وشرح قطر الندى: 189، وشرح شذور الذهب: 201.

[2] – يراجع الجدول : ص: من هذه الرسالة.

[3] – يوسف: 29، وتتمة الآية: ﴿وَاسْتَغْفِرِي لِذَنْبِكِ إِنَّكِ كُنتِ مِنَ الْخَاطِئِينَ﴾.

[4] – تيسير التفسير: 106/7.

[5] – يجوز حذف حرف النداء وإبقاء المنادى، إلاّ مع اسم الله تعالى إذا لم تلحقه الميم، نحو: يالله، والمستغاث، نحو" يا لزيد، والمتعجب منه، نحو: يا للقاء، والمندوب، نحو: يا زيداه، واسم الجنس، واسم الإشارة، والنكرة غير المقصودة. يراجع: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: 2/ 33، والمقرّب: 177/1.

[6] – سبأ: 10، ونصّ الآية: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا دَاوُدَ مِنَّا فَضْلًا يَٰجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُۥ وَالطَّيْرَ وَأَلَنَّا لَهُ الْحَدِيدَ﴾.

(يا)، وقد خصّها بالتحليل النحوي الآتي:" ضمير المفرد المؤنث لجماعة جبال مخصوصة، وهي جبال أرض هو فيها من الشام، لأن اللفظ نكرة مقصودة"[1].

يظهر أن أطفيش لم يذكر في تحليله مصطلح المنادى، بل أشار فقط إلى أن لفظة (جبال) وردت في الآية نكرة مقصودة؛ فقدّ خصّ من جبال الأرض كلّها جبال أرض (الشام) [2]، وعليه يكون حكم هذا النوع من النكرة البناء على الضمّ في محلّ نصب.

وتكمن فائدة هذا التوظيف النحوي الذي جيء به عند تفسير الآية– بالتركيز على لفظة (جبال)– في إبراز قدرته تعالى ومشيئته، فقد جعل الجبال بمنزلة العقلاء الذين إذا أمرهم أطاعوا، وإذا دعاهم أجابوا.

---

[1] – تيسير التفسير:375/11 وما بعدها.

[2] – الشام بلاد، تذكّر وتؤنّث، سمّيت بها لأنها عن مشأمة القبلة. لسان العرب: 386/3، ويراجع: معجم البلدان، للشيخ الإمام شهاب الدين أبي عبد الله ياقوت عبد الله الحموي الرومي البغدادي (ت626هـ). دار إحياء التراث العربي، مجلد 3، ص: 116.

ثالثًا: المفعول المطلق.

أتى أطفيس إلى هذا النوع من المنصوبات في كتابه (تيسير التفسير) في مائة آية واثنتين (102) [1]، واخترت من جملة هذه الآيات توظيف ما يأتي:

1- نائب المفعول المطلق:

الأصل في المفعول المطلق أن يكون من لفظ العامل فيه معناه، وقد ينوب عنه ما دّل عليه من مغاير لفظ العامل فيه؛ والكلمات التي تصلح أن تنوب عن المصدر كثيرة[2]، كالصفة مثلاً في قوله تعالى:" وَاذْكُر رَّبَّكَ كَثِيراً "[3]؛ إذ فسّره أطفيش في كتابه (تيسير التفسير) قائلا:" (كثير) مفعول مطلق، أي ذكرًا كثيرًا، لا ظرف: زمانًا كثيرًا"[4].

فنراه قد وجّه التوظيف النحوي لتفسير هذه الآية إلى كلمة (كثيرًا)، والظاهر عنده أن تكون مفعولا مطلقًا كونها صفة للمصدر المحذوف، فالأصل: واذكر ربّك ذكرًا كثيرًا.

هذا وينفي أطفيش أن تكون كلمة (كثيرًا) صفة للزمان، على عكس الألوسي البغدادي الذي جمع في تفسيره للآية بين الاحتمالين، فاختارها صفة لمصدر

---

[1] – **انظر الجدول: ص: من هذه الرسالة.**

[2] – **يقوم مقام المفعول المطلق: أ– اسم نوع واسم عدد ، نحو:** ﴿وَالنَّـٰزِعَـٰتِ غَرْقاً ۝١﴾ **[النازعات:01] ، ونحو: ضربت عشرين ضربة. ب– وصف، نحو:**(وَاذْكُر رَّبَّكَ كَثِيراً)**[آل عمران:41]. ج–هيئة، نحو: يموت الكافر ميتة سوء، ويعيش المؤمن عيشة مرضيّة. د– آلة، نحو: ضرب المؤدّب الصبي قضيبًا أو سوطًا. هـ– كلّ وبعض مضافتين إلى المصدر، نحو:**(فَلاَ تَمِيلُواْ كُلَّ اُلْمَيْلِ) **[النساء: 129]، وضربت زيدًا بعض ضرب. و– الضمير العائد عليه واسم الإشارة، نحو:**(فَإِنِّيَ أُعَذِّبُهُۥ عَذَاباً لَّآ أُعَذِّبُهُۥ أَحَداً مِّنَ اَلْعَـٰلَمِينَ﴾ **[المائدة: 115]، ونحو: ضربت هندًا ذاك، أي ذاك الضرب. ي– (ما) و(أيّ) الاستفهاميتان أو الشرطيتان، نحو: ما تضرب زيدًا أو أي ضرب، وما تضرب هندًا، أي: اضرب مثله، أو أيّ ضرب تضرب هندًا. فجميعها تنصب على المفعولية المطلقة كما ينصب المصدر لنيابتها عنه. يراجع: شرح التسهيل: 181/2، وارتشاف الضرب: 2/ 203–205، والمقرّب: 144/1، وشرح الكافية الشافية: 656/2، وشرح ملحة الإعراب: 167، وشرح المكودي: 105، وشرح قطر الندى: 209.**

[3] – **آل عمران: 41، ونصّ الآية**﴿قَالَ رَبِّ اِجْعَل لِّيَ ءَايَةًۖ قَالَ ءَايَتُكَ أَلَّا تُكَلِّمَ اَلنَّاسَ ثَلَـٰثَةَ أَيَّامٍ اِلَّا رَمْزاًۖ وَاذْكُر رَّبَّكَ كَثِيراً وَسَبِّحْ بِالْعَشِيِّ وَالِابْكـٰرِ﴾.

[4] – **تيسير التفسير: 316/2.**

محذوف، واختارها لزمان كذلك[1]؛ واستدلّ أطفيش بأن الزمان مذكور في الآية، وهو ثلاثة أيام، فعليه يكون الذكر فيها لا في الزمان الكثير.

أمّا أبو حيّان، فقد زاد على كونها صفة لمصدر محذوف، أنها منصوبة على الحال من ضمير هذا المصدر المحذوف، فيكون المعنى: اذكروا ذكره كثيرًا؛ ونسب هذا الرأي إلى سيبويه[2].

واعتماد أطفيش اتجاهًا واحدًا في تفسيره للآية على خلاف كتب التفسير الأخرى، لما يراه مناسبًا وأقرب إلى المعنى الدقيق؛ فما ذهب إليه هو الوجه الأقرب إلى العربية، لأن (كثيرًا) وردت صفة، ومصدر الفعل محذوفًا، فصحّ نيابة الصفة عن المصدر، وهذا مذكور في باب المفعول المطلق.

2- (كيف) مفعولا مطلقًا:

ورد في قوله تعالى:" وَإِذ قَالَ إِبْرَٰهِيمُ رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِ ٱلْمَوْتَىٰ "[3]؛ حين

اختار في تفسيره أن يكون (كيف) منصوبًا على المفعولية المطلقة، قائلاً:" (كيف) مفعول مطلق لـــ(تحيي) والجملة مفعول ثان لـــ (أرني)" [4].

فيتبيّن من خلال هذا النصّ أن المفعول المطلق تقدّم على عامله. لأن له الصدارة؛ غير أن أغلب النحاة والمفسرين يختارون أن يكون (كيف) استفهامًا عن

---

[1] – يراجع: روح المعاني: مجلد2: 205/3.

[2] – ذكر أبو حيان أن مذهب سيبويه انتصاب مثل (كثيرًا) على الحال، يراجع: ارتشاف الضرب: 2/ 204 وما بعدها، والبحر المحيط: 3/ 141.

[3] – البقرة: 260. وتتمة الآية: ﴿قَالَ أَوَلَمْ تُومِن قَالَ بَلَىٰ وَلَٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِي قَالَ فَخُذْ أَرْبَعَةً مِّنَ ٱلطَّيْرِ فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ ثُمَّ ٱجْعَلْ عَلَىٰ كُلِّ جَبَلٍ مِّنْهُنَّ جُزْءًا ثُمَّ ٱدْعُهُنَّ يَاتِينَكَ سَعْيًا وَٱعْلَمَ أَنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾.

[4] – تيسير التفسير: 161/2.

الهيئة، فذكر ابن عطية أنه يراد به في الآية الاستفهام عن هيئة الإحياء[1]. وذهب الزجاج كذلك إلى إعرابه حالاً[2].

ويبقى اختيار أطفيش في تحليله أن يكون اسم الاستفهام (كيف) مفعولاً مطلقًا، دون أن يعتمد رأيًا آخر كنصبه على الحالية، دالاً على أنه كان يرمي به إلى تأكيد عامله في الآية، لا بيان الهيئة.

ولا يفسّر ما ذهب إليه إغفالا منه، بل اجتهادًا؛ فقد أتى بالجديد في تفسيره لهذه الآية لأن الأصل في اسم الاستفهام (كيف) أن يراد به الاستفهام عن هيئة صاحب الحال.

3- المفعول المطلق بالتضمين:

تناوله أطفيش في تفسيره لقوله تعالى:" لاَ يَسْـَٔلُونَ ٱلنَّاسَ إِلْحَافاًۗ "[3]، مركّزًا على لفظة (إلحاف)، ما نصّه:" (إلحافًا) مفعول مطلق لـــ (يسأل) لتضمنه في الآية (يلحف)، أو يقدر سؤال إلحاف بتقدير مضاف، أو حال، أي: ذوي إلحاف، أو مفعول مطلق لحال محذوف، أي: ملحفين إلحافًا"[4].

فيتبيّن في هذا التوظيف النحوي الذي جاء به أطفيش عند المصدر (إلحاف) معنى الآية وتفسيرها؛ وقد استقصى فيه كلّ وجوه الإعراب بإيجاز دون أن ينتقي المناسب منها، فأشار إلى مسألة العامل في المفعول المطلق منبّهًا إلى جواز تضمين الفعل معنى الفعل العامل بالأصل، وهو (يلحف)؛ كما اختار أيضًا أن يكون هذا المصدر مضافًا إليه في المعنى بحذف المضاف المنصوب على المفعولية المطلقة، أي: سؤال إلحاف.

---

[1] - يراجع/ المحرر الوجيز: 415/2.

[2] - يراجع: معاني القرآن وإعرابه: 1/ 294.

[3] - البقرة: 273. ونصّ الآية: ﴿لِلْفُقَرَآءِ ٱلذِينَ أُحْصِرُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ لاَ يَسْتَطِيعُونَ ضَرْباً فِي ٱلْاَرْضِ يَحْسِبُهُمُ ٱلْجَاهِلُ أَغْنِيَآءَ مِنَ ٱلتَّعَفُّفِ تَعْرِفُهُم بِسِيمِٰهُمْ لاَ يَسْـَٔلُونَ ٱلنَّاسَ إِلْحَافاًۗ وَمَا تُنفِقُواْ مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ ٱللَّهَ بِهِۦ عَلِيمٌ (٢٧٣)﴾.

[4] - تيسير التفسير: 192/2.

وعلى عكس هذا الوجه اختار أن يكون العامل في المصدر (إلحاف) محذوفًا، وهو اسم الفاعل (ملحفين) المجموع جمع سلامة بالياء والنون كونه منصوبًا على الحالية.

هذا ورشّح أطفيش وجهًا آخر من الإعراب، أجاز فيه أن يكون (إلحافًا) حالاً بتقدير مضاف، أي: ذوي إلحاف، فخرج عن كونه مفعولا مطلقًا.

وسكوته أثناء عرضه لهذه الوجوه الإعرابية التي أتى بها للمصدر (إلحاف) يعني أن كلاّ منها مقصود في الآية، وفي توجيه معناها وتفسيره.

رابعًا: المفعول فيه[1].

تواضع أطفيش في دراسته للمفعول فيه مقارنة بالمفعول به والمفعول المطلق، فقد بلغت الآيات التي وقف عندها واستعان بعلم النحو في تفسيرها عند اثنتين وأربعين آية (42) [2]، من تفسيره (تيسير التفسير).

ومثّلت لهذه المواضع وفقًا لضربيْ المفعول فيه، فهو ما انتصب من وقت أو مكان على تقدير (في) باطّراد لواقع فيه مذكور أو مقدّر. قال ابن السرّاج:" فانتصابه على أنه ظرف، وتعتبره بحرف الظرف، أعني (في)، فيحسن معه، فتقول: قمت اليوم، وقمت في اليوم، فأنت تريد معنى (في) وإن لم تذكرها، ولذلك سمّيت – إذا نصبت– ظروفًا لأنها قامت مقام (في)، ألا ترى أنّك إذا قلت: قمت اليوم ، ثمّ قيل لك أكن عن اليوم، قلت: قمت فيه"[3]. فاخترت منها ما يأتي:

1- المنصوب على الظرفية الزمانية:

---

[1] – **المفعول فيه تسمية كوفية، ويسمّيه البصريون ظرف الزمان وظرف المكان. يراجع: ارتشاف الضرب: 225/2.**

[2] – **انظر هذه المواضع في الجدول: من هذه الرسالة.**

[3] – **الأصول في النحو: 190/1.**

تناول أطفيش المنصوب على الظرفية الزمانية في مواضع متكررة، منها قوله تعالى:" وَأَنفَقُواْ مِمَّا رَزَقْنَـٰهُمْ سِرّاً وَعَلَانِيَةً"[1]؛ فعرض في تفسيره للآية التحليل

النحوي الآتي:" (سرًّا وعلانية)، نصبهما على الظرفية، أي: وقت سرّ ووقت علانية، أو حال، أي: ذوي سرّ وذوي إعلان، أو مسرّين ومعلنين"[2].

فيظهر أنه يشير إلى مسألة ما ينوب عن الظرف في دلالته على الزمان، ويعرب بالنصب على الظرفية لأنه ينوب عنه وينتصب بانتصابه[3].

وفي هذه الآية ناب المصدر المعيِّن للوقت والموضّح له عن الظرف، فانتصب انتصابه.

ونلمح لأطفيش وجهًا آخر في أعراب المصدرين (سرًّ وعلانية)، حين اختار أن يكون نصبهما على الحالية بتقدير مضاف، أي: ذوي سرّ وإعلان، على جواز أن ترد الحال مصدرًا.

هذا ويعاود استحضار المصدرين (سرّ وعلانية)، مع الموقف نفسه في قوله تعالى:" وَيُنفِقُواْ مِمَّا رَزَقْنَـٰهُمْ سِرّاً وَعَلَانِيَةً"[4]؛ فبيّن نصبهما على الظرفية

---

[1] – **الرعد: 22. ونصّ الآية**:﴿وَالذِينَ صَبَرُواْ اِبْتِغَآءَ وَجْهِ رَبِّهِمْ وَأَقَامُواْ اُ۬لصَّلَوٰةَ وَأَنفَقُواْ مِمَّا رَزَقْنَـٰهُمْ سِرّاً وَعَلَانِيَةً وَيَدْرَءُونَ بِالْحَسَنَةِ اِ۬لسَّيِّئَةَۖ أُوْلَـٰٓئِكَ لَهُمْ عُقْبَى اُ۬لدّارِ﴾.

[2] **–تيسير التفسير: 7/253–254.**

[3] **– ينوب عن الظرف وينتصب انتصابه باعتباره نائبًا عنه ما يلي: أ– أسماء العدد المميزة به، نحو: سرت عشرين يومًا. ب– ما دلّ على الكلية أو الجزئية، نحو: سرت كلّ اليوم، أو بعض اليوم. ج– ما كان صفة له، نحو: صبرت طويلا من الدهر، وجلست شرقيّ الدار. د– المصدر، ولا بدّ من كونه معيّنًا لوقت أو لمقدار، نحو: جئتك صلاة العصر، وأنتظرك حلب ناقة. يراجع المقتضب: 4/ 342–343، وارتشاف الضرب 2/253–259، وأوضح المسالك: 2/ 203–204، وشرح السيوطي توضيحات للبهجة المرضية في شرح الألفية: 306/1.**

[4] – **إبراهيم: 31. ونصّ الآية:**" (قُل لِّعِبَادِيَ اَ۬لذِينَ ءَامَنُواْ يُقِيمُواْ اُ۬لصَّلَوٰةَ وَيُنفِقُواْ مِمَّا رَزَقْنَـٰهُمْ سِرّاً وَعَلَانِيَةً مِّن قَبْلِ أَنْ يَّاتِيَ يَوْمٌ لاَّ بَيْعٌ فِيهِ وَلاَ خِلَـٰلٌ ﴿٣٣﴾)".

باستحضار مثال:" جئت طلوع الشمس"، فـــ (طلوع) مصدر ناب عن الظرف لأنه استوفى شرط تعيين الوقت وتوضيحه.

كما زاد أيضًا في تفسيره لهذه الآية وجهًا آخر من الإعراب أجاز فيه أن يكون نصبهما على المفعولية المطلقة بتقدير مضاف، أي: إنفاق سرّ وعلانية.

ومن هنا نتبيّن كيف كان اختيار التوظيف النحويّ لديه مقياسًا هامًّا ساعده على تقريب المعاني في الآيتين القرآنيتين، اعتمادًا على التحليل النحويّ الذي وقف من خلاله على ما ينوب عن المفعول فيه كالمصدر، فكان له أثر في تنوع المعنى واستمراره. ومن أمثلة ما جاء منصوبًا كذلك على الظرفية الزمانية في (تيسير التفسير)، قوله تعالى:" ثُم أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا تَتْرِاً كُلَّ مَا جَآءَ امَّةَ رَّسُولُهَا كَذَّبُوهُ "[1]؛ حين ركّز في تفسيره للآية على كلمة (كلّ) وما يليها، موردًا لها التحليل الآتي:" (كلّ) ظرف لإضافته إلى المصدر الذي بمعنى الزمان، لأن (ما) مصدرية، أي: كلّ جَيْء أمة رسولها كذّبوه، وهو متعلّق بـــ(كذّبوه)، كما تقول : جاء زيد كلّ طلوع وكلّ غروب"[2].

رجّح أطفيش في التحليل النحوي الذي خصّه بالآية القرآنية أن تكون كلمة (كلّ) ظرفا، لأنها مضافة إلى المصدر الذي يفيد الزمان، وقد وضّح هذه المسألة حين وظّف في تحليله مثالا بسيطًا عن مصدرين دالين على الزمان هما (طلوع) و(غروب)، المضاف إليهما كلمة (كل) التي أفادت في هذا المثال الظرفية الزمانية؛ فالظاهر عنده أن تكون (ما) مصدرية.

والغرض من هذا التوجيه الإعرابي الوارد في تفسير الآية تقنين المعنى، بأن يراد إفادة الزمان فقط؛ وما دلّ على ذلك تعليق هذا الظرف بـــ(كذّبوه).

2- المنصوب على الظرفية المكانية:

---

[1] – **المؤمنون: 44. و تتمّة الآية:** ﴿وَأَتْبَعْنَا بَعْضَهُم بَعْضاً وَجَعَلْنَاهُمْ أَحَادِيثَ فَبُعْداً لِّقَوْمٍ لاَّ يُومِنُونَ﴾.

[2] – **تيسير التفسير: 28/10.**

درس أطفيش المنصوب على الظرفية المكانية في تفسيره لقوله تعالى:"لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَٰطَكَ ٱلْمُسْتَقِيمَ "[1]؛ مستهدفًا في تحليله كلمة (صراطك)، ما نصّه:" نصب الصراط على الظرفية المكانية، ووجهه أنه مبهم باعتبار أجزاء دين الله، فإنه عدوّ لله يقعد في كلّ جزء أمكنه؛ ولو لم نعتبر هذا إبهامًا لم ينصب على الظرفية، بل نقول نصب شذوذًا على نزع الخافض وهو (في) أو (على). أو مفعول به لتضمن (أقعد) معنى (لازَم)"[2].

فرشّح أن يجيء نصب الصراط على الظرفية المكانية؛ مشيرًا إلى كونه مبهمًا[3]، بدليل أن عدوّ الله يقعد في كلّ جزء من دين الله أمكنه.

وإشارة أطفيش إلى قضية الإبهام الذي يفيده هذا الظرف هي تنبيه منه إلى وجه آخر من الإعراب، وهو أن ينصب على نزع الخافض إذا خرج عن كونه مبهمًا، وتقدير الخافض في الآية (في) أو (على)، كما هو مبيّن في نصّه.

كما يرى أيضًا جواز نصبه على المفعولية بالفعل (أقعد) المتعديّ إليه بالتضمين لمعنى الفعل (لازَم)، لأنه في أصله فعل لازم يكتفي بفاعله، وإن تعدى فإنّه يتعدّى بحرف الجرّ.

والظاهر أن أقوم طريق إلى تبيان دلالة الآية لدى أطفيش، توظيف الصناعة النحوية، فقد ساعد هذا التحليل النحوي في الكشف عن معنى الآية القرآنية بحسب الوجوه الواردة فيه، وإن كان الوجه الأقرب كما دلّ عليه في فاتحة تحليله النصب على الظرفية المكانية.

خامسًا: المفعول من أجله[1].

---

[1] – الأعراف: 16. ونصّ الآية: ﴿قَالَ فَبِمَآ أَغْوَيْتَنِى لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَٰطَكَ ٱلْمُسْتَقِيمَ﴾.

[2] – تيسير التفسير: 26/5.

[3] – معنى المبهم ألاّ يكون له نهاية معروفة ولا حدود محصورة، كالجهات الست: أمام، وخلف، ويمين، وشِمال، وفوق، وتحت؛ وعكسه المختصّ، وهو ما يكون محدودًا. يراجع: ارتشاف الضرب: 252/2، وشرح السيوطي، توضيحات للبهجة المرضية في شرح الألفية: 303/1–304، والإرشاد إلى علم الإعراب: 223.

هو علّة إقدام الفاعل على فعله المذكور، ولذلك كان جواب (لِمَ) لأنه سؤال عن العلّة؛ والمفعول من أجله مصدر يذكر بعد الفعل بيانًا لسبب وقوعه، أي لمعرفة الغرض الذي من أجله وجد ذاك الفعل؛ قال سيبويه:" هذا باب ما ينصب من المصادر لأنه عذر لوقوع الأمر، فانتصب لأنه موقوع له، ولأنه تفسير لما قبله لم كان، وليس بصفة لما قبله ولا منه"[2].

وفي تسمية الاسم المنصوب مفعولا من أجله شروط لا بدّ أن تجتمع فيه؛ كأن يكون مصدرًا- فيكون أقرب إلى المفعول المطلق-، وأن يكون قلبيًا، أي من أفعال النفس الباطنة لا من أفعال الجوارح الظاهرة، نحو: جاء خوفًا ورغبة، فلا يجوز: جئتك قراءة للعلم، وكونه علّة شاركت الحدث في الفاعل والوقت معًا[3].

لقد كان لأطفيش وقفة عند هذا النوع من المنصوبات في كتابه (تيسير التفسير)، فمثّل له في ثمان وعشرين آية (28) [4]، اهتم في تفسيره لها ببيان أحواله وأنواعه؛ فاخترت أن أتناول بعضها في الدراسة وفق ما يأتي:

1- المفعول من أجله الوارد نكرة:

أجاز النحاة في المفعول من أجله الأمرين، أن يكون معرفة، وأن يكون نكرة؛ قال ابن السراج:" واعلم أن هذا المصدر الذي ينتصب لأنه مفعول له يكون معرفة ويكون نكرة"[1].

---

[1] - للمفعول من أجله مجموعة من التسميات، فيسمى أيضًا بالمفعول له، أو لأجله، أو المنصوب على العلّة، يراجع: شرح قطر الندى: 211، وشرح شذور الذهب: 209، وحاشية الصبّان على شرح الأشموني: 179/2، والكواكب الدرية على متمّمة الآجرومية: 224/2. وقد استعمل أطفيش في كتابه (تيسير التفسير) ثلاث تسميات هي : المفعول من أجله، ولأجله، والمنصوب على العلّة.

[2] - الكتاب: 1/ 367-369، والأصول في النحو: 206/1، والإيضاح العضدي: 197/1، وشرح التسهيل: 196/2، والمقرّب: 227، وشرح الكافية الشافية: 677/2، وحاشية الصبان على شرح الأشموني: 179/2،= =وشرح قطر الندى: 211، وشرح شذور الذهب: 209، وشرح ملحة الإعراب: 170، والكواكب الدرية على متمّمة الآجرومية: 224/2،و المفصّل: 60 ،وكتاب التعريفات: 118.

[3] - فإن نقص شيء في المصدر لم يصل الفعل إليه إلاّ بلام العلة. يراجع: ارتشاف الضرب: 2/ 221، وما بعدها، وحاشية الصبّان على شرح الأشموني: 180/2 وما بعدها، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع: 97/2، وشرح الكافية الشافية:2/ 677، وشرح التسهيل: 196/2، والمقرّب: 227 وشرح ملحة الإعراب: ص: 170.

[4] - أنظر هذه المواضع في الجدول : من هذه الرسالة.

ومن الأمثلة التي وردت في (تيسير التفسير) الدالة على هذه الحالة، قوله تعالى:" وَقَالَ إِنَّمَا ٱتَّخَذتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ أَوْثَٰنًا مَّوَدَّةَ بَيْنِكُمْ "[2]؛ فوظّف أطفيش التحليل النحويّ الآتي:" (مودة) مفعول من أجله، و(بينكم) متعلّق به، أو بمحذوف نعت لـــ(مودّة)" [3].

فنجده في تفسيره لهذه الآية قد اكتفى بذكر وجه واحد في إعراب لفظة (مودّة)، وهو نصبها على أنها مفعول من أجله، تعلق بها الظرف (بينكم)؛ إلاّ أنّ للزمخشري وجهًا آخر في إعرابها، حين رشّح أيضًا أن يكون الفعل (اتخذتم) متعديًّا إلى اثنين، فتنصب المودة مفعولا ثانيًا له[4].

واعتمادًا على ما ذهب إليه الزمخشري يتّضح أن أطفيش فسّر نصب المودة على المفعول من أجله، على أن يكون الفعل (اتخذتم) مقتصرًا على المفعول الواحد، وعلى أن تكون (ما) المتصلة بـــ(إنّ) كافّة.

ووقوف أطفيش في تفسيره للآية عند هذه الكلمة بالذات دون غيرها كان مناسبًا وهادفًا، فدلالة الآية كلّها متوقفة عند كلمة (مودة) التي دلّت على مراد الفاعل من الفعل، وهو دلالة المودّة بين المشركين في الحياة الدنيا، لاشتراكهم فيما يعبدونه من دون الله، على أن يضرب الله لهم موعدًا يوم القيامة.

كما وقف أطفيش كذلك عند الحالة التي يرد فيها المفعول من أجله نكرة، في تفسيره لقوله تعالى:" وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦ يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا "[5]؛ فركّز في تحليله على المصدرين (خوفًا) و(طمعًا)، ما نصّه:" (خوفًا وطمعًا) مفعول من أجله باعتبار ما

---

[1] –.الأصول في النحو: 208/1.

[2] – العنكبوت: 25. وتتمّة الآية: ﴿فِي ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ثُمَّ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ يَكْفُرُ بَعْضُكُم بِبَعْضٍ وَيَلْعَنُ بَعْضُكُم بَعْضًا وَمَأْوَىٰكُمُ ٱلنَّارُ وَمَا لَكُم مِّن نَّٰصِرِينَ﴾.

[3] – تيسير التفسير: 57/11.

[4] – الكشّاف: 203/3.

[5] – الروم: 24. وتتمّة الآية: ﴿وَيُنَزِّلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَيُحْيِۦ بِهِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَآ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾.

تضمّنه (يريكم)، لأن المعنى: يصيركم رائين خوفًا وطمعًا، فقد اتحد الفاعل، لأنهم راؤون خائفون طامعون،... أو مفعول من أجله للإراءة على أنهما اسما مصدرين، أي: إخافة وإطماعًا؛ أو مصدران حال من الكاف لمبالغة، أو تأويل بذوي خوف وطمع، أو بخائفين وطامعين؛ أو اسما مصدر لتأويل ذوي إخافة وإطماع، أو مخيفين مطمعين"[1].

حرص أطفيّش في هذا التحليل على أن يكون المصدران (خوفًا) و(طمعًا) منصوبين على المفعول من أجله؛ فقدّر أن يكون المعنى: يصيّركم رائين خوفًا وطمعًا، حتى يستوفي المفعول من أجله جميع شروطه بأن يتحدّ فاعل الرؤية بفاعل الخوف والطمع.

وقد تناول ابن مالك هذه المسألة، فرجّح أن يكون نصبهما على المفعول من أجله، لأن الفاعل غير واحد في اللفظ لكنه واحد في التقدير؛ وعليه استبعد أن يكون نصبهما على الحالية أو على المفعولية المطلقة[2]، على عكس أطفيش الذي زاد في تحليله جواز أن يفيد النصب فيهما الحال.

هذا ويضيف أطفيش تحليلاً أفاد به أنّ اسم المصدر[3] يُنصب كالمصدر على أنه مفعوله من أجله، وقد بيّنه بالرجوع إلى المصدر في (أرى).

كما اكتشفت أنه عاود استحضار هذين المصدرين في تفسير قوله تعالى: "يَدْعُونَ رَبَّهُمْ خَوْفاً وَطَمَعاً "[4]؛ مكتفيًا في تحليله النحويّ بالتأويل لهما فقط، فقال:" خائفين

---

[1] – تيسير التفسير: 112/11.

[2] – انظر شرح التسهيل: 196/2 وما بعدها.

[3] – هو اسم يدل عليه المصدر، ولكنّ حروفه أقلّ منه. ومن اللازم في اسم المصدر أن يكون حروفه قد نقصت عن حروف المصدر لفظًا وتقديرًا، نحو: التقبيل مصدر، والقبلة اسم مصدر. يراجع معجم المصطلحات النحوية والصرفية: 123.

[4] – السجدة: 16. ونصّ الآية﴿تَتَجَافَىٰ جُنُوبُهُمْ عَنِ ٱلْمَضَاجِعِ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ خَوْفاً وَطَمَعاً وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ﴾.

وطامعين، أو ذوي خوف وطمع، أو لأجل خوف وطمع، أو يخافون خوفًا ويطمعون طمعًا، أو خائفين خوفًا وطامعين طمعًا"[1].

فالظاهر أنه يشير إلى ثلاثة أوجه في أعراب المصدرين (خوفًا) و(طمعًا)؛ إمّا أن يكون النصب على الحال، وإمّا على المفعول من أجله، وإمّا أن يكون مفعولا مطلقًا.

2- المفعول من أجله الوارد معرفة:

يظهر في قوله تعالى: " وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ ٱلْقِسْطَ "[2]؛ حين ركّز أطفيش في تفسيره للآية على كلمة (القسط)، بدليل التحليل النحوي الآتي:"(القسط) نعت به مبالغة، أو يقدّر ذوات القسط، أو مفعول من أجله، أي: لأجل القسط، أي: العدل"[3].

فالملاحظ في هذا التحليل أنّ الأولى عند أطفيش في المصدر (القسط) أن يكون نعتًا، إذ يجوز القول: ميزان قسط، وميزانان قسط، وموازين قسط؛ وهذا ما ذكره الزجاج[4].

[1] - **تيسير التفسير: 11/215-217.**

[2] - **الأنبياء: 47. وتتمّة الآية:** ﴿لِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ فَلَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْـًٔا ۖ وَإِن كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِّنْ خَرْدَلٍ أَتَيْنَا بِهَا ۗ وَكَفَىٰ بِنَا حَٰسِبِينَ ﴿٤٧﴾﴾.

[3] - **تيسير التفسير: 9/296 وما بعدها.**

[4] - **يراجع: معاني القرآن وإعرابه: 3/319.**

غير أن هذا الوجه لا يمنع أن يكون (القسط) منصوبًا على المفعول من أجله معرّفًا بالألف واللام، كما بيّنه أطفيش، وهو ما أجازه ابن مالك[1] كونه استوفى جميع شروطه.

وتعريف المفعول من أجله بالألف واللام جائز عند سيبويه وجمهور البصريين، وذهب الجُرمي والمبرّد إلى أنّ شرطه أن يكون نكرة، وأنّ الألف واللام فيه زائدة[2].

يبقى الهدف من توظيف أطفيش لعلم النحو في تفسيره للآية جليًّا وواضحًا، خاصّة في تركيزه على المصدر (القسط)؛ فقط استطاع أن يكشف به وبصورة غير مباشرة دقة ألفاظ اللغة العربية ومدلولاتها في الآيات القرآنية.

3- المفعول من أجله مصدرًا مؤوّلاً:

ذكره أطفيش في تفسير قوله تعالى:" أَن تَقُولَ نَفْسٌ يَـٰحَسْرَتَىٰ "[3]؛ موردًا في تحليله النحوي النصّ الآتي:" مصدر (تقول) مفعول من أجله على حذف مضاف، وناصبه محذوف، أي: أمرتكم باتبّاع أحسن ما أنزل كراهة قول نفس، والمراد بالكراهة عدم الرضى؛ وقيل: منصوب بـــ(اتبعوا) أو (أنيبوا) بناء على عدم اشتراط اتحاد الفاعل في نصب المفعول من أجله، ويغني عن أن يقدّر المضاف تقدير (لا) النافية ولام التعليل"[4].

---

[1] – **قال ابن مالك في شأن الآية:" ويمكن أن يكون القسط في قوله تعالى:" ونضع الموازين القسط" مفعولا من أجله لأنّه مستوفٍ الشروط". شرح التسهيل:198/2 وما بعدها.**

[2] – **يراجع: ارتشاف الضرب: 224/2.**

[3] – **الزمر: 56. وتتمّة الآية:** ﴿عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ فِي جَنۢبِ ٱللَّهِ وَإِن كُنتُ لَمِنَ ٱلسَّٰخِرِينَ﴾.

[4] – **تيسير التفسير: 290/12.**

يلاحظ أن اهتمام أطفيش في الآية كان متمثلا في بيان محلّ المصدر المنسبك من الفعل (تقول) وحرف المصدر (أنْ) من الإعراب؛ والظاهر فيما ذهب إليه في فاتحة تحليله من كون المصدر المؤوّل مفعولا من أجله على حذف مضاف ناصبه محذوف، أنه قد نقل هذا الوجه عن الزمخشري[1].

ويبدو أنّ أطفيش تجاوز ما ذهب إليه، فوظّف في تحليله رأيًا نسبه إلى غيره، فدلّ عليه بقرينة الفعل المبنيّ للمجهول (قيل)؛ مفاده أن يكون ناصب المصدر المؤوّل على المفعول من أجله مذكورًا غير محذوف. فرجعت إلى كتب تفسير القرآن وإعرابه، ووجدت كلاّ من ابن عطية والزجاج، وأبي جعفر النحاس يوظّفون هذا الوجه من الإعراب[2] في تفسيرهم للآية القرآنية.

وترشيح هذا الوجه خلاف للأصل، لعدم اتحاد فاعله وفاعل الفعل المعلّل؛ وأجاز ابن خروف نصبه مع تغاير الفاعل، فقال:" لم ينصّ على منعه أحد من المتقدّمين"[3].

وترجيح أطفيش في خاتمة تحليله تقدير لام التعليل يدلّ على أنّ شرطًا من شروط المفعول من أجله فُقد، وبالتالي وجب جرّ هذا المصدر بحرف من حروف الجرّ التي تفيد التعليل: (اللاّم، في، الباء، مِن).

فالواضح من هذا النصّ أن أطفيش قد اختار توظيف النحو في تعامله مع الآية القرآنية المذكورة أعلاه لإفادة المعنى من مختلف الأوجه، حتى وإن كلّف المعنى الخروج عن قواعد الإعراب.

سادسًا: المفعول معه:

---

1 – يراجع الكشّاف: 404/3.

2 – يراجع: المحرّر الوجيز: 554/12، ومعاني القرآن وإعرابه: 270/4، ومعاني القرآن: 1083/2.

3 – ارتشاف الضرب: 221/2.

ليس من المفاعيل ما ينتصب بواسطة إلاّ المفعول معه، فيختصّ أنه يُنصب بالفعل[1] الذي قبله بوساطة (الواو) التي هي بمعنى (مع)، الدالة على المصاحبة من غير تشريك، فيبعد أن تكون للعطف.

ولم يقف أطفيش عند هذا النوع من المفاعيل في (تيسير التفسير) إلاّ في ثلاثة مواضع[2]؛ أبرزها ما جاء به عند تفسيره لقوله تعالى:" فَأَجْمِعُوٓاْ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَآءَكُمْ "[3]؛ ركّزًا في توظيفه النحويّ على لفظة (شركاء) التي تلت حرف (الواو)، وأتى بتحليل نحويّ مثّل له في نصّه الآتي:" (شركاءكم)، مفعول لمحذوف تقديره(واجمعوا) بوصل الهمز وفتح الميم، لأنّ (أجمع) بالهمزة في المعاني، و(جمع) في الأجسام؛ أو يقدّر: وادعوا شركاءكم، أو منصوب على المعيّة، أو يقدّر مضافًا، أي: وأمر شركاء، فيكون المعمول من المعاني، فيصح عمل (أجمع) بالهمزة فيه بواسطة العطف"[4].

فالظاهر في ما وظّفه في نصّه أن تكون لفظة (شركاء) مفعولاً به لفعل محذوف، على أن يُقرأ هذا الفعل بالوصل، وقدّ نبّه إلى أن (أجمع) ليس كـــ(جمع)، فالأول للمعاني، والثاني للأجسام، ذلك أنه لا يقال: أجمعت شركائي، إنما يقال: جمعت شركائي وأجمعت أمري؛ وهذا ما ذكره ابن مالك في نفيه لأن يكون

---

[1] – ناصب المفعول معه فيه أقوال: أ– ما تقدّمه من فعل أو شبهه. ب– الواو، لاختصاصها لمّا دخلت عليه في الاسم، فعملت فيه. ج– فعل مضمر بعد الواو. والأصحّ أنه ما تقدّمه من فعل أو شبهه. يراجع: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: 2/ 175–178، وارتشاف الضرب: 286/2، وشرح الكافية الشافية: 689/2، وحاشية الصبان على شرح الأشموني: 197/2، وما بعدها، والإيضاح العضدي: 193/1، والأصول في النحو: 1/ 209، والمفصّل: 56، والكواكب الدرية على متمّمة الآجرومية: 227/2.

[2] – انظر الجدول : ص   من هذه الرسالة.

[3] – يونس: 71. ونصّ الآية: ﴿وَاتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ نُوحٍ اِذْ قَالَ لِقَوْمِهِۦ يَٰقَوْمِ إِن كَانَ كَبُرَ عَلَيْكُم مَّقَامِي وَتَذْكِيرِي بِـَٔايَٰتِ اِ۬للَّهِ فَعَلَى اَ۬للَّهِ تَوَكَّلْتُ فَأَجْمِعُوٓاْ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَآءَكُمْ ثُمَّ لاَ يَكُنَ اَمْرُكُمْ عَلَيْكُمْ غُمَّةً ثُمَّ اَقْضُوٓاْ إِلَيَّ وَلاَ تُنظِرُونِ﴾.

[4] – تيسير التفسير:282/6 وما بعدها.

(شركاءكم) معطوفًا، بقوله:" لا يجوز أن يجعل (شركاءكم) معطوفًا، لأن (أجمع) لا ينصب إلاّ الأمر والكيد، ونحوهما"[1].

وينتقل بنا أطفيش في تحليله إلى وجه آخر، بإعراب (شركاء) نصبًا على المعيّة، وفي هذا الوجه نفي لأن تكون (الواو) للعطف وقد رجّح هذا الوجه ابن عصفور[2]؛ غير أنه أورد وجهًا مغايرًا لما سبقه أثبت فيه جواز أن تفيد هذه الواو العطف، دلّ فيه على أنّ (شركاء) مضاف إليه في الأصل، فأراد أن يكون المعنى: فأجمعوا أمركم وأمر شركاءكم؛ لأنّ المعمول أصبح من المعاني.

والواضح من هذه الأوجه الإعرابية التي وقف عندها الشيخ أطفيش في كلمة (شركاء)، أنه كان يهدف من خلالها إلى تقريب المعاني في الآية القرآنية، دون أن يخرج عن قواعد الإعراب.

جدول رقم 07: مواضع المفعولات في كتاب (تيسير التفسير):

المفعولات	عـــدد الآيات	الأجزاء والصفحات
المفعول به	366	ج1ص38، 45، 49-50، 228-229، 238. ج2ص96، 98-100، 117، 153-155، 161، 264، 291، 439-440. ج3ص41-42، 86، 147، 164، 190، 199، 209، 404، 405، 410، 485، 520. ج4ص53، 81-82، 149- 150، 194، 196، 198، 211، 295، 298، 329، 370، 399، 436-437، 446، 448، 469-470، 484، 504-508، 514-515. ج5ص26، 33، 136، 291، 307-309، 362، 390، 398-399، 425، 448. ج6ص89، 115، 129- 130، 204- 205، 208، 211، 225- 226، 246-248، 265، 266، 276- 277، 282- 283، 286، 296، 318، 330-333، 340، 360-361، 368-369، 393، 413، 443، 445، 458. ج7ص19، 29، 43-44، 64، 65-66، 114- 115، 131-132، 228-229، 234، 296، 305، 321، 329، 330، 356- 357، 369، 377-378، 381، 384، 395-396، 436-437. ج8ص06، 11، 13، 24، 37، 81، 139، 142، 180، 181، 203، 204، 207، 262، 290، 291، 327، 338،

[1] – شرح التسهيل: 261/2. وظف أبو علي الفارسي في هذا التحليل أيضًا اختيار النصب على المعية. يراجع: الإيضاح العضدي: 194/1.
[2] – ذكر ابن عصفور الوجوه الخاصة بإعراب كلمة (شركاء)، ورجّح فيها النصب على المعية. يراجع المقرّب:225.

		370، 390، 433، 434، 439،440، 442. ج9ص21، 31–32، 44- 45، 48، 69- 70، 91– 92، 109، 115– 116، 124، 130، 137، 138– 139، 143، 212– 213، 237، 253–254،273، 280، 287–288، 290– 291،296–297، 306، 316، 344، 347، 372– 373، 375، 385، 387 ،425، 437– 438. ج10ص11، 40– 41، 97، 112، 130، 160، 179– 181، 194، 195، 229، 364– 365، 367، 380، 381–383، 384–385، 393، 394. ج11ص14، 15– 16، 35– 36، 39، 43، 51– 52، 57، 64، 65، 100– 101، 118، 130– 131، 159، 163، 167– 168، 193– 194، 206، 260، 285– 286، 296، 307، 308، 320–321، 326– 328، 347، 368، 370، 375، 376، 379– 380، 383، 436، 482– 483، 489– 490. ج12ص36، 68، 99، 117، 121، 124، 128– 130، 163– 164، 193، 208، 214، 215، 221، 232–234، 293، 296– 297، 298، 299، 317، 325– 326، 328– 330، 336، 339، 353– 354، 358–359، 364، 372، 395، 405، 406، 411، 446– 447، 451. ج13ص05، 35– 36، 39– 40، 72– 73، 94، 101، 111، 133، 139، 147، 173، 192، 201، 210، 220، 223، 248– 249، 254، 258، 271، 276، 284، 304، 324، 369، 374، 382، 398، 421، 430. ج14ص15، 31، 33، 34، 35، 58، 183، 186، 187، 189، 193، 194، 212، 276، 333، 335، 410، 447، 468. ج15ص09، 33، 54،62، 120، 168، 169، 174– 175، 176، 185، 186، 188، 189، 193، 194، 219، 251، 264، 286، 287، 332، 335، 338، 400، 418، 445، 452، 464. ج16ص05، 12، 26، 30– 31،50، 52، 65، 105، 108، 112، 135، 160، 162، 165، 175، 205، 239، 245، 266، 270، 286، 298، 301، 302، 323، 325، 336، 337، 343، 349، 351، 352، 386، 389، 419.
المنادى	17	ج2 ص281، 439– 440. ج6 ص443. ج7 ص106. ج9 ص 128، 306، 347. ج10 ص315، 425. ج11 ص 285، 286، 375–376. ج12 ص128–130، 216، 326 . ج13 ص 121، 147. ج15 ص147.
المفعول المطلق	102	ج1ص228. ج2ص 19– 20، 96، 161، 192، 316. ج3ص41– 42، 121، 147، 404. ج4ص149– 150، 329، 370، 417، 428، 474– 475. ج5ص142، 187، 307– 309، 390، 398– 399. ج6ص112– 114، 320– 321. ج7ص64، 305، 318. ج8ص177، 192، 211، 240، 390. ج9ص41– 42، 50– 51، 115– 116، 290– 291، 296– 297، 353، 437– 438. ج10ص28، 73– 74، 364– 365. ج11ص43، 51– 52، 55، 100– 101، 167– 168، 173– 174، 193– 194، 215– 217، 218، 257– 258، 296، 350، 370، 404، 471– 472، 482– 483. ج12ص30– 31، 123 ، 182– 183، 193، 232–، 234، 330، 364، 395، 403، 404. ج13ص21–22، 32– 34، 35– 36، 65– 66، 71– 72، 73، 182، 253، 284، 368. ج14ص15، 39، 60، 84، 276، 306. ج15ص33، 120، 176، 186، 188، 194، 464. ج16ص25– 26، 101، 170، 239، 286، 343.

المفعول فيه	42	ج1ص45. ج2ص98. ج4ص387، 448، 457. ج5ص26، 393- 394، 425 . ج6ص204. ج7ص253- 254، 318، 383- 384. ج8ص192، 240. ج9ص50-51، 124، 213، 239- 240. ج10ص28، 41، 364- 365. ج11ص105، 163، 370. ج12ص221، 446. ج13ص71- 72، 200، 253، 374. ج14ص60، 460. ج15ص12، 177، 193، 244، 248، 464، 477. ج16ص49، 52، 217- 218.
المفعول من أجله	28	ج3ص41- 42. ج4ص78- 80، 417، 428، 491. ج6ص112- 114. ج8ص81، 390. ج9ص114، 296- 297، 342. ج10ص36. ج11ص36، 57، 112، 173- 174، 215- 217، 442- 444، 489- 490. ج12ص121، 290. ج13ص139، 254، 421. ج14ص15. ج15ص340. ج16ص256.
المفعول معه	03	ج6ص282- 283. ج11ص375- 376. ج16ص245.

الفصل الثالث

1) الحال **2)** التمييز

3) المستثنى **4)** خبر كان وأخواتها

5) خبر الحروف العاملة عمل ليس (ليس) **6)** خبر أفعال المقاربة

7) اسم إنّ وأخواتها **8)** اسم (لا) التي لنفي للجنس

9) التوابع في حالة النصب

لقد كان للمنصوبات نصيب أكبر في توظيف أطفيّش لعلم النّحو، أثناء تعامله مع الآيات القرآنيّة تفسيرًا في كتابه **(تيسير التّفسير)**؛ فتحقّق توظيفها في ستّمائة وثلاث وستّين آية (663)[1]، وفي مختلف أجزاء الكتاب.

وقد درس أطفيّش كلّ هذه المنصوبات في تفسيره، دون أن يغفِل منها نوعًا أو يتجاوزه؛ وأوّل ما أبدأ به في الدّراسة الحال.

أولا: الحال[2].

الحال وصف مذكور فضلة، منصوبة، تبيّن هيئة ما قبلها عند حدوث الفعل، وما تحتاج إليه عامل يعمل فيها وصاحب تبيّن هيئته؛ وقد عرّفها الزمخشري بقوله:" شَبه الحال بالمفعول من حيث إنها فضلة مثله، جاءت بعد مضيّ الجملة، ولها بالظرف شبه خاصّ من حيث إنّها مفعول فيها، ومجيئها لبيان هيئة الفاعل أو المفعول، وذلك قولك: ضربت زيدًا قائمًا، تجعله حالاً من أيهما شئت"[3].

---

[1] – **بما في ذلك المفعولات، فقد جمعت بين الفصلين الثّاني والثّالث أثناء عملية الإحصاء. انظر هذه المواضع في الجدول: من هذه الرسالة.**

[2] – **يجوز في الحال التذكير والتأنيث. يراجع: ارتشاف الضرب: 334/2، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع: 223/2، وحاشية الصبّان على شرح الأشموني: 250/2، وشرح شذور الذهب: 224، وشرح المكودي: 121.**

[3] – **المفصّل ص: 61.**

ويشترط في صاحبها أن يكون معرفة لأنه محكوم عليه؛ فللحال شبه بالخبر، ولصاحبها شبه بالمتدأ، ومن ثمّ لم يكن صاحب الحال نكرة إلاّ بمسوّغ كما لم يكن المبتدأ نكرة إلاّ بمسّوغ، ومسوّغات تنكير صاحب الحال كثيرة[1].

لقد كان للحال حقّها من التوظيف في (تيسير التفسير)، إذ تناول أطفيش دراسة ما يتعلّق بها في مواضع كثيرة بلغت ثلاثمئة وسبع عشرة آية[2] (317)، فأصبحت بذلك في الرتبة بعد المفعول به، ولا يمكن أن أتعرض لها كلّها في الدراسة، فاقتصرت على أهمها بحسب المسائل الواردة فيها، وأحلت على البقية لمن شاء ورام البحث فيها. وجاءت دراستي للحال وفق ما يأتي:

1- الحال من المفعول به:

درس أطفيش الحال من المفعول به في قوله تعالى: " يُرْسِلِ اِ۬لسَّمَآءَ عَلَيْكُم مِّدْرَاراً"[3]؛ إذ سلّط ضوء البحث النحوي في تفسيره لهذه الآيات صوب كلمة (مدرار)، فقال:" (مدرار) حال، وهو مِفعال للمبالغة فلا يؤنّث، ولو اعتبرنا تأنيث من اتّصف به، حتّى إنه لو قلنا: مدرارة لقلنا: التاء للمبالغة لا للتأنيث"[4].

فالظاهر في الآية أن كلمة (مدرار) وردت حالاً نكرة مفردة، وهو الأصل؛ وقد جاءت صيغة مبالغة على وزن (مفعال)، فلم تؤنّث مع أن صاحبها هو المفعول به (السماء) مؤنّثًا، فلو زيدت عليها التاء دلّت على المبالغة لا على التأنيث.

---

[1] – الأصل في صاحب الحال أن يكون معرفة، وقد يكون نكرة بمسوّغ من المسوّغات الآتية: أ- تخصيصه بوصف، نحو:جاءني رجل من قومك شاكيًا. ب- تقديم الحال عليه، نحو: جاءني راكبًا رجل. ج- اعتماده على نفي أو شبهه كالنهي، نحو: ما خاب عامل مخلصًا، ونحو: لا تعتب على صديق غائبًا. د- أن تكون الحال جملة مقرونة بالواو، نحو قوله تعالى﴿أَوْ كَالذِے مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا)[البقرة:259]. وقد يجيء صاحب الحال نكرة خالية من جميع ما ذكر من المسوّغات. يراجع: شرح الكافية الشافية: 2/737-740، وهمع الهوامع: 2/ 232 وما بعدها، وارتشاف الضرب: 2/346 وما بعدها.

[2] – انظر هذه المواضع في الجدول ص: من هذه الرسالة.

[3] – هود: 52. ونصّ الآية: ﴿وَيَٰقَوْمِ إِسْتَغْفِرُواْ رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوٓاْ إِلَيْهِ يُرْسِلِ اِ۬لسَّمَآءَ عَلَيْكُم مِّدْرَاراً وَيَزِدْكُمْ قُوَّةً اِلَىٰ قُوَّتِكُمْ وَلاَ تَتَوَلَّوْاْ مُجْرِمِينَ﴾.

[4] – تيسير التفسير: 417/6.

وما يلاحظ في هذا التحليل النحوي أن أطفيش رشّح فيه فقط أن يكون صاحب الحال مؤنثًا، وهو كلمة (السماء)، لكنه لم يرجّح ذلك بدليل قوله:" ولو اعتبرنا تأنيث من اتصف به"؛ فيفهم من هذا القول أن صاحب الحال قد يكون لفظًا آخر في الآية.

ومن هنا نتبين كيف كان اختيار التوظيف النحوي لديه مسلكًا خصبًا ساعده على تحديد المعنى في الآية القرآنية، مستعينًا في ذلك بعلم الصرف الذي وقف من خلاله على صيغة المبالغة (مدرار) التي دلّت على كثرة الدرور.

2- الحال الجامدة:

الأصل في الحال أن تكون مشتقّة، وقد تأتي جامدة مؤّولة بمشتق في مواضع حدّدها النحاة[1].

ومن الأمثلة التي وقف عندها أطفيش في (تيسير التفسير)، والدالة على الحال الجامدة المؤوّلة بمشتق ما ذهب إليه في تفسيره لقوله تعالى:" فَتَمَّ مِيقَٰتُ رَبِّهِۦٓ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ۚ"[2]؛ مركزًّا على بيان إعراب كلمة (أربعين)، فجاء في تحليله ما نصّه:" زعم بعضٌ أن (أربعين) حال إذ ناب عن الحال، وهو (بالغًا)، وردّه أبو حيّان بأن مفعول الحال لا يسمّى حالاً... والصواب مع أبي حيّان"[3].

---

[1] – يكثر ورود الحال مستغنية عن الاشتقاق في مواضع، أهمها: أ- إذا كان الجامد موصوفًا، نحو قوله تعالى:" فتمثّل لها بشرًا سويًا"[مريم: 17]. ب- إذا كان مقدّرًا قبله مضاف، كقول العرب: وقف المصطرعان عِدلي عير، أي: مثل عدلي عير. ج- إذا دلّ على مفاعلة، نحو: كلّمته فاه إلى فيَّ، أي: مشافهة، ونحو: بايعته يدًا بيد، أي: مناجزة. د- إذا دلّ على سعر، نحو: بعت الشاة شاة ودرهمًا. هـ- إذا دلّ على ترتيب، نحو: ادخلوا رجلاً رجلاً. و- إذا دلّ على أصالة الشيء، نحو قوله تعالى:"أأسجد لمن خلقت طينًا"[الإسراء: 61]، ونحو : هذا خاتمك حديدًا. ز- إذا دلّ على فرعية الشيء، نحو: هذا حديدك خاتمًا. ح- إذا دلّ على نوعه، نحو: هذا تمرك شهر كذا. ط- إذا دلّ على طور واقع فيه تفصيل، نحو: هذا رطبًا أطيب منه بسرًا.
يراجع شرح التسهيل: 324/2 وما بعدها، وشرح الكافية الشافية: 730/2 وما بعدها، وارتشاف الضرب: 334/2، وهمع الهوامع: 224/2-227.

[2] – الأعراف: 142. ونصّ الآية: ﴿وَوَٰعَدْنَا مُوسَىٰ ثَلَٰثِينَ لَيْلَةً وَأَتْمَمْنَٰهَا بِعَشْرٍ فَتَمَّ مِيقَٰتُ رَبِّهِۦٓ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ۚ وَقَالَ مُوسَىٰ لِأَخِيهِ هَٰرُونَ ٱخْلُفْنِى فِى قَوْمِى وَأَصْلِحْ وَلَا تَتَّبِعْ سَبِيلَ ٱلْمُفْسِدِينَ﴾.

[3] – تيسير التفسير: 172/5.

يظهر أن أطفيش قد وظّف في تحليله ما ذهب إليه غيره في إعراب كلمة (أربعين)، فأتى برأي قال فيه أصحابه إنّ نصبها على الحالية، على أساس أنها نابت عن الحال، وبالتالي حلّت محلّها. وقد بحثت في كتب التفسير فوجدت أن صاحب هذا الرأي هو الزمخشري، وقاله أيضًا ابن عطية[1].

وسبق من تناول هذه الآية كذلك، كابن مالك[2] الذي استشهد بها في باب ورود الحال جامدة مؤوّلة بمشتق.

أمّا الرأي الثاني فاختاره أطفيش أن يكون اعتراضًا على ما قاله الزمخشري وابن عطية، حين ذكر أنّ أبا حيّان لا يقبل هذا الوجه من الإعراب في كلمة (أربعين)؛ فرجعت إلى تفسيره (البحر المحيط)، واكتشفت أن الظاهر عنده أن يكون نصبها على التمييز المحوّل من الفاعل، لأن الأصل: فتمّ أربعون ميقات ربه، ثم أسند التمام لميقات[3].

ولم يقف أطفيش في هذه المسألة موقفًا محايدًا، بل نجده يميل إلى موافقته أبا حيّان فيما ذهب إليه من كون النصب في (أربعين) ليس على الحالية؛ سالكًا منهج التعليل، فقد ردّ على ما ذهب إليه الزمخشري معتمدًا على نفي إعرابه بحجّة أن مفعول الحال لا يسمّى حالاً، لأن الزمخشري قدّر: بالغًا أربعين، والأولى في هذا التقدير أن يعمل اسم الفاعل في الاسم الذي يليه، فينصبه على المفعولية.

فيكون بهذا التوظيف النحوي الذي دلنا عليه أطفيش عند تفسير هذه الآية، وفي كلمة (أربعين) فضل وأثر لا ينكر في استكشاف هذا البعد من المعنى للآية القرآنية، فالظاهر أن هذه الكلمة تأكيد وإيضاح ، فائدتها إزالة التوهّم في الأعداد المذكورة في الآية.

---

[1] – يراجع: الكشّاف: 111/2، والمحرر الوجيز: 65/6.
[2] – يراجع: شرح التسهيل: 322/2.
[3] – يراجع: البحر المحيط: 160/5.

3- الحال المعرفة:

حقّ الحال ان تكون نكرة، كونها زيادة في الخبر والفائدة، كما تقدّم ذكره؛ وقد تجيء معرّفة بالألف واللام، أو بالإضافة، فيحكم بشذوذها وتأويلها بنكرة؛ قال المبرّد:" هذا باب ما يكون حالا وفيه الألف واللام على خلاف ما جرى به الحال لعلّة دخلت، وذلك قولك: ادخلوا الأوّل فالأوّل"[1]. ولم يرد – بكثرة– في كلام العرب المصدر المعرّف بالألف واللاّم حالاً، لأنه خلاف الأصل.

ومن أمثلة هذا النوع من الحال في (تيسير التفسير)، قوله تعالى:

" وَابْتَغُوٓاْ إِلَيْهِ اِ۬لْوَسِيلَةَ "[2]؛ إذ خصّه بالتحليل الآتي:" (الوسيلة)، تكون (الــ) موصولة فتمنع التقدّم، فالأولى أنه حال، أو يبقى مصدرًا فيعلّق به ما قدّم عليه، لأنه ليس منحلاً إلى الفعل وحرف المصدر، أو يعلّق بما بعد الموصول، لأنه غير مفعول صريح، والظروف يتوسّع فيها. والمعنى: الخصلة الموسول بها إليه، أي: المتوصّل بها إليه، أو الأمر الموسول به إليه، وعلى هذا فالتاء للنقل"[3].

فيتبيّن من خلال هذا التوظيف النحويّ الذي جاء به أطفيش عند كلمة (الوسيلة) معنى الآية وتفسيرها؛ وقدّ رجّح فيه أن يكون نصبها على الحال، وهي معرّفة بالألف واللام، فيكون المعنى: كيف نبتغي إلى الله؟.

والظاهر في نصّ أطفيش أن (الوسيلة) نُصبت على الحال دون أن تؤوّل بنكرة، ودلّ على هذا كونها غير منحلّة إلى الفعل وحرف المصدر، فعليه زاد أن

---

[1] – **المقتضب: 271/3.**

[2] – **المائدة: 35. ونصّ الآية:** ﴿يَٰٓأَيُّهَا اَ۬لذِينَ ءَامَنُواْ اُ۪تَّقُواْ اُ۬للَّهَ وَابْتَغُوٓاْ إِلَيْهِ اِ۬لْوَسِيلَةَ وَجَٰهِدُواْ فِے سَبِيلِهِۦ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾.

[3] – **تيسير التفسير: 24/4.**

يكون ما يتعلّق بها متقدّمًا عليها، أو تكون متعلّقة بما بعد الموصول المذكور في الآية، لأنها مفعول غير صريح، وبالتالي تصلح أن تكون مفعولاً به، كما تصلح أن تكون نعتًا لمحذوف قدّره أطفيش في الآية (الخصلة) أو (الأمر)، كما هو ظاهر في تحليله.

4- الحال جملة:

الجملة الواقعة حالاً تكون اسمية وفعلية، وتعرب في محلّ نصب، شريطة أن تكون خبرية، وأن تتضمّن رابطًا يربطها بصاحب الحال حتّى يتحقّق المعنى بين الجملتين[1].

لقد اهتمّ أطفيش بدراسة جمل الحال في كتابه (تيسير التفسير)، لا سيّما الاسمية منها، من ذلك ما وظّفه في تفسيره لقوله تعالى: " يَغْشَىٰ طَآئِفَةً مِّنكُمْۖ وَطَآئِفَةٌ قَدَ اَهَمَّتْهُمُۥٓ أَنفُسُهُمْ "[2]؛ إذ يقول في نصّه:"(وطائفة قد أهمّتهم أنفسهم)، الجملة مبتدأ وخبر، وأجيز أن يكون (قد أهمّتهم...) نعتًا، ويقدَّر الخبر (معكم) أو (منكم)، والواو للحال على كلّ حال"[3].

فالملاحظ أن أطفيش اختار في هذه العبارة أن تكون كلمة (طائفة) مبتدأ، خبرها الجملة الفعلية (قد أهمّتهم أنفسهم) مع أن المبتدأ نكرة، فجاز ذلك لوقوعها بعد واو الحال؛ كما أجاز أن يكون خبرها محذوفًا مقدّرًا بـــ(معكم) أو (منكم)، ومنه تفسّر الجملة الفعلية التي تلت المبتدأ نعتًا له.

---

[1] – يراجع: ارتشاف الضرب: 364/2 وما بعدها، وشرح الكافية الشافية: 757/2 وما بعدها، وهمع الهوامع: 246/2.

[2] – **آل عمران: 154. ونصّ الآية:** ﴿ثُمَّ أَنزَلَ عَلَيْكُم مِّنۢ بَعْدِ اِ۬لْغَمِّ أَمَنَةً نُّعَاساً يَغْشَىٰ طَآئِفَةً مِّنكُمْۖ وَطَآئِفَةٌ قَدَ اَهَمَّتْهُمُۥٓ أَنفُسُهُمْ يَظُنُّونَ بِاللَّهِ غَيْرَ اَ۬لْحَقِّ ظَنَّ اَ۬لْجَٰهِلِيَّةِۖ يَقُولُونَ هَل لَّنَا مِنَ اَ۬لَامْرِ مِن شَےْءٍۖ قُلِ اِنَّ اَ۬لَامْرَ كُلَّهُۥ لِلهِۖ يُخْفُونَ فِے أَنفُسِهِم مَّا لاَ يُبْدُونَ لَكَۖ يَقُولُونَ لَوْ كَانَ لَنَا مِنَ اَ۬لَامْرِ شَےْءٌ مَّا قُتِلْنَا هَٰهُنَاۖ قُل لَّوْ كُنتُمْ فِے بُيُوتِكُمْ لَبَرَزَ اَ۬لذِينَ كُتِبَ عَلَيْهِمُ اُ۬لْقَتْلُ إِلَىٰ مَضَاجِعِهِمْ وَلِيَبْتَلِيَ اَ۬للَّهُ مَا فِے صُدُورِكُمْ وَلِيُمَحِّصَ مَا فِے قُلُوبِكُمْۖ وَاللَّهُ عَلِيمُۢ بِذَاتِ اِ۬لصُّدُورِ﴾.

[3] – تيسير التفسير: 41/3 وما بعدها.

وجائز عند الزجّاج أن يكون الخبر مذكورًا في الآية، وهو جملة الفعل والفاعل (يظنّون)، ويكون المبتدأ متبوعًا بجملة (قد أهمّتهم...) [1].

هذا ويقرّ أطفيش في نصّه أن يكون حرف (الواو) المقرون به الجملة الاسمية للحال مطلقًا، على عكس الألوسي البغدادي الذي زاد على كونه للحال أنّه قد يكون للاستئناف، فتكون جملة المبتدأ والخبر مستأنفة جيء بها لبيان حال المنافقين[2].

أما المبرّد، فقد قدّر (الواو) في تعامله مع هذه الآية تقدير (إذ) كما فعل سيبويه، بمعنى: إذا طائفة في هذه الحال[3].

ويظهر أن تحليل أطفيش لجملة المبتدأ والخبر المقرونة بواو الحال، كان تحليلاً سعى من خلاله إلى إبراز المعنى الذي أفادته في الآية الكريمة، فقد جاءت مبيّنة لفظاعة الهول مؤكّدة لعظم نعمه سبحانه.

5- الحال المؤكِّدة:

اصطلح النحاة على الحال المجيء بها لقصد التوكيد تسمية الحال المؤكِّدة[4]، وهي التي يستفاد معناها بدونها فيمكن الاستغناء عن ذكرها؛ وتأتي هذه الحال مؤكدة لعاملها، ومؤكّدة لصاحبها، ومؤكّدة لمضمون جملة قبلها[5].

وقد وقف أطفيش عند الحال المؤكّدة في تفسيره لقوله تعالى:

" وَهَٰذَا صِرَٰطُ رَبِّكَ مُسْتَقِيماً "[6]؛ مركّزًا في تحليله النحوي على كلمة (مستقيمًا)، ما

---

1 - **يراجع: معاني القرآن وإعرابه: 403/1.**

2 - **يراجع: روح المعاني: مج2: 425/4.**

3 - **المقتضب: 263/3، وارتشاف الضرب: 365/2، ويقدّر سيبويه واو الحال بـــ(إذ).**

4 - **ذكر أبو حيان أن الفرّاء والسهيلي ينكران وجود الحال المؤكّدة. يراجع: ارتشاف الضرب: 337/2.**

5 - **يراجع شرح الكافية الشافية: 756/2، وهمع الهوامع: 244/2، والمقرّب:151/1، وارتشاف الضرب: 336/2 وما بعدها، وكتاب التعريفات، ص: 44.**

6 - **الأنعام: 126. وتتمّة الآية:** ﴿قَدْ فَصَّلْنَا ٱلْآيَٰتِ لِقَوْمٍ يَذَّكَّرُونَ ﴾.

نصّه:" هي حال مؤكّدة لصاحبها لازمة، لأن صراط الله أبدًا مستقيم، وليست مؤكّدة للجملة من جملة أخرى، هكذا أحقه مستقيمًا إذ لا داعي لذلك"[1].

الملاحظ في هذا التوظيف النحويّ أن أطفيش أقرّ فيه أن تكون كلمة (مستقيمًا) النكرة المفردة حالاً مؤكّدة لصاحبها، نافيًا بذلك أن تكون مؤكّدة لمضمون جملة؛ وقد سلك فيما ذهب إليه منهج التعليل، إذ الاستقامة لازمة لصراطه تعالى، فالصراط بذاته مستقيم أبدًا.

وقد زاد الألوسي البغدادي[2] على كونها مؤكّدة جواز أن تكون مؤسِّسة[3]، العامل فيها معنى الإشارة.

للإشارة، ورد في القرآن الكريم، أيضًا ما هو على هذا النحو في قوله تعالى: "وَهُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقاً "[4]؛ فكلمة (مصدّقًا) وردت في الآية لقصد التوكيد.

وما يقال عن هذا التحليل النحوي الذي استعان به أطفيش في تفسيره للآية القرآنية، بتعيينه للحال وتوضيح نوعها، ذلك بتحليلها، كان فيما نرى يرمي به إلى تحليل قضية نحويّة خاصّة بأنواع الحال، توصل من خلالها إلى الكشف عن المعنى الذي أفادته كلمة (مستقيمًا) التي تشترك في دلالتها مع لفظة (صراط)، من الآية نفسها.

6- تعـدّد الحال:

درس أطفيش مسألة تعدد الحال في تفسيره لقوله تعالى: " وَلَّىٰ مُسْتَكْبِراً كَأَن لَّمْ يَسْمَعْهَا كَأَنَّ فِيٓ أُذُنَيْهِ وَقْراً "[1]، فذكر فيه التحليل النحوي الآتي:" الجملة حال بعد

---

1 – تيسير التفسير: 452/4.

2 – يراجع روح المعاني: مج4، 362/8.

3 – وتسمّى مبنية أيضًا، وهي التي تدلّ على معنى لا يفهم مما قبلها. يراجع همع الهوامع: 245/2.

4 – البقرة:91.

حال ممّا مرّ [جملة (كأن لم يسمعها) حال]، أو حال من المستتر في (يسمع)، أو مستأنفة، لا بدل كلّ من كلّ من قوله:(كأن لم يسمعها) ولا عطف بيان له"[2].

فنتبيّن من هذا النصّ كيف يعتمد أطفيش التحليل النحويّ هنا أساسًا ينطلق منه في تفسير الآية؛ وقد حرص فيه على بيان محلّ الجملتين الواردتين في الآية بعد الحال المفردة (مستكبرًا)، فاختار فيهما أن تكونا في موضع الحال على التوالي من واحد، عمل فيهما النصب معًا بدون حرف عطف.

وما ذهب إليه أطفيش من أنّ تعدّد الحال من واحد، فيه خلاف ذكره أبو حيان في قوله:" إذا اتحد عامل الحال وذو الحال، وتعدّدت هي نحو: جاء زيدٌ مسرعًا ضاحكًا، ففي كونهما حالين خلاف"[3]. ثمّ ذكر المنع لأبي عليّ الفارسي، والجواز لابن جنّي[4].

وقد أجاز ابن مالك أن يكون للاسم الواحد حالان فصاعدًا[5]، نحو: جاء زيد راكبًا مفارقًا عامرًا مصاحبًا عمرًا.

كما استدرك أطفيش أن تكون الحال في الجملة الثانية من الضمير المستتر في الفعل (يسمع)، وعليه يكون تعدد الحال من غير واحد؛ وأجازها أيضًا مستأنفة، مستبعدًا بذلك كونها بدل كلّ من كلّ أو عطف بيان على الجملة التشبيهية الأولى، ردًّا على من رأى فيها ذلك كالألوسي البغدادي[6] الذي اعتمد هذا الوجه من الإعراب وأجازه في الآية الكريمة.

ثانيا: التمييز.

---

[1] – **لقمان: 07. ونصّ الآية:** ﴿وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِ ءَايَٰتُنَا وَلَّىٰ مُسْتَكْبِراً كَأَن لَّمْ يَسْمَعْهَا كَأَنَّ فِيٓ أُذُنَيْهِ وَقْراً فَبَشِّرْهُ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾.

[2] – **تيسير التفسير: 155/11 وما بعدها.**

[3] – **ارتشاف الضرب: 358/2.**

[4] – **المصدر نفسه: 358/2.**

[5] – **يراجع: شرح التسهيل: 348/2.**

[6] – **أجاز الألوسي البغدادي أن تكون الجملة التشبيهية بدل كلّ من كلّ أو عطف بيان على الأولى، كما أجازهما معًا مستأنفتين. يراجع روح المعاني: مج11 :105/21.**

للتمييز مجموعة من التسميات[1]، وقد تحقق توظيفه في أجزاء محدودة من كتاب (تيسير التفسير)، إذ بلغ تسع عشرة آية (19) [2]، اخترت أن أدرسها حسب ما يأتي:

1- التمييز المفسّر لجملة الذمّ (ساء):

تناول أطفيش التمييز المفسر لجملة الذمّ (ساء) في تفسيره لقوله تعالى: "سَآءَ مَا يَحْكُمُونَ "[3]؛ قائلاً:" بئس، أي: هو، و(هو) مفسّر بتمييز وهو (ما) نكرة موصوفة، و(يحكمون) صفة. أو (ساء حكمهم الذي يحكمونه)، (ما) فاعل اسم موصول؛ أو حرف مصدر، أي: ساء حكمهم، والمخصوص محذوف، أي: هذا؛ أو من باب (ساء) التي لامخصوص لها، ويؤيّده أن التي لها مخصوص يكون فاعلها معرّفًا بـــ (الـــ) الجنسية، أو مضافًا إلى ما هي فيه"[4].

فنراه قد جاء في توظيفه النحوي لتفسير هذه الآية مركّزًا على (ما)، وقد فسّر إعرابها من عدّة أوجه؛ **الأول** منها: اختار فيه أن تكون تمييزًا مفسّرًا للمخصوص بالذمّ المحذوف المقدّر بـــ(هو)، وعليه جاءت جملة الفعل والفاعل (يحكمون) صفة لها، كون (ما) نكرة موصوفة.

---

[1] – **يسمّى أيضًا التبيين، والتفسير، والمميّز، والمبيّن، والمفسّر. يراجع شرح التسهيل: 379/2، والمقتضب: 32/3، وحاشية الصبّان: 288/2، وشرح شذور الذهب: 230، والمفصّل ص 65، وهمع الهوامع: 262/2.**

[2] – **انظر هذه المواضع في الجدول ص: من هذه الرسالة.**

[3] – **الأنعام: 136. ونصّ الآية:** ﴿وَجَعَلُواْ لِلهِ مِمَّا ذَرَأَ مِنَ ٱلْحَرْثِ وَالأَنْعَامِ نَصِيباً فَقَالُواْ هَـٰذَا لِلهِ بِزَعْمِهِمْ وَهَـٰذَا لِشُرَكَآئِنَا فَمَا كَانَ لِشُرَكَآئِهِمْ فَلاَ يَصِلُ إِلَى ٱللَّهِ وَمَا كَانَ لِلهِ فَهُوَ يَصِلُ إِلَىٰ شُرَكَآئِهِمْ سَآءَ مَا يَحْكُمُونَ ١٣٧﴾.

[4] – **تيسير التفسير" 469/4 وما بعدها.**

الثاني: أجاز فيه أن (ما) في الآية وردت اسمًا موصولا فاعلاً، وعليه لم تجر (ساء) في الآية مجرى (بئس)؛ والظاهر أن أطفيش في هذا التحليل الذي أورده قد نقل عن ابن عطية القائل:"(ما) في موضع رفع كأنه قال: ساء الذي يحكمون، ولا يتجه عندي أن تجري هنا (ساء) مجرى نِعم وبئس لأن المفسّر هنا مضمر، ولا بدّ من إظهاره باتفاق من النحاة، وإنما اتّجه أن يجري مجرى (بئس) في قوله: "سَآء مَثَلًا ٱلْقَوْمُ "[1] لأن المفسّر ظاهر في الكلام"[2].

وردّ أبو حيان هذا ردًّا قويًا، فقال:"وهذا قول من شدا يسيرًا من العربية، ولم يرسّخ قدمه فيها، بل إذا جرى (ساء) مجرى نعم وبئس كان حكمها حكمها سواء لا يختلف في شيء البتة من فاعل مضمر أو ظاهر، وتمييز، ولا خلاف في جواز حذف المخصوص بالمدح والذمّ، والتمييز فيها لدلالة الكلام عليه؛ فقوله: لأن المفسّر هنا مضمر ولا بدّ من إظهاره باتفاق النحاة إلى آخره كلام ساقط، ودعواه الاتفاق مع أن الاتفاق على خلاف ما ذكر ، عجب عجاب"[3]. فاعتراضه يبدو واضحًا من خلال هذا النصّ.

الثالث: رشّح فيه أن تكون (ما) مع الفعل (يحكم) وفاعله المتّصل به مصدرًا منسبكًا، مع حذف المخصوص المقدّر هذه المرّة بـــ(هذا).

وقد أفادنا أطفيش برأي آخر ختم به تحليله، ذكر فيه أنّ (ساء) قد يجيء بها في الكلام دون مخصوصها، منبّها إلى أنّ الأصل في المخصوص أن يكون معرّفًا بـــ(الـــ) أو مضافًا.

فنرى أن أقوم طريق سلكه أطفيش في الوقوف على معنى الآية توظيفه لعلم النحو؛ كما نلحظ في جملة هذه الأوجه التي أتى بها لكلمة (ما) أنه اكتفى بتعدادها

---

[1] – **الأعراف: 177.**
[2] – **المحرّر الوجيز: 358/5.**
[3] – **البحر المحيط: 656/4.**

وحصرها، دون أن يعقب عليها؛ ولا يفسّر هذا تفسيرًا سلبيًا، وإنّما يرجع عدم تعقيبه عليها وانتقاء المناسب منها إلى كونها تصلح جميعها لإفادة معنى الآية.

2- التميّيز المحوّل عن الفاعل:

درس أطفيش التمييز المحوّل عن الفاعل في تفسيره لقوله تعالى:

" رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ رَّحْمَةً وَعِلْماً "[1]؛ فأورد له التحليل النحويّ الآتي:"نصب (رحمة) و(علمًا) على التمييز المحوّل عن الفاعل، أي: وسعت رحمتك وعلمك، أي: رحمتك وعلمك واسعان كلّ شيء، وذلك مبالغة إذ جعل ذاته واسعًا لكل شيء، والوسع للرحمة والعلم، وكأنه قيل: أنت ذو الرحمة والعلم والواسعين كلّ شيء"[2].

فنراه قد حرص في هذا التحليل على الوصول إلى صحّة المعنى، بالنظر إلى قواعد الإعراب؛ ولم يكتف بتوضيحه أن النصب قائم على التمييز، بل رجع إلى الأصل في الكلمتين المنصوبتين، وهو رفعهما على الفاعلية، فالمعنى الذي أراده أطفيش هو: وسعت رحمتك كلّ شيء، وعلمك كلّ شيء.

ومن ثمّ يتبيّن أن وقوفه عند كلمتي (رحمة) و(علمًا) كان رغبة منه في التقرّب أكثر إلى ما توحي إليه دلالتهما في الآية، فقد أفادتا المبالغة، كما دلّتا على قدرته تعالى الواسع كلّ شيء.

3- التمييز المحوّل عن المفعول:

ورد في قــوله تعــالى: " وَفَجَّرْنَا ٱلاَرْضَ عُيُوناً "[3]؛ **فتعامل مع هذه الآية** موظّفًا تحليلا نحويًا، هذا نصّه:" (عيونًا)، تمييز محوّل عن المفعول، أي: فجّرنا عيون الأرض، والتمييز بعد الإبهام أدخل في النفس، لأنه يرد على النفس وهي

---

[1] – **غافر: 07. ونصّ الآية:** ﴿إِلذِينَ يَحْمِلُونَ ٱلْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُۥ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيُومِنُونَ بِهِۦ وَيَسْتَغْفِرُونَ لِلذِينَ ءَامَنُواْ رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ رَّحْمَةً وَعِلْماً فَاغْفِرْ لِلذِينَ تَابُواْ وَاتَّبَعُواْ سَبِيلَكَ وَقِهِمْ عَذَابَ ٱلْجَحِيمِ﴾.

[2] – **تيسير التفسير: 325/12 وما بعدها.**

[3] – **القمر: 12. وتتمّة الآية:** ﴿فَالْتَقَى ٱلْمَآءُ عَلَىٰٓ أَمْرٍ قَدْ قُدِرَ﴾

منتظرة له. ومانع تحويل التمييز من المفعول يجعل (عيونًا) حالاً، وفيه أنه جامد؛ أو مفعولا ثانيًا لتضمين (فجّرنا) معنى (صيّرنا)، و فيه أن الأصل عدم التضمين، وأنّ صيّرنا الأرض عيونًا مجاز، لأن العيون بعض الأرض لا كلّها"[1].

فنراه قد جاء في توظيفه النحويّ لتفسير هذه الآية مركّزًا على كلمة (عيونًا)؛ وقد اختار أن يكون النصب فيها على التمييز المحوّل عن المفعول، فالمعنى المقصود في الآية: فجّرنا عيون الأرض، بإضافة الأرض إلى العيون.

هذا ويشير أطفيش إلى أنّ النصب فيها قد يخرج عن التمييز، فيكون على الحالية مع أنها جامدة، وقد مرّ الكلام عن الحال الجامدة أثناء دراستي توظيف الحال في (تيسير التفسير).

وأضاف أيضًا أن الفعل (فجّر) قد يكون متضمّنًا لمعنى فعل آخر اختاره في تفسيره (صيّر) المتعدي إلى مفعولين، وعليه يكون النصب على المفعولية، جاء في الرتبة ثانيا. غير أنه عقّب مباشرة بعد هذا الرأي، مستبعدًا التضمين في الآية.

وترجيح أطفيش التمييز لما يراه مناسبًا وأقرب إلى المعنى الدقيق، فمدلول الكلمة في الآية جاء كما يفسّره لفكّ الإبهام عن الجملة التي سبقتها وهي (فجّرنا الأرض)، وبالتالي اتضح المعنى أكثر.

ثالثا: المستثنى المنصوب:

أسلوب الاستثناء في عرف النحاة هو إخراج الثاني ممّا دخل فيه الأول، بأداة من الادوات التي جعلها العرب لذلك، أبرزها (إلاّ).

والمستثنى يطلق على المتصل وعلى المنقطع، فالمتّصل هو ما كان فيه المستثنى من جنس المستثنى منه، والمنقطع هو ماكان فيه المستثنى من غير جنس المستثنى منه؛ يقول ابن السرّاج:" ليس منهاج الاستثناء المنقطع منهاج الاستثناء

---

[1] – تيسير التفسير: 187/14.

الصحيح، لأن الاستثناء الصحيح إنما هو أن يقع جمع يوهم أن كلّ جنسه داخل فيه، ويكون واحد منه أو أكثر من ذلك، ولم يدخل فيما دخل فيه السائر بمستثنيه منه ليعرف أنه لم يدخل فيهم، نحو: جاء القوم إلاّ زيدًا"[1].

درس أطفيش المستثنى المنصوب في أربع وعشرين آية (24) [2]؛ وممّا جاء في (تيسير التفسير) من أمثلة توظيفه لهذا النوع من المنصوبات، وقوفه عند كلمة (من) في تفسيره لقوله تعالى: " إِلا مَن ظَلَمَ "[3]؛ قال:" إن فسّرنا (من ظلم) بمن فرط منه ذلك من الأنبياء كان الاستثناء متصّلا؛ ومحلّ (من) على الانقطاع النصب، وعلى الاتصال الرفع، وجاز النصب"[4].

فقد نبّه أطفيش في هذا النصّ أنه يجوز في (من) النصب والرفع، وفصّل بأن يكون النصب على الاستثناء المنقطع، والرفع على الاتصال مع جواز النصب كذلك؛ ويفسّر هذا كون المستثنى بإلاّ في الآية ورد تامًّا مذكورًا فيه المستثنى منه في قوله تعالى: " إِنِّي لاَ يَخَافُ لَدَيَّ ٱلْمُرْسَلُونَ "[5]، الظاهر من خلال هذه الآية أن المستثنى (من) غير موجب إذ يتقدّم عليه نفي، لهذا جاز فيه النصب كما جاز فيه الرفع؛ لأن عدم التصريح بالنفي يقوّي النصب.

فيظهر أن تحليل أطفيش لكلمة (من) كان تحليلاً يرمي به إلى إظهار حقيقة الاستثناء المراد به في الآية، لأن الاستثناء المتّصل والاستثناء المنقطع في الدلالة على المعنى لا يشتركان، فلكلّ معناه الخاصّ به، والدليل ما استعان به في فاتحة نصّه الموظّف أعلاه، وهو أداة (إنْ).

---

[1] – **الأصول في النحو: 290/1 وما بعدها.**
[2] – **انظر هذه المواضع في الجدول ص: من هذه الرسالة.**
[3] – **النمل: 11. وتتمّة الآية:** ﴿ثُمَّ بَدَّلَ حُسْناً بَعْدَ سُوٓءٍ فَإِنِّي غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾.
[4] – **تيسير التفسير: 317/10.**
[5] – **النمل: 10.**

ورأيت أن أذكر هذه المسألة في المنصوبات لكونها مبنية على الخلاف في تمييز المستثنى المنقطع من المتّصل؛ كما اكتفيت أيضًا بدراسة هذا المثال كون الأمثلة الباقية التي أشرت إليها عند الإحصاء ورد الاستثناء فيها على هذا النحو كذلك.

رابعا: خبر كان وأخواتها.

تعرّض أطفيش إلى دراسة خبر كان وأخواتها في (تيسير التفسير) في إحدى وعشرين آية (21) [1]، من ذلك ما جاء به عند تفسيره لقوله تعالى:

" وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ "[2]؛ قائلاً:" (له) متعلّق بـــ(يكن)، أو بمحذوف حال من (كفؤًا)، و(كفؤًا) خبر مقدّم، و(أحد) اسم (يكن)" [3].

يلاحظ أنّ اهتمام أطفيش في الآية كان متمثّلا في توضيح خبر (كان) المتقدّم على اسمها، فاختار أن يكون الخبر في الآية كلمة (كفؤًا)، مستبعدًا بذلك مجيء الجار والمجرور (له) خبرًا لـــ (كان)؛ وقد اعتمد في هذا الوجه على جواز التعليق بـــ(كان) مع كونها دالة على الحدث، فهو يشير إلى كونها دلّت على الحدث ولم تعمل، على عكس بعض النحويين الذين رأوا أنها لا تعمل في ظرف ولا مجرور كونها لا تدلّ على الحدث؛ وفي هذا يقول أبو حيّان:" واختلفوا هل تعمل في الظرف، والمجرور، والحال، فقيل لا تعمل، وقيل تعمل، وينبغي أن يكون هذا الخلاف مرّتبًا على دلالتها على الحدث أو لا تدلّ عليه"[4].

كما استبعد أبو حيان أيضًا أن تكون (كان) قد عملت في الجار والمجرور، فرجّح أن يكون خبرها كلمة (كفؤًا)، وأتى بتحليل اعتمد فيه على تفسير المعنى

---

[1] – **انظر هذه المواضع في الجدول : ص ، من هذه الرسالة.**
[2] – **الإخلاص: 04.**
[3] – **تيسير التفسير: 430/16.**
[4] – **ارتشاف الضرب: 75/2. وذكر أبو حيان أن مذهب المبرّد وابن السرّاج والفارسي، وابن جنّي، والجرجاني، وابن برهان ، وأبي عليّ، كونها لا تدلّ على الحدث، فلا تعمل في ظرف ولا مجرور.**

أكثر، قال:"ولا يشكّ من له ذهن صحيح أنه لا ينعقد كلام من قوله: ولم يكن له أحد، بل لو تأخر (كفؤًا) وارتفع على الصفة، وجعل (له) خبرًا، لم ينعقد منه كلام"[1].

فالظاهر عنده أن المعنى في الآية منعقد على كلمة (كفؤًا).

وقد زاد ابن عطية أثناء تعامله مع الآية احتمالاً آخر، رشّح فيه أن يكون النصب في (كفؤًا) دالا على الحال[2]؛ سوّغ تنكير صاحبها تقدّم الحال عليه.

ومن هنا نتبيّن كيف كان اختيار التوظيف النحويّ لديه مقياسًا هامًّا ساعده على تحديد المعنى في الآية القرآنية، اعتمادًا على التحليل النحويّ الذي ما كان ليوظّفه أطفيش لولا الغموض الذي تشهده الآية؛ فاقتضى المعنى إلغاء الجار والمجرور من كونه خبرًا لـــ (كان)، وبات واضحًا.

وممّا جاء في (تيسير التفسير) أيضًا أمثلة توظيف أطفيش للنحو، وقوفه عند خبر كان في تفسيره لقوله تعالى: " قُل لَّوْ كَانَ فِي ٱلْأَرْضِ مَلَٰٓئِكَةٌ يَمْشُونَ مُطْمَئِنِّينَ "[3]؛

قال:" (ملائكة) فاعل (كان)، و(يمشون) نعت، و(مطمئنّين) حال من الواو؛ أو (ملائكة) اسمه، و(في الأرض) خبره، و(يمشون) نعت، و(مطمئنّين) حال من الواو؛ أو الخبر (مطمئنّين)"[4].

فالظاهر أن أطفيش في هذا النصّ الذي أتى به عند تفسيره للآية، قد أجاز في (كان) أن تكون تامّة، وناقصة؛ واختار في بداية تحليله أن تكون تامّة، فاعلها كلمة (ملائكة) منعوت بجملة الفعل والفاعل (يمشون)، والاسم المشتق (مطمئنّين) حال من واو (يمشون)، كما هو ظاهر في نصّ الآية.

---

1 – البحر المحيط: 573/10.
2 – يراجع المحرّر الوجيز: 604/15.
3 – الإسراء: 95. وتتمّة الآية: ﴿لَنَزَّلْنَا عَلَيْهِم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ مَلَكًا رَّسُولًا ﴾.
4 – تيسير التفسير: 261/8.

والملاحظ أنه لم يذكر في تحليله المعنى الذي أفادته (كان) تامّة؛ والأغلب فيها أن ترد بمعنى (ثبت)، و(حدث)، و(حضر).

ثمّ انتقل بنا أطفيش في هذا التوظيف النحويّ إلى وجه آخر من الإعراب، جعلت فيه (كان) ناقصة، فلم تعد كلمة (ملائكة) فاعلاً لها، بل صارت اسمها كونها في الأصل مبتدأ، وأصبحت بذلك جملة الفعل والفاعل (يمشون) نعتًا لاسم كان؛ أمّا خبرها، فاختاره أن يكون الجار والمجرور (في الأرض) المتقدّم على اسمها، فيبقى الاسم المشتقّ (مطمئنّين) حالا من الواو؛ كما اختار أيضًا أن يكون الأصل في (مطمئنّين) الرفع على أنه خبر للمبتدأ، بمعنى ملائكة يمشون مطمئنّون، سوّغ في هذه الجملة الابتداء بالنكرة كونها منعوتة؛ وبالتالي عملت (كان) فيه، فأصبح خبرًا لها.

فيظهر أن أطفيش في هذا التحليل النحويّ الذي خصّه بـــ(كان) وما تلاها، والذي أجاز فيه كلّ الأوجه الإعرابية التي ذكرها، دون أن ينتقي المناسب منها، كان تحليلاً يرمي به إلى إظهار حقيقة تواجد الملائكة في الأرض، على أنها ساكنة فيها كسكنى الإنسان في وطنه، مطمئنّة إلى الدنيا ولذّاتها.

كما وقف أطفيش كذلك عند خبر (كان) في تفسيره لقوله تعالى: " إِنَّهُم كَانُوٓاْ إِذَا قِيلَ لَهُمْ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ يَسْتَكْبِرُونَ "[1]؛ موظّفًا التحليل النحويّ الآتي:"(لا إله إلاّ الله)، نائب فاعل (قيل)، و(يستكبرون) جواب (إذا)، والمجموع خبر (كان)، و(كان) وما بعدها خبر (إنّ). وهذا أولى من أن تقول: (يستكبرون) خبر (كان) مغنٍ عن جواب (إذا)" [2].

فيتبيّن من خلال توظيفه النحويّ كيف يحرص على بيان خبر (كان) في الآية؛ وقد رجّح في تحليله أن يكون مجموع ما ورد بعد (كان) خبرًا لها، على أن تكون

---

[1] – الصافات: 35.

[2] – تيسير التفسير: 100/12 وما بعدها.

جملة الفعل وفاعله (يستكبرون) هي الخبر المغني عن جواب (إذا)؛ فالظاهر أنه يختار في جملة (يستكبرون) أن تكون جوابًا لـ(إذا) حتى يكتمل المعنى فيها، ومنه بات المعنى في الآية واضحًا.

خامسا: خبر الحروف العاملة عمل (ليس).

كان وقوف أطفيش عند خبر الحروف العاملة عمل (ليس) في أربعة مواضع[1] من تفسيره (تيسير التفسير)، من ذلك ما جاء به عند تفسيره لقوله تعالى: "فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ "[2]؛ مركّزًا في تحليله النحويّ على كلمة (حاجزين)، ما نصّه:"(حاجزين) خبر (ما)، وجمع لأن (أحد) منكر عامّ للنفي قبله"[3].

فالظاهر في نصّه أنّ (ما) في الآية الكريمة عاملة جرت مجرى (ليس)، اختار أن يكون خبرها كلمة (حاجزين) المجموعة جمع سلامة؛ وقد فسّر مجيئها في صيغة الجمع بأنّ كلمة (أحد) لها معنى الجماعة، إذ تقع في النفي العام للواحد والجمع والمذكر والمؤنّث، ومثّل بقوله تعالى: " لاَ نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِۦ "[4]، ومثله أيضًا قوله:" لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِّنَ ٱلنِّسَآءِ اِنِ ٱتَّقَيْتُنَّ " [5].

وللزمخشري رأي في هذه المسألة، فقد رجّح أن تكون كلمة (حاجزين) تابعًا لكلمة (أحد)، فيكون التابع نعتًا[6]، ومنه يجعل حرفا الياء والنون علامة للجرّ لفظًا لا للنصب، لأن المنعوت مجرور لفظًا، والأصل الرفع في كليهما. وهذا ما لم يوظّفه أطفيش في تحليله، كما هو مبيّن أعلاه.

---

[1] – **انظر هذه المواضع في الجدول : ص من هذه الرسالة.**
[2] – **الحاقة: 47.**
[3] – **تيسير التفسير: 278/15.**
[4] – **البقرة: 285.**
[5] – **الأحزاب: 32.**
[6] – **يراجع الكشاف: 155/4.**

وما يقال عن هذا التحليل النحويّ الذي وظّفه أطفيش في تفسيره للآية الكريمة، إنه سعى من خلاله التوصّل إلى أنّ كلمة (حاجزين) التي هي خبر لـــ(ما)، قد تسلّط النفي عليها كونها محطّ الفائدة في الآية.

كما استطاع أطفيش كذلك أن يكشف لنا من خلال هذا التوظيف النحويّ الذي جاء به عند كلمة (حاجزين) دقةّ ألفاظ اللغة العربية، خاصّة من حيث دلالتها على الإفراد والجمع.

سادسا: خبر أفعال المقاربة.

أتى أطفيش عند هذا النوع من المنصوبات في كتابه (تيسير التفسير) في أربعة مواضع[1]؛ ثلاثة منها ورد الخبر فيها مع الفعل (عسى)، وواحد مع الفعل (كاد).

فاخترت أن تكون دراستي لخبر أفعال المقاربة على النحو الآتي:

1-خبر كـــاد:

تناوله أطفيش في تفسيره لقوله تعالى: " فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ "[2]، حين نبّه إلى قضية اقتران خبر (كاد) بـــ (أنْ)؛ فكان تحليله كالآتي:" من خطأ المحدّثين أنهم لا يكادون ينطقون بخبر (كاد) غير مقرون بـــ (أنْ)، مع أن قرنه قليل، وأنهم دائمًا يقولون: مثنى مثنى، ولا يقتصرون على مرّة، حاشاه صلّى الله عليه وسلّم عن ذلك"[3].

فالواضح من هذا النصّ انّ أطفيش اعتمد فيه توضيح مسألة تتعلّق بخبر (كاد)، إذ لا يرضى عمّن يقرن الخبر في باب (كاد) بـــ (أن)؛ وهو الأصل، لأنّ

---

[1] – **يراجع الجدول ص: من هذه الرسالة.**

[2] – **البقرة: 71. ونصّ الآية:** ﴿قَالَ إِنَّهُۥ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَّا ذَلُولٌ تُثِيرُ ٱلْأَرْضَ وَلَا تَسْقِي ٱلْحَرْثَ مُسَلَّمَةٌ لَّا شِيَةَ فِيهَا قَالُواْ ٱلْـَٰٔنَ جِئْتَ بِٱلْحَقِّ فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ﴾.

[3] – **تيسير التفسير: 144/1.**

(كاد) الشائع في خبرها وروده غير مقرون بـــ(أن)، على عكس الفعلين (حرى) و(اخلولق)، اللذين يلزم في خبريهما أن يقترنا بـــ(أن)؛ وقد عرضت هذه المسألة أثناء دراستي للمرفوعات، وبالتحديد مع اسم (كاد).

فنجده قد استحضر من خلال هذه الآية بعض الأخطاء التي يقع فيها المحدِّثون أثناء توظيفهم للصناعة النحوية؛ ولعلّ وقوفه عند هذا النوع من الأخطاء كان يحرص به على استدراك القاعدة النحويّة والتحلّي بها، خاصة عند فئة المحدّثين.

وقد وقف أبو حيانّ عند هذه الآية في تفسيره (البحر المحيط) معرّجًا من خلالها على مسألة الإثبات والنفي في (كاد)، فبيّن أنها في الثبوت تدل على المقاربة، وفي النفي تدل على نفي المقاربة[1]، لا أنها إذا أثبتت دلّت على نفي الخبر، وإذا نفيت دلّت على إثبات الخبر؛ فـــ(كاد) الإثبات فيها إثبات، والنفي فيها نفي، وهي كغيرها من الأفعال من حيث ثبوتها ونفيها.

2- خبر عسى:

وقف عنده أطفيش في تفسيره لقوله تعالى: " فَهَلۡ عَسَيۡتُمۡ إِن تَوَلَّيۡتُمۡ أَن تُفۡسِدُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَتُقَطِّعُوٓاْ أَرۡحَامَكُمۡ "[2]؛ موظّفًا التحليل النحوي الآتي:" (أن تفسدوا في الأرض وتقطّعوا أرحامكم)، هذا خبر (عسى)، وهي وما دخلت عليه مستغنًى بهما عن جواب (إن)" [3].

فمن خلال هذا التحليل النحويّ الذي استعان به أطفيش في تفسيره للآية، والذي أكّد من خلاله أن خبر (عسى) هو (أنْ) وما بعدها، معبّرًا عنه في تحليله

---

1 – يراجع البحر المحيط: 416/1.
2 – محمّد: 22.
3 – تيسير التفسير: 306/13.

باسم الإشارة (هذا)؛ يتبيّن لنا أنه فُصل بين (عسى) وخبرها بالشرط، وهو (إن توليتم)، وقد استغني بهما عن جواب (إن) الشرطية.

والملاحظ في (عسى) أن ضمير الخطاب اتّصل بها، وفي هذا خلاف، فقد ذكر أبو حيّان أن اتصال الضمير بها لغة الحجاز، وبنو تميم لا يلحقون بها الضمير[1]. وعن أحد النحويين أن ترك الإضمار أجود في هذا كلّه، إلاّ أن يكون ما قبله (ما)، أو (قد)، أو (هل)، فلا بدّ من الإضمار[2]، وقد استشهد بهذه الآية.

ويبدو أن الاستفهام غيّر معنى (عسى)، فالخطاب في الآية وارد على سبيل التوبيخ، وتوقيف الذين في قلوبهم مرض على سوء مرتكبهم.

كما يمكن لنا أن نلمح للشيخ أطفيش وقفة أخرى مع خبر (عسى)، لا تختلف عن سابقتها؛ في تفسيره لقوله عزّ وجلّ: " عَسىٰ رَبُّهُۥ إِن طَلَّقَكُنَّ أَنْ يُّبَدِّلَهُۥ أَزْوَٰجاً خَيْراً مِّنكُنَّ "[3]، مستعينًا في ذلك بعلم النحو؛ قائلاً:"(أن يبدله) خبر (عسى)، أي: تبديلاً، أي: ذا تبديل، أو مبدّلاً، أو عسى أمر ربّه التبديل، وما قبل (إن) وبعدها مغن عن جوابها"[4].

فالظاهر في الآية أن (عسى) فصلت عن خبرها بالشرط الذي هو (إنْ طلّقكنّ)، واستغني عن جواب (إنْ) الشرطية، مثل ما مرّ مع المثال الأول.

غير أنّ (عسى) في هذه الآية لم يتّصل بها ضمير خطاب، فاسمها هو (ربّه)، اسم ظاهر مضاف إلى ضميره.

والنظر فيما أسهمه التوظيف النحوي لدى أطفيش في هذه الآية، يجعلنا نقول إنه كان إسهامًا ضروريًا وهادفًا، فقد استطاع أن يكشف به عن المعنى ويوجّهه، بعد

---

[1] – البحر المحيط: 471/9.
[2] – هو محمّد بن الحسن بن دريود المتوفى سنة 321هـ، يراجع: ارتشاف الضرب: 124/2.
[3] – التحريم: 05. وتتمّة الآية: ﴿مُسْلِمَٰتٍ مُّومِنَٰتٍ قَٰنِتَٰتٍ تَٰٓئِبَٰتٍ عَٰبِدَٰتٍ سَٰٓئِحَٰتٍ ثَيِّبَٰتٍ وَأَبْكَاراً ﴿٥﴾﴾
[4] – تيسير التفسير: 164/15.

أن تبيّن أنه لا جواب لـــ(إنْ) في الآية؛ فاكتمل المعنى بـــ(عسى) واسمها وخبرها، وبات الخطاب واضحًا.

سابعا: اسم إنّ وأخواتها.

أحصيت لاسم (إنّ) وأخواتها في (تيسير التفسير) تسعة عشر موضعًا[1]؛ اخترت أن أتناول بعضها في الدراسة، وأحلت على البقية في جدول ختمت به دراستي للمنصوبات.

وأدرس هذه المواضع وفق ما يأتي:

1- اسم (إنّ) اسمًا موصولاً عامًّا:

درس أطفيّـــش الاسم الموصول العـــامّ اسمًا لـــ (إنّ)، حين استـــعان بعلم النحـــو عند تفسيره لقـــوله تعـــالى: " فَاعْلَمُوٓاْ أَنَّمَآ أُنزِلَ بِعِلْمِ ٱللَّهِ "[2]؛ فجاء تحليله كالآتي:"(أنّما) للحصر، ولا يغرّنك ما قيل إنها لا تكون للحصر، و(إنّ) المكسورة تفيده وحدها دون المفتوحة، أي: ما أنزل إلاّ بعلم الله وقدرته لا علم فيه لغيره ولا قدرة، فهو منه أبعد أن ينزله غيره، فيعلم هو أو لا يعلم. أو (ما) اسم (أنّ)، أي: الذي أُنزل ثابت بعلم الله، وعليه فـــ (بعلم) خبر لـــ (أنّ)؛ ولا يتصوّر أن تكون مصدرية، لأنّ (أنّ) قبلها مصدرية"[3].

فيتبيّن من خلال هذا النصّ كيف كان اختيار التوظيف النحويّ لديه مقياسًا هامًا ساعده على تقريب المعاني في الآية القرآنية، اعتمادًا على التحليل النحوي الذي خصّ من خلاله كلمة (ما) بوجهين من الإعراب؛

---

1 – **انظر هذه المواضع في الجدول ص: ، من هذه الرسالة.**

2 – **هود: 14. ونصّ الآية:**" ﴿فَإِلَّمْ يَسْتَجِيبُواْ لَكُمْ فَاعْلَمُوٓاْ أَنَّمَآ أُنزِلَ بِعِلْمِ ٱللَّهِ وَأَن لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ فَهَلْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ ١٤﴾

3 – **تيسير التفسير: 353/6 وما بعدها.**

الأول: كما هو ظاهر في تحليله – اختار فيه أن يكون اجتماع (أنّ) بـــ (ما) دالاً على الحصر، نافيًا بذلك أن تفيد (إنّ) المكسورة الحصر وحدها، وعلى هذا الوجه تكون (أنّ) مع (ما) أداة واحدة.

أما الوجه الثاني: فقد فصل فيه أطفيش بين (أنّ) و(ما)، وعليه جاءت (أنّ) مصدرية ناصبة للاسم بعدها الذي هو الاسم الموصول (ما)؛ وبالتالي استبعد أن تكون (ما) مصدرية معلّلاً بمصدرية (أنّ) قبلها.

ويفسّر وقوف أطفيش عند كلمة (ما) بالذات دون غيرها، بأنّ دلالة الآية كلّها متوقفة عندها، إذ توحي هذه الكلمة إلى أنّ ما أنزل ثابت بعلم الله وحده لا علم فيه لغيره، كما هو موظّف في التحليل أعلاه.

2- اسم (أنّ) ضميرًا للشأن.

نجده في تفسيره لقوله تعالى: " وَإِنَّهُم ظَنُّواْ كَمَا ظَنَنتُمۡ أَن لَّن يَبۡعَثَ ٱللَّهُ أَحَدٗا"[1]؛ إذ يقول أطفيش فيما استعان به من علم النحو:" واسم (أنّ) [2] ضمير الشأن، و(لن يبعث) خبر (أنّ)، والمصدر مفعول به على التنازع، وإعمال الأول هنا أولى من الثاني، لأن الأول سيق له الكلام، والثاني بطريق التشبيه"[3].

فحاصل هذا التحليل أنّ اطفيش ذهب إلى أنّ (أنْ) هي المخفّفة من الثقيلة، وقدّر اسمها بالشأن.

وما ذهب إليه اختلف فيه النحويون؛ فمذهب البصريين على وجهين في هذا، الأول: الإعمال، وتكون كالمشددة، فتعمل في الظاهر، وتعمل في مضمر لا يلزم أن

---

[1] – الجنّ: 07.
[2] – ذكرها اطفيش في تحليله بكسر الهمزة، أي: واسم (إنّ).
[3] – تيسير التفسير: 335/15.

يكون ضمير شأن، بل يمكن تقديره بغيره إذا أمكن[1]. والكوفيون يمنعونه، فمذهبهم أنّها إذا خفّفت ألغيت، فلا تعمل عندهم، لا في ظاهر ولا مضمر.

والثاني: وهو الإهمال، فتكون حرفًا مصدريًا، لا تعمل في شيء، لا في الظاهر ولا في المضمر، سواء كان ملفوظًا به، أو مقدّرًا؛ وتليها الجملة الاسمية والفعلية[2].

والملاحظ أنّ (أنْ) تلتها جملة فعلية، فصِل بينها وبين الفعل بـ (لن)، لأنه دالّ على مستقبل، والمستقبل هنا منفيّ، فإن كان موجبًا فبالسين أو سوف[3]. ومثل هذه الحالة في القرآن الكريم قوله تعالى:" أَيَحْسِبُ ٱلإِنسَٰنُ أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُ"[4].

هذا ويشير أطفيش إلى أنّ هذه الجملة سدّت مسدّ مفعولي فعل الظنّ؛ كما أجازها أيضًا أن تكون مفعولا به أولا، وعليه حذف الثاني وجوبًا؛ وقدّر المعنى: ظنّوا كما ظننتم انتفاء بعث الله أحدًا ثابتًا. والإعمال فيهما للأول كما مرّ.

ونجد أطفيش في ما ذهب إليه عند تفسيره للآية الكريمة حريصًا على النظر إلى صحّة المعنى؛ ولذا ربّما كان تفسيره تفسير معنى لابيان إعراب، لأنّه قدّر ضمير الشأن، ولم يتعرّض في تحليله إلى آراء النحويّين البصريين والكوفيّين في مسألة تخفيف (أنّ). والظاهر في تحليله أنه متأثّر برأي البصريّين.

---

[1] – **مثل قوله تعالى: ﴿وَنَٰدَيْنَٰهُ أَن يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ قَد صَدَّقْتَ ٱلرُّءْيَآ﴾ [الصافات: 104]، قال سيبويه: بأنّك قد صدّقت. يراجع الكتاب: 163/3، وارتشاف الضرب: 151/2 وما بعدها، والمساعد على تسهيل الفوائد، شرح منقّح مصفّى للإمام الجليل بهاء الدين بن عقيل على كتاب التسهيل لابن مالك، تحقيق وتعليق: د. محمد كامل بركات، ط2 (2001م): 330/1.**

[2] – **ارتشاف الضرب: 151/2 وما بعدها.**

[3] – **ذكر ابو حيّان أن الجملة الفعلية إن كانت مصدّرة بفعل جامد أو دعاء، لم يفصل بينه وبين (أنْ) المخففة، نحو قوله تعالى: ﴿وَأَن لَّيْسَ لِلإِنسَٰنِ إِلاَّ مَا سَعَىٰ ﴿٣٨﴾﴾ [النجم:39]، وقوله: ﴿وَالْخَٰمِسَةُ أَنْ غَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهَآ إِن كَانَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ ﴿٩﴾﴾ [النور: 09]. يراجع ارتشاف الضرب: 152/2، وشرح السيوطي، توضيحات للبهجة المرضية في شرح الألفية: 181/1 وما بعدها، والمقتضب: 30/2، والمساعد على تسهيل الفوائد: 331/1 وما بعدها.**

[4] – **القيامة: 03.**

3- اسم (كأنّ) المخفّفة.

بحث أطفيش مسألة اسم (كأنّ) المخففة في تفسيره لقوله تعالى:

" كَأَن لَّمْ يَغْنَوْاْ فِيهَآ "[1]؛ فأورد فيه تحليلاً نحويًا مختصرًا، هذا نصّه:" (كأنْ) مهملة لمّا خفّفت، أو اسمها ضمير الشأن، وهو المشهور"[2].

فنراه في نصّه يعرض لمسألة تخفيف (كأنّ) رأيين اثنين، الأول منهما: إلغاء عملها، وهو ما ابتدا به تحليله؛ وبحثتُ ي هذه المسألة فوجدت أنّ ما ذهب إليه هو رأي للكوفيّين[3].

أمّا الثاني:

فإبقاء عملها، وهو مذهب البصريين[4]، وقد خصّها أطفيش بضمير الشأن مقدَّرًا فيها.

وما يجدر الوقوف عنده، قوله:" وهو المشهور"؛ فالظاهر أنّه لم يقصد في توظيفه لهذه العبارة أن المشهور هو ما ورد عن المفسّرين في تفسيرهم للآية، بل المشهور عنده أن القاعدة النحويّة في مسألة تخفيف (كأنّ) مفادها أن يقدر فيها ضمير الشأن.

ويبدو أن البصريين على وجهين في هذا، فمنهم من أجاز عملها في المضمر[5]؛ وقد بحثت في كتاب (تيسير التفسير) فوجدت لأطفيش تفسيرًا جمع فيه هذين الوجهين، عندما تناول قوله تعالى: " ثُم يُصِرُّ مُسْتَكْبِراً كَأَن لَّمْ

---

[1] - هود: 68. وتتمّة الآية: ﴿أَلَآ إِنَّ ثَمُوداْ كَفَرُواْ رَبَّهُمۡۗ أَلَا بُعْداً لِّثَمُودَ ﴿٦٨﴾﴾.

[2] - تيسير التفسير: 433/6.

[3] - يراجع: ارتشاف الضرب: 153/2.

[4] - المصدر نفسه من الصفحة نفسها.

[5] - المصدر السابق: 153/2 ،والمساعد على تسهيل الفوائد: 332/1.

يَسْمَعْهَاۖ "[1]؛ فقد جاء تحليله كالآتي:" (كأنْ) مخفّفة، واسمها ضمير الأفّاك محذوفًا، وهو أولى من ضمير الشأن، وشُهر أنه ضمير الشأن، وقيل: لا تقدير فهي مهملة"[2].

فيلاحظ هنا كيف رجّح أن يكون اسم (كأنْ) ضميرًا محذوفًا عائدًا على ما ذُكر قبله، وهو كلمة (أفّاك) في قوله تعالى: " وَيْل لِّكُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ "[3].

ويعود بنا أطفيش مرّة ثانية إلى المشهور، وهو أن يكون اسمها ضميرًا للشأن؛ ليختم تحليله برأي آخر ذكر فيه أنه لا عمل لـــ(كأنْ) في الآية.

وما يقال عن هذا التوظيف النحويّ الذي خصّه أطفيش بهتين الآيتين، إنه أفاد بشكل واضح في تيسير المعنى وإدراكه؛ وبالتالي يعدّ إسهامًا ضروريًا وهادفًا.

ثامنا: اسم (لا) النافية للجنس.

تناول أطفيش اسم (لا) النافية للجنس في خمسة مواضع[4] فقط من كتابه (تيسير التفسير)، من ذلك ما جاء به عند تفسيره لقوله تعالى:

" هَٰذَا فَوْجٌ مُّقْتَحِمٌ مَّعَكُمْۖ لَا مَرْحَبًاۢ بِهِمْۚ إِنَّهُمْ صَالُواْ ٱلنَّارِ "[5]؛

---

[1] – **الجاثية: 08. ونصّ الآية:** ﴿يَسْمَعُ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ تُتْلَىٰ عَلَيْهِ ثُمَّ يُصِرُّ مُسْتَكْبِرًا كَأَن لَّمْ يَسْمَعْهَاۖ فَبَشِّرْهُ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ۝٨﴾.

[2] – **تيسير التفسير: 177/13.**

[3] – **الجاثية: 07.**

[4] – **يراجع/ الجدول ص: ، من هذه الرسالة.**

[5] – **ص: 59.**

مركّزًا في تحليله على كلمة (مرحبًا)، قال:"(مرحبًا) اسم (لا)، و(بهم) متعلّق به، والخبر محذوف، أي: عندنا، أو لهم. و هذا أولى من تقدير: لا أتوا مرحبًا، أو لا رحُبت بهم الدار مرحبًا"[1].

فالواضح من هذا النصّ أنّ أطفيش قد اختار توظيف النحو في تعامله مع الآية القرآنية المذكورة أعلاه عند كلمة (مرحبًا) لإفادة معنى الآية، فقد جاءت كما يقول الشيخ أطفيش اسمًا لــ(لا) التي اختارها أن تكون نصًا على نفي الجنس.

فهذا الوجه من الإعراب أولى عنده من أن يقدّر لــ(مرحبًا) فعل؛ وكأنّ أطفيش بهذا التحليل قد ردّ على أبي حيّان الذي فسّر النصب في كلمة (مرحبًا) بفعل واجب الإضمار قدّره في الآية (ائِت) [2]، دون أن يشير إلى جواز أن تكون (لا) نصًّا على نفي الجنس.

ويبدو أن اسم (لا) في الآية تعلّق به الجار والمجرور (بهم) على حدّ تعبير أطفيش؛ فخبرها محذوف قدّره شبه الجملة (عندنا) أو (لهم).

فيكون لهذا التوظيف النحويّ الذي استعان به أطفيش، والذي درس فيه اسم (لا) نافية للجنس عند تفسيره لكلمة (مرحبًا) فضل وأثر في توضيح المعنى المقصود من الآية، وهو الدلالة على علوّ فوج على آخر يوم القيامة.

تاسعا: التوابع في حالة النصب.

---

[1] – **تيسير التفسير: 215/12.**
[2] – **يراجع: البحر المحيط: 169/9.**

تعرّض أطفيش إلى دراسة التوابع في حال النصب في مواضع عديدة[1]، أغلب هذه التوابع كان للمفعول به؛ وقد اخترت من جملة ما ورد من هذه التوابع توظيف ما يلي:

1- التوكيد للمفعول به.

تناوله أطفيش عند تفسيره لقوله تعالى: " وَجِاْىٓءَ يَوْمَئِذٍۭ بِجَهَنَّمَ ۚ يَوْمَئِذٍ يَتَذَكَّرُ ٱلْإِنسَٰنُ وَأَنَّىٰ لَهُ ٱلذِّكْرَىٰ "[2]؛ أوضحه في النصّ الآتي:" (يومئذ) بدل من (إذا دكّت)، ولم يجعل توكيدًا لفظيًا للاختلاف بين (إذا) و(إذ)، فإذا للاستقبال، وإذ للمضي لتحقّق وقوع المستقبل. ويجوز جعله توكيدًا لفظيًا لـــ(يومئذ) بمعنى: إذ جيء بجهنّم. ويجوز تقدير (يوم إذا) في الموضعين، فنوّن (إذا) وحذفت ألفه، وكسر ذاله للساكن، ويناسب ذلك قوله: (إذا دكّت) "[3].

يلاحظ من خلال هذا التحليل النحويّ الذي وظّفه أطفيش لهذه الآية أنه أراد أن يصل به إلى صحّة المعنى دون أن يخرج عن قواعد الإعراب؛ إذ يرى أنّ كلمة (يومئذٍ) بدل من (إذا دكّت) [4]، مفسّرًا عدم جعلها توكيدًا لفظيًا بالاختلاف الحاصل بين (إذا) و(إذ)، فـــ(إذا) ظرف لما يستقبل من الزمان، على عكس (إذ) الذي يفيد تحقّق وقوع ذلك المستقبل، كما مرّ؛ غير أنه لم يمنع أن تكون هذه الكلمة توكيدًا لفظيًا لكلمة (يومئذٍ)، لتساويهما في دلالة (إذ) فيهما.

هذا ويعود بنا أطفيش مرّة أخرى في تحليله، ليجيز لنا أنّ تكون كلمة (يومئذٍ) توكيدًا لفظيًا لقوله (إذا دكّت)، محلّلاً تنوين العوض الحاصل في الكلمة، إذ

---

1 – وزّعتها، في الإحصاء، مع أنواع المنصوبات.
2 – الفجر: 23.
3 – تيسير التفسير: 217/16 وما بعدها.
4 – الفجر: 21. ونصّ الآية: ﴿كَلَّآ إِذَا دُكَّتِ ٱلْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا ﴿٢١﴾﴾.

أجاز في الكلمة المركّبة (يومئذٍ) تقدير: (يوم إذا)، فنوّن (إذا) مع حذف ألفه وكسر ذاله، فتناسب المعنى مع قوله: (إذا دكّت).

ومن هنا نتبيّن أن أقوم طريق سلكه أطفيش في الوقوف على معنى الآية توظيفه لعلم النحو، فقد بدا في تفسيره حريصًا على أن يكون المعنى واضحًا مكتملاً ، مستقصيًا بذلك كلّ وجوه الإعراب المناسبة لبيان معنى هذه الكلمة في الآية.

2- نعت المفعول به.

درس أطفيش التابع للمفعول به نعتًا في قوله تعالى: "فَأَخْرَجْنَا مِنْهُ خَضِراً نُّخْرِجُ مِنْهُ حَبّاً مُّتَرَاكِباً"[1]؛ مركّزًا على الجملة الفعلية التي تلت كلمة (خضرًا)، فجاء تحليله كالآتي:" الجملة نعت (خضرًا) لنيابة (خضرًا) عن (نباتًا) أو (شيئًا)، ولك طريق آخر، وهو أنه نعت ثان للمحذوف، أو مستأنفة"[2].

فقد خصّ أطفيش جملة (نخرج) وما يليها في الآية بمنعوتين اثنين؛ إمّا أن تكون نعتًا لما هو مذكور في الآية، أي نعتًا لكلمة (خضِرًا) النكرة، وإمّا أن تكون نعتًا لمحذوف قدّره (نباتًا) أو (شيئًا)؛ فيتعدّد بذلك النعت، وتصبح الجملة نعتًا ثانيًا، و(خضرًا) أوّلاً.

ويفهم من هذا التحليل أن أطفيش أجاز في المبتوع الوارد مفعولاً به أن يكون مذكورًا في الآية أو محذوفًا.

---

1 – الأنعام: 99.
2 – تيسير التفسير: 399/4.

كما يذهب في خاتمة تحليله إلى جواز أن تكون جملة (نُخرج) استئناف إخبار، فلا محلّ لها من الإعراب؛ وما قال به أطفيش من صحّة أن تكون هذه الجملة مستأنفة قال به أبو حيّان[1].

ويفسّر لنا الوقوف عند هذه الجملة دون غيرها أن دلالة الآية كلّها متوقفة عندها، فقد زادت سابقتها توضيحًا وإخبارًا، وبها تيسّر الوصول إلى ما أفادته هذه الآية من معنى.

3- نعت خبر كان.

جاءت دراسة نعت خبر كان عند أطفيش في (تيسير التفسير) حين وقف عند قوله تعالى:" وَكَانَ أَمْرُ اُ۬للَّهِ قَدَراً مَّقْدُوراً "[2]؛ فنجده قدّ ركزّ في تحليله النحويّ على بيان إعراب كلمة (مقدورًا)، قال:" (مقدورًا) تأكيد وهو نعت، كظلّ ظليل، وليل أليل، ويوم أيوم"[3].

فالحاصل في هذا التحليل أنّ كلمة (مقدورًا) وردت في الآية نعتًا لخبر كان (قدرًا)؛ وقد وظّف فيه أطفيش بعض الأمثلة الشبيهة بهذه الحالة، التي اشترك فيها النعت والمنعوت في لفظ واحد بصيغة مختلفة، كما هو مبيّن في النصّ الموظّف أعلاه.

وقدّر ابن عطية في كلمة (قدرًا) المنصوبة حذف مضاف[4]، بمعنى ذا قدرٍ.

فيكون بهذا التوظيف النحويّ الذي استعان به أطفيش عند تفسيره هذه الآية، وفي كلمة (مقدورًا) فضل وأثر، فقد أفاد النعت في الآية التأكيد لأمر الله وقدره.

---

[1] – **يراجع البحر المحيط: 597/4.**

[2] –.**الأحزاب: 38. ونصّ الآية:** ﴿مَّا كَانَ عَلَى اَ۬لنَّبِےٓءِ مِنْ حَرَجٍ فِيمَا فَرَضَ اَ۬للَّهُ لَهُۥ سُنَّةَ اَ۬للَّهِ فِے اِ۬لذِينَ خَلَوْاْ مِن قَبْلُۖ وَكَانَ أَمْرُ اُ۬للَّهِ قَدَراً مَّقْدُوراً ﴿٣٨﴾﴾.

[3] – **تيسير التفسير: 296/11.**

[4] – **يراجع: المحرر الوجيز: 75/12.**

4- **العطف على المفعول به.**

ومن أمثلته في (تيسير التفسير) ما ذكره أطفيش عند تفسير لقوله تعالى:"يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنَ اَسَاوِرَ مِن ذَهَبٍ وَلُؤْلُؤاً"[1]؛ معتمدًا على تحليل نحويّ دقيق، بدليل نصّه:"(لؤلؤًا) معطوف على المفعول الثاني في تلك الوجوه كلّها. وإن جعلنا (من) للابتداء لا للتبعيض، وعدّينا (يحلّى) لواحد، قدّرنا: يعطون لؤلؤًا"[2].

فنجده يرشّح في كلمة (لؤلؤًا) – التي صوّب تحليله نحوها- أن تكون معطوفة على المفعول الثاني، الذي عرض له وجهين اثنين، هما:

الأول:

أن يكون هذا المفعول الثاني محذوفًا، قدّره في الآية: حُليًّا، أو شيئًا، أو أساور؛ نعت بالجار والمجرور (من أساور).

الثاني:

أن تكون كلمة (أساور) مفعولا ثانيًا، ومنه (من) زائدة صلة في الإثبات، فالجرّ باللفظ لا بالمحلّ.

يذكر أن المفعول الأول وارد في الآية نائب فاعل، فالفعل المضارع (يُحلّى) جاء على صيغة المبني للمجهول.

وزاد أطفيش في خاتمة تحليله جواز أن يحمل نصب (لؤلؤًا) على إضمار فعل، قدّره: يعطون لؤلؤًا؛ واشترط في هذا الوجه أمرين اثنين: أن يكون حرف الجرّ (من) للابتداء لا للتبعيض، ويعدّى الفعل (يحلّى) لواحد فقط.

---

[1] - الحجّ: 23. ونصّ الآية: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُدْخِلُ الذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ الصَّالِحَاتِ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الاَنْهَارُ يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنَ اَسَاوِرَ مِن ذَهَبٍ وَلُؤْلُؤاً وَلِبَاسُهُمْ فِيهَا حَرِيرٌ﴾.

[2] - **تيسير التفسير: 385/9.**

واعتمد الزمخشري هذا الوجه من الإعراب في تفسيره لهذه الآية، فقدّر الفعل (يؤتون) [1]، أي: يُؤتَون لؤلؤًا.

والواضح من هذا النصّ أنّ أطفيش قد اختار توظيف النحو في تعامله مع الآية القرآنية المذكورة أعلاه عند كلمة (لؤلؤًا) لإفادة معنى الآية، فقد وقف من خلاله على وجوه الإعراب المتنوّعة الخاصّة بهذه الكلمة، والتي ساهمت في توضيح المعنى وتنوّعه.

5-البدل من المفعول به.

وقف أطفيش عند البدل من المفعول به في تفسيره لقوله تعالى: " كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ أَنَّهُۥ مَنْ عَمِلَ مِنكُمْ سُوٓءًۢا بِجَهَٰلَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنۢ بَعْدِهِۦ وَأَصْلَحَ فَإِنَّهُۥ غَفُورٌ رَّحِيمٌ "[2]؛ مركّزًا في توظيفه النحويّ على جملة (إنه غفور رحيم)، وأتى بتحليل نحويّ لها بدليل نصّه، كالآتي:" المصدر من (غفور رحيم) بواسطة (أنّ) بدل من (الرحمة) بدل مطابق، كأنه قيل: كتب على نفسه الغفران والرحمة لمن عمل سوءًا وتاب وأصلح"[3].

فقد قدّم أطفيش في هذا النصّ وجهًا واحدًا في إعرابه لجملة (إنه غفور رحيم)، وهو أنها واردة في محلّ نصب بدل من المفعول به (الرحمة)، مغفلاً بذلك تفسيره لجملة (أنه) وما يليها، مع أنها سبقت جملة إنّ واسمها وخبرها التي ركّز عليها في تحليله؛ على عكس ابن عطية الذي أتى بتحليل نحويّ مخالف لما وجدناه في (تيسير التفسير)، فقد ذهب في تفسيره للآية إلى أنّ جملة (أنه..) الأولى بدل من

---

[1] – **يراجع: الكشاف: 10/3، والبحر المحيط: 497/7.**

[2] – **الأنعام: 54. ونصّ الآية:** ﴿وَإِذَا جَآءَكَ ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِـَٔايَٰتِنَا فَقُلْ سَلَٰمٌ عَلَيْكُمْ كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ أَنَّهُۥ مَنْ عَمِلَ مِنكُمْ سُوٓءًۢا بِجَهَٰلَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنۢ بَعْدِهِۦ وَأَصْلَحَ فَإِنَّهُۥ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾.

[3] – **تيسير التفسير: 298/4.**

(الرحمة)، وجملة (إنه غفور رحيم) خبر لمبتدأ محذوف تقديره: فأمره أنه غفور رحيم؛ وبيّن أنّ ما ذهب إليه مذهب لسيبويه[1].

ويُفسّر إغفال أطفيش توظيف هذا الرأي في تفسيره بأمرين اثنين؛ إمّا أنه لم يطّلع على تفاسير غيره في تعامله مع الآية، وإمّا أنه اطّلع على هذا الرأي ولم يقتنع به، فلا حاجة له إلى توظيفه في تفسيره للآية.

وعلى كلّ، يبدو أن أطفيش من خلال هذا التوظيف النحويّ الذي وقف فيه عند هذا النوع من التوابع، بيّن به معنى الآية وتفسيرها، فقد أفادت هذه الآية أنّ الله تعالى غافر للذنب قابل للتوبة، مع التأكيد على ذلك، ففائدة توظيف البدل في الآية تأكيد للمعنى فيها.

6- البدل من اسم (إنّ).

درس أطفيش البدل من اسم (إنّ) في قوله تعالى: "جَنَّٰتِ عَدْنٍ مُّفَتَّحَةً لَّهُمُ ٱلْأَبْوَٰبُ"[2]، مستعينًا في تفسيره للآية بعلم النحو، فكان له التحليل الآتي:" (جنّات عدن)، بدل (مآب)، فالكسر في (جنّات) جرّ، أو بدل (حسن)، فالكسر علامة نصب، وعليه فإضافة (حسن) إلى (مآب) إضافة صفة لموصوف على حذف مضاف، أي: لمآبًا ذا حسن؛ أو يؤوّل (حسن) بالضمّ والإسكان مصدرًا بحسن بفتحتين وصفًا، وجاز عطف البيان في ذلك"[3].

---

[1] – يراجع: المحرّر الوجيز: 215/5. وق ذكر ابن عقيل هذا الوجه من الإعراب كذلك في تعامله مع الآية. يراجع: شرح ابن عقيل: 284/1.
[2] – ص: 50.
[3] – تيسير التفسير: 210/12.

يبدو أن ما يحرص عليه أطفيش في نصّه، تفسير حركة الكسر في كلمة (جنّات) بالرجوع إلى ما سبقها، وهو قوله تعالى: " هَٰذَا ذِكْرٌ وَإِنَّ لِلْمُتَّقِينَ لَحُسْنَ مَـَٔابٍ"[1].

فقد بيّن فيها وجهين من الإعراب، **الأوّل:**

أن يكون الكسر علامة جرّ، فيكون التابع في الآية بدلا من المجرور قبلها، وهو كلمة (مآب) المجرورة بالإضافة.

الثاني:

أن يكون الكسر علامة نصب، فالتابع هنا بدل من كلمة (حسن)، الواردة في الآية اسمًا لـــ(إنّ).

وقد ركّز أبو حيّان أيضًا في تفسيره للآية القرآنية على كلمة (جنّات)، غير أنّه فسّر حركة الكسر فيها نصبًا دون أن يذكر وجه الجرّ فيها؛ كما حرص على توضيح مسألة البدل من حيث وروده معرفة أو نكرة، قال:" فإن كان (عدن) علمًا، فبدل معرفة من نكرة؛ وإن كان نكرة، فبدل نكرة من نكرة"[2].

هذا وأجاز أطفيش في خاتمة تحليله، أن يكون التابع في هذه الآية عطف بيان، وهو ما ذكره الزمخشري[3]، فقد فسّر انتصابها على أنها عطف بيان بحسن مآب.

وردّ أبو حيّان ما زعمه الزمخشري، اعتمادا على رأي البصريين والكوفيين في دلك[1].

---

[1] – ص: 49.
[2] – البحر المحيط: 166/9.
[3] – الكشّاف: 378/3، والبحر المحيط: 166/9.

وما يقال عن هذا التوظيف النحويّ الذي خصّه أطفيش في الآية بكلمة (جنّات) إنّه كان مسلكًا خصبًا أفاد منه بشكل ملحوظ في كتابه (تيسير التفسير)، واستطاع أن يصل من خلاله إلى تفسير دقيق تيسّر به فهم الآية وتوجيه معناها.

المنصوبات	**عـــدد الآيات**	**جدول رقم 08: مواضع المنصوبات في كتاب (تيسير التفسير):** **الأجزاء والصفحات**
الحال	317	ج1ص38، 49- 50، 118، 193، 452. ج2ص19- 20،72، 98- 100، 153- 155، 192، 262- 263، 375، 402، 439- 440. ج3ص41- 42، 69، 121، 147، 164، 305، 388، 404، 520. ج4ص24، 80، 149-150، 294، 305، 310، 326، 329، 354، 417، 428، 446، 452، 453- 454، 457، 463، 469- 470، 474- 475، 484، 514- 515. ج5ص172، 249، 309، 341، 346، 350، 411. ج6ص112، 204- 205، 211، 225- 226،246- 248، 255، 276- 277، 280، 284، 320- 321، 323، 360- 361، 413، 417، 430، 441- 442، 444. ج7ص29، 54، 63، 81، 85، 234، 253- 254، 255، 301-302، 305، 309، 318، 365، 366، 379، 384، 387، 436- 437. ج8ص79، 142، 171،177، 180، 181، 187،193، 211، 240، 273، 293، 336، 354، 415، 434، 441. ج9ص12- 13، 21، 26، 46، 49،50-51، 69- 70، 109، 133، 138- 139، 143، 197، 212- 213،214 - 215، 237،253- 254، 255، 264، 280، 287- 288، 290- 291، 296- 297، 303- 304، 347، 372- 373، 387، 398، 400، 425، 430-

[1] – قال: " وأما انتصابها على أنها عطف بيان، فلا يجوز، لأن النحويين في دلك على مدهبين، أحدهما أن دلك لا يكون إلا في المعارف، فلا يكون عطف البيان، إلا تابعا لمعرفة، وهو مدهب البصريين. والثاني أنه يجوز ان يكون في النكرات، فيكون عطف البيان تابعا لنكرة، كما تكون المعرفة فيه تابعة لمعرفة، وهدا مدهب الكوفيين، وتبعهم الفارسي. وأما تخالفهما في التنكير والتعريف فلم يدهب إليه أحد سوى هدا المصنف". البحر المحيط : 166/9.

		431. ج10ص28، 40- 41، 48، 143، 167، 179- 181، 381- 383، 384- 385، 393، 425. ج11ص15- 16، 39، 55، 57، 105، 112، 113، 118، 120، 122، 131، 138، 141، 155-156، 163، 173- 174، 184-185، 215- 217، 257- 258، 260- 261، 275، 307، 326- 328، 350، 375- 376، 383، 404، 433، 440، 442- 444، 471- 472، 489- 490. ج12ص52، 59- 60، 94، 117، 123، 124،128- 129، 134، 159، 163- 164، 170، 175، 181، 210، 211، 212، 213- 214، 232- 234، 244، 293-294، 299، 325- 326، 328- 330، 341، 347، 361، 364، 383، 395، 403، 404، 406، 428، 443. ج13ص32- 34، 35- 36، 47، 55، 65-66، 71، 106- 107، 147، 154، 176، 177، 182، 193، 201- 202، 210، 217، 248، 254، 258- 259، 324، 368، 371. ج14ص15، 28، 39، 40، 58، 128، 183- 184، 187، 189، 193، 333، 335-، 336، 377، 459، 460. ج15ص09- 11، 35، 51، 57، 65، 67، 111، 169، 173، 176، 189، 197، 231، 243- 244، 248، 277، 287، 288، 340، 387، 400، 416، 426، 440، 445، 452، 455، 464. ج16ص21، 27، 53، 58، 104، 120، 136، 148، 170، 175، 196، 246، 256، 266، 286- 287، 295، 303، 314- 315، 323، 330، 343، 372، 375، 412، 422، 430.
التمييز	19	ج2ص19-20. ج3ص316. ج4ص78- 79، 469- 470. ج5ص187. ج6ص112- 114. ج8ص142، 178، 440. ج9ص31-32. ج12ص325-326، 353- 354، 406. ج13ص72-73، 248. ج14ص187. ج15ص340، 400. ج16ص343.
المستثنى	24	ج3ص316، 342، 404. ج5ص398- 399. ج6ص270. ج7ص54، 366، 380- 381. ج10ص317، 367. ج11ص36- 37، 326-328، 350، 404.

		ج12ص182– 183. ج13ص65–66، 120، 132–133. ج14ص276. ج16ص21، 198، 256، 288.
خبر كان وأخواتها	21	ج1ص429– 430. ج4ص194. ج5ص10. ج6ص343. ج8ص178، 261، 293، 354. ج10ص41. ج11ص100– 101، 260– 261، 296. ج12ص 100–101. ج14ص60. ج15ص15، 272، 445، 455. ج16ص321، 430.
خبر الحروف العاملة عمل ليس	04	ج1ص217. ج10ص230. ج12ص 163– 164. ج15ص278.
خبر أفعال المقاربة	04	ج1ص144. ج8ص192. ج13ص306. ج15ص164.
اسم إنّ وأخواتها	19	ج2ص269، 291. ج5ص388– 389. ج6ص353–354، 433. ج7ص389. ج8ص88. ج9ص176، 379، 424، 425. ج12ص181، 210، 213– 214. ج13ص177. ج15ص69، 335. ج16ص24.
اسم لا النافية للجنس	05	ج6ص368–369، 402–403. ج12ص163– 164، 215. ج13ص60– 61.
التوابع في حالة النصب		وزّعتها، في الإحصاء، مع أنواع المنصوبات.

الفصل الرابع

اختلف النّحويّون في عرض وجوه الخفض[1] وحصرها، فمنهم من قسّم المجرورات قسمين اثنين[2]: مجرورًا بالحرف، ومجرورًا بالإضافة، وعنهما يقول **عمر بن ثابت الثّمانينيّ**: "اعلم أنّ الجرّ يكون في الكلام من وجهين، أحدهما بحرف جرّ، والثّاني باسم ينوب عن حرف الجرّ"[3]. ومنهم من جعلها ثلاثة[4]، وقليل من فصّلها تسعة[5].

وقد اعتمدت في دراستي للمجرورات التّقسيم الآتي:

1- الاسم المجرور بالحرف.
2- الاسم المجرور بالإضافة.
3- الاسم المجرور بالمجاورة.
4- التّوابع في حالة الجرّ.

لم يكن للمجرورات في **(تسييرالتّفسير)** نصيب أكبر مقارنة بما أحصيناه عن المرفوعات والمنصوبات؛ فمن استقرائي للنّصوص النّحويّة التي وظّفها أطفيّش في تفسيره للآيات القرآنيّة، وقفتُ عند مئتي موضع وسبع وعشرين آخر (227)[6]، وذلك في مختلف أجزاء كتابة؛ واكتفيت بالتّمثيل لِمالَه صلة بالأثر. وأبدأ بالمجرور بالحرف.

---

[1]– الخفض من عبارات الكوفيّين، والشّائع عند البصريّين الجرّ. الأشباه والنّظائر:86/2، وشرح المفصّل:123/2.

[2]– يراجع المقتضب: 136/4، والأصول في النّحو: 408/1، والإيضاح العضديّ: 251/1، وشرح ملحة الإعراب: 124، وشرح قطر النّدى: 234، والفوائد والقواعد: 332.

[3]– الفوائد والقواعد: 332.

[4]– قسم يُجَرّ بالحرف، وقسم يُجَرّ بالإضافة، وقسم يُجَرّ بالتّبعيّة. يراجع ارتشاف الضّرب: 426/2، والكواكب الدّرّيّة: 259/2، وشرح جمل الزّجّاجيّ: 476/1، وجامع الدّروس العربيّة: 167/3.أو مجرور بالحرف، ومجرور بالإضافة، ومجرور بمجاورة مجرور؛ بإرجاع الجرّ في باب التّوابع إلى الجرّ بالحرف والجرّ بالإضافة. يراجع شرح شذور الذّهب: 285.

[5]– فصّل الخليل بن أحمد الفراهيديّ وجوه الخفض تسعة: خفض بـــ(عن) وأخواتها، وخفض بالإضافة، وخفض بالجوار، وخفض بالبنية، وخفض بالأمر، وخفض بـــ (حتّى) إذا كانت على الغاية، وخفض بالبدل، وخفض بـــ(منذ) الثّقيلة، وخفض بالقسم. انظر الجمل في النّحو. ط1: 172، والمحلىّ، صنّفه: أبو بكر أحمد بن الحسن بن شقير النّحويّ البغداديّ (تـــ 317هــ)، تحقيق: د. فائز فارس. مؤسّسة الرّسالة، دار الأمل. ط1 (1987م)ص 146.

[6]– يراجع الجدول ص من هذه الرّسالة.

أوّلا: المجرور بالحرف. أحصيت له في كتاب (تسيير التّفسير) مئة وإثنين وثمانين (182) موضعًا1، وآخذ منه:

الجرّ بـــ (حتّى):

وقف أطفيّش عند المجرور بـــ (حتّى) في تفسيره لقوله تعالى:

﴿وَعَلَى ٱلثَّلَٰثَةِ ٱلَّذِينَ خُلِّفُواْ حَتَّىٰٓ إِذَا ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ ٱلْأَرْضُ﴾[1]، **مركّزًا في تحليله النّحويّ** على كلمة (إذَا)، ما نصّه: "(إذَا)، خرجت عن الشّرط ونصب الظّرفيّة إلى الجرّ بـــ (حتّى)، أو (ثُمَّ) زائدة في جوابها بعدُ وهو ضعيف؛ أو جوابها يقدَّر بعد (لِيَتُوبُوا) هكذا: تنشرح أنفسهم"[2].

فالظّاهر أنّ أطفيّش يرجِّح في نصّه أنّ (حتّى) وردت في هذه الآية حرف جرّ، فدلّت على انتهاء الغاية[3]؛ وبالتّالي تجرّدت (إذا) من الشّرط لتصبح دالّة على ما انتهى الأمر عنده. وعن هذا الرّأي يقول **أبوحيّان:** " من زعم أنّ (إذا) بعد (حتّى) قد تجرَّد من الشّرط وتبقى لمجرّد الوقت، فلا تحتاج إلى جواب بل تكون غاية للفعل الذي قبلها وهو قوله: خُلِّفوا"[4].

ولا يختلف تفسير أطفيّش عمّا جاء به كلّ من **ابن عطيّة**[5] **والألوسيّ البغداديّ**[6]، فقد ذهبا إلى أنّ ظاهر قوله تعالى: ﴿ حَتَّى إِذَا ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ الأَرْضُ ﴾

---

[1]- **التّوبة: 118، وتتمّة الآية:** (بِمَا رَحُبَتْ وَضَاقَتْ عَلَيْهِمْ أَنفُسُهُمْ وَظَنُّوٓاْ أَن لَّا مَلْجَأَ مِنَ ٱللَّهِ إِلَّآ إِلَيْهِ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ لِيَتُوبُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ ﴿١١٨﴾).

[2]- **تسير التفسير 163/6.**

[3]- **اشترط النّحويّون في (حتّى) التي في معنى (إلى) أن يكون مجرورها آخر جزء من الشيء أو ما يلاقي آخر جزء منه، لأنّ (حتّى) للغاية، والدّلالة على أحد طرفي الشّيء، فلا يكون طرف الشّيء من غيره، يراجع المقتضب: 37/2، والأصول في النّحو: 424/1، وشرح التّسهيل: 166/3، وارتشاف الضّرب: 466/2 وما بعدها، وهمع الهوامع: 340/2، وشرح جمل الزّجّاجيّ: 515/1، والمفصّل: 283 وما بعدها، وأوضح المسالك: 43/3، والصّفوة الصّفيّة في شرح الدّرّة الألفيّة:273/1،وجامع الدّروس العربيّة: 176/3.**

[4]- **البحر المحيط: 520/5.**

[5]- **يراجع المحرَّر الوجيز: 72/7.**

[6]- **يراجع روح المعاني :مج 6، 58/11.**

غاية للتّخليف، بمعنى تأخير أمرهم الذي هو قبول العذر إلى أن ضاقت عليهم الأرض.

ويبدو أنّ أطفيّش لم يكتف بهذا التّوجيه الإعرابيّ الذي سار عليه أغلب المفسِّرين أثناء تفسيرهم لهذه الآية، بل رجع في نصّه إلى جواز إبقاء (إذا) دالةً على معنى الشّرط؛ فرشَّح أن يكون جوابها مذكورًا في الآية، اختاره بعد (ثُمَّ) على أن تكون زائدة، وهو قوله:" تَابَ عَلَيْهِمْ "، كما رشَّح أيضًا أن يقدَّر لها جوابٌ بعد الفعل (لِيَتُوبُوا)، فكان جملة: تنشرح أنفسهم. واعتمادًا على هذا الرّأي، يتغيّر معنى (حتّى) في الآية.

ويبقى هذا التّوظيف النّحويّ الذي جاء به أطفيّش في كتابه(**تيسير التّفسير**) مفيدًا لمعنى الآية وفهمها، فدلالة الآية كلّها متوقفة عند كلمة (إذا) التي كان يرمي أطفيّش من خلال تحليله لها إلى إظهار رحمته تعالى وقبوله توبةَ عبده يوم يدرك أنّه لا ملجأ منه إلاّ إليه.

هذا ويمكن لنا أن نلمح وقوف أطفيّش مرّة أخرى عند كلمة (إذضا) تاليةً لــ (حَتَّى) في تفسيره لقوله عزّ وجلّ: ﴿ حَتَّى إِذَا جَآءَ امْرُنَا ﴾[1]؛ إذ حرص هنا على توظيف النّحو عند هذه الكلمة بالذّات للتّعبير عن معنى الآية وتفسيرها، فكان نصّه كالآتي: "سواء جعلنا (حتّى) جارّة لــ (إذا) وهو مرجوح، أو ابتدائيّة، والابتدائية لا تخلو من غاية كالجارّة، فإنّ بين المفرَّع والمفرَّع عليه تناهيا برجوع المفرَّع إلى المفرَّع عليه"[2].

يبدو أنّ أطفيّش أجاز في تفسيره للآية الكريمة وجهين من الإعراب، خصّهما بــ (حتّى)؛

---

[1]– **هود: 40. وتتمّة الآية:** (وَفَارَ اُ۬لتَّنُّورُ قُلْنَا اَ۪حْمِلْ فِيهَا مِن كُلِّ زَوْجَيْنِ اِ۪ثْنَيْنِ وَأَهْلَكَ إِلَّا مَن سَبَقَ عَلَيْهِ اِ۬لْقَوْلُ وَمَنَ ـامَنَّ وَمَآ ءَامَنَ مَعَهُۥ إِلَّا قَلِيلٌ ﴿٤٠﴾).

[2]– **تيسير التّفسير: 393/6.**

الأوّل: أن تكون حرف جرّ، فتكون في معنى (إلى) دالّة على انتهاء الغاية، لقوله: ﴿وَيَصْنَعُ ٱلْفُلْكَ﴾[1]؛ ويفسَّر المعنى: كان يصنعها إلى أن جاء وقت الموعد.

أمّا **الثّاني:** فحرف ابتداء[2]، يستأنَف بعده فلا يعمل فيه شيئًا، وقد دخل هنا على الشّرط وجوابه. وبدأ بهذا الوجه **الزّمخشريّ**[3].

ويفسَّر ترشيح أطفيّش لهذين الوجهين دون الوقوف عند وجه واحد من الإعراب، بأنّهما لا يؤثّران على المعنى المراد في الآية، وإن اختلفا من حيث الوظيفة، فحرف الجرّ عاملٌ فيما بعده، على عكس حرف الابتداء الذي لا عمل له؛ ومع ذلك يشتركان في الدّلالة على معنى واحد للآية، بدليل ما وظّفه في نصّه بقوله: "والابتدائيّة لا تخلو من غاية كالجارّة".

وما قال به أطفيّش من جواز أن تكون (حتّى) حرف جرّ وحرف ابتداء، قال به **الألوسيّ البغداديّ**[4].

حذف الجارّ والمجرور:

وقف أطفيّش عند الجارّ والمجرور محذوفين في قوله تعالى: ﴿وَءَاتَىٰكُم مِّن كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ﴾[5]؛ معتمِدًا التّحليلَ النّحويّ الآتي: " قد أُجيزَ زيادة (مِنْ)، فـــ (كُلُّ) مفعول لـــ (آتَاكُمْ)، والجارّ والمجرور محذوفان، أي آتاكم من كلّ ما سألتموه

1- هود: 38.

2- (حتّى) تستعمَل على ثلاثة أضرب: ضرب تكون فيه غاية بمنزلة (إلى) فتجرّ ما بعدها، وضرب تكون فيه بمنزلة (الواو) فيشترك ما بعدها في إعراب ما قبلها من رفع ونصب وجرّ، وضرب تكون فيه حرفا تقطع به الكلام عمّا قبلها.يراجع الإيضاح العضديّ: 257/1، وشرح التّسهيل: 166/3، وشرح جمل الزّجّاجيّ: 540/1، وارتشاف الضّرب: 466/2، والفوائد والقواعد: 346، وشرح ملحة الإعراب: 126 وما بعدها.

3- انظر الكشّاف: 269/2.

4- يراجع روح المعاني: مج 6، 339/12.

5- إبراهيم: 34. وتتمّة الآية: ﴿وَإِن تَعُدُّواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ لَا تُحْصُوهَآ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَظَلُومٞ كَفَّارٞ﴾

من الله، أو سألتموه الله، أو الهاء لله فيكون الرّابط محذوفًا هو ضمير الشّيء المطلوب، أي سألتموه إيّاه"[1].

فالواضح من هذا النّص أنّ أطفيّش في اختياره توظيفَ النّحو في تعامله مع الآية القرآنيّة المذكورة أعلاه، قد حرص فيه على تعيين الجارّ والمجرور المحذوفين برأيه لإفادة معنى الآية؛ مشيرًا في تحليله النّحويّ إلى جواز زيادة (مِنْ)، وهو ما وظّفه **أبوالبقاءالعكبريّ**[2] في إعرابه لهذه الآية، على عكس **الزّمخشريّ**[3] الذي اختار أن تكون (مِنْ) أصليّة أفادت التّبعيضَ.

والملفت أنّ ما تناوله أطفيّش في تفسيره كان توظيفًا بسيطًا، إذا ما قارنّاه بما تناولته بعض كتب التّفسير[4] التي وقف فيها أصحابها عند وظيفة (مَا) في الآية، والتي لها أثر بليغ في تحديد معنى الآية وتفسيرها، فأجازوا فيها أن تكون بمعنى (الذي) أي موصولة؛ أو أن تكون مصدريّة، أو نافية. وهذا ما لم يتناوله أطفيّش، فربّما أراد أن يقف على جانب آخر مخالِف لما أورده غيره، فكان ما وقف عنده لا يطلب بالضّرورة توضيحًا نحويًّا.

تقدير حرف الجرّ:

يكاد النّحويّون يجمعون على أنّ حذف حرف الجرّ مطّرد مع (أنْ) و (أنَّ)[5]؛ وما جاء من غير ذلك محمول على السّماع، فيجوز إسقاط حرف الجرّ، ونصب

---

[1]- تيسير التّفسير: 321/7.

[2]- يراجع إملاء ما منّ به الرّحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن، تأليف: أبي البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبريّ (تـ 616هـ)، تصحيح وتحقيق: الأستاذ إبراهيم عطوة عوض. شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابيّ الحلبيّ وأولاده بمصر. محمود نصّار الحلبيّ وشركاه خلماد. ط1 (1961م): 69/2.

[3]- يراجع الكشّاف: 379/2.

[4]- كالكشّاف: 379/2، والبحر المحيط: 440/6، والمحرّر الوجيز: 249/8.

[5]- يفصّل حذف حرف الجرّ قياسًا في مواضع كثيرة، منها:

أ- قبل (أنْ)، نحو قوله تعالى: " وَعَجِبُوا أَنْ جَاءَهُمْ مُنْذِرٌ مِنْهُمْ"، أي: لأن جاءهم.

ب- قبل (أنّ)، نحو قوله تعالى: " شَهِدَ اللهُ أَنَّهُ لاَ إِلَهَ إِلاَّ هُوَ"، أي: شهد بأنّه.

المجرور بعد حذفه تشبيهًا له بالمفعول به، على ما يسمّى " نزع الخافض"، أي: الاسم الذي نُصِب بسبب حذف حرف الجرّ؛ ويتردّد هذا النّوع كثيرًا باسم "الحذف والإيصال"، ويراد به حذف الجارّ وإيصال الفعل إلى ما نصب على نزع الخافض بنفسه بلا واسطة[1].

ومن أمثلة تقدير أطفيّش حرفَ الجرّ في (**تيسير التّفسير**) تفسيره لقوله عزّ وجلّ: ﴿سَنُعِيدُهَا سِيرَتَهَا ٱلأُولَىٰ "[2]؛ فنجده قد وجّه التّوظيف النّحويّ لتفسير هذه الآية إلى ضمير (الهاء) ولفظة (سِيرَة)، مقدِّمًا تحليله الآتي: " (سِيرَتَهَا)، مفعول ثان لـــ (نُعِيدُ) مضمَّنًا معنى (نُعْطِي)، أو بدل اشتمال. أو يقدَّر الجارّ، أي سنعيد إليها، أو سنعيد لها، أو سنعيدها إلى سيرتها الأولى"[3].

فنتبيّن من هذا النّصّ كيف يعتمد أطفيّش التّحليل النّحويّ هنا أساسًا ينطلق منه في تفسير الآية، فقد رشَّح فيه تقدير حرف الجرّ، وذلك في موضعين اثنين،

ج- قبل (كَيْ) النّاصبة للمضارع، نحو قوله عزّ وجل:" فَرَدَدْنَاهُ إِلَى أُمِّهِ كَيْ تَقَرَّ عَيْنُهَا"، أي: لكي تقرّ.

د- قبل لفظ الجلالة في القسم، نحو: الله لأخدمنّ الأمّة خدمةً صادقةً، أي: والله.

هـــ- قبل مميّز (كَمْ) الاستفهاميّة، إذا دخل عليها حرف الجرّ، نحو: بكم درهم اشتريت هذا الكتاب؟ أي: بكم من درهم. والفصيح نصبه على التّمييز، نحو: بكم درهمًا اشتريته؟.

و- بعد كلام مشتمل على حرف جرّ مثله، وذلك في خمس صور: =

1. **بعد جواب استفهام، نحو: ممّن أخذت الكتاب؟ فيقال: خالدٍ، أي: من خالد.**
2. **بعد همزة الاستفهام، نحو: مررت بخالد، فيقال: أخالدٍ بن سعيد؟ أي: بخالدٍ بن سعيد؟.**
3. **بعد (إنْ) الشّرطيّة، نحو: اذهب بمن شِئْتَ، إنْ خليلٍ وإنْ حسنٍ، أي: إنْ بخليلٍ وإنْ بحسنٍ.**
4. **بعد (هلاّ)، نحو: تصدّقت بدرهم، فيقال: هلاّ دينارٍ، أي: هلاّ تصدّقت بدينارٍ.**
5. **بعد حرف عطف متلوّ بما يصحّ أن يكون جملة، لو ذكِر الحرف المحذوف، نحو: لخالدٍ دارٌ، وسعيدٍ بستانٌ، أي: ولِسعيدٍ بستانٌ. جامع الدّروس العربيّة: 193/3 وما بعدها، ويراجع شرح شذور الذّهب: 290 وما بعدها.**

[1]- **يراجع جامع الدّروس العربيّة: 195/3 وما بعدها، وشرح شذور الذّهب: 290.**

[2]- **طه: 21. ونص الآية: ﴿قَالَ خُذْهَا وَلَا تَخَفْ سَنُعِيدُهَا سِيرَتَهَا ٱلأُولَىٰ ﴿٢١﴾﴾.**

[3]- **تيسير التّفسير: 137/9.**

الأوّل: أن يكون الجارّ قبل كلمة (سيرة)، فالكثير في إعراب (سيرتها) النّصب على نزع الخافض[1]، والتّقدير: إلى سيرتها أو لسيرتها.

أمّا **الثّاني:** فهو الجديد الذي وقف عنده أطفيّش، بتقديره حرفَ الجرّ قبل ضمير (الهاء) في (سَنُعِيدُهَا)، على خلاف كتب التّفسير الأخرى التي أجمعت على تقدير حرف الجرّ قبل كلمة (سيرة)، كما هو مبيَّن في الموضع الأوّل.

والنّظر فيما أسهمه التّوظيف النّحويّ لدى أطفيّش في هذه الآية، يجعلنا نقول إنّه كان إسهامًا ضروريًّا وهادفًا، فقد كان يهدف من خلاله إلى أنّ هذه الأوجه الإعرابيّة التي اعتمدها في تحليله كلُّها تشترك في الدّلالة على معنى واحد لهذه الآية القرآنيّة.

ومن جملة أيضًا ما ورد عن الشّيخ أطفيّش في تقديره لحرف الجرّ، ما وجدناه عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿ تَبَرَّأْنَآ إِلَيْكَۖ مَا كَانُوٓاْ إِيَّانَا يَعْبُدُونَ ﴾[2]؛ إذ

نجده يسلّط ضوء البحث النّحويّ صوب هذه الآية في لفظة (مَا)، قائلاً: "قيل: (مَا) مصدريّة على تقدير حرف الجرّ، والمصدر متعلّق بقوله (تَبَرَّأْنَا إِلَيْكَ)، أي: تبرّأنا إليكَ من كونهم يعبدوننا "[3].

يظهر أنّ أطفيّش اعتمد في نصّه رأي غيره في تفسير هذه الآية، وهو جعْل (مَا) مصدريّة متّصلة بقوله تعالى: ﴿ تَبَرَّأْنَا ﴾، مع تقدير حرف الجرّ (مِنْ)، وقد دلّ على ذلك قوله: (قيل).

---

[1]– **يراجع البحر المحيط: 324/7، وروح المعاني: مج 8، 688/16، ومعاني القرآن وإعرابه: 289/3، وإعراب القرآن، لأبي جعفر النّحّاس: 26/3.**

[2]– **القصص: 63. ونص الآية:**(قَالَ ٱلذِينَ حَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلْقَوْلُ رَبَّنَا هَـٰٓؤُلَآءِ ٱلذِينَ أَغْوَيْنَآ أَغْوَيْنَـٰهُمْ كَمَا غَوَيْنَاۖ تَبَرَّأْنَآ إِلَيْكَۖ مَا كَانُوٓاْ إِيَّانَا يَعْبُدُونَ ﴿٦٣﴾)

[3]– **تيسير التّفسير: 15/11.**

فرجعت بذلك إلى كتب التّفسير، ووجدت **للألوسيّ البغداديّ**[1] إشارةً إلى هذا الرّأي، غير أنّ توظيفه له جاء على طريقة أطفيّش، أي بقرينة (قيل).

كما يلاحَظ أيضًا أنّ هذا التّحليل النّحويّ الذي خصّه أطفيّش بالآية الكريمة اكتفى فيه بتوظيف هذا الرّأي فقط، فلم يشر إلى جواز أن تكون (مَا) نافية في الآية، كما فعل **أبوحيّان**[2]الذي أقرّها حين قدَّر جارًّا ومجرورًا هو (مِنْهُمْ).

وبرأيي، لا يُعَدّ هذا إغفالاً منه، فيبدو أنّ أطفيّش خصّ تحليله بهذا الوجه فقط لِمَا يراه في الوجه الآخر من بساطة و وضوح؛ فالقارئ للآية الكريمة يدرِك في البداية أنّ (مَا) نافية، دون أن يرشّحها مصدريّة.

وما نخرج به من خلال هذا التّوظيف النّحويّ، القول بأنّ اهتمام أطفيّش ببيان محلّ (مَا) من الإعراب، قد كشف لنا أنّ تفسير الآية كلّه مبنيّ على دلالة (مَا) فيها، فأنْ تكون للنّفي ليس كأنْ تكون مصدريّة.

(مِنْ) اسم بمعنى (بعض):

من المعاني التي تفيدها (مِنْ) في الكلام الدّلالة على التّبعيض، فتكون كذلك إذا أخرجت قليلاً من كثير؛ وهي تتّصل بالمبعض لا بالبعض الذي أخرجْته[3]. كما تصنَّف أيضًا مع قسم حروف الجرّ الملازمة للحرفيّة[4].

لقد تناول أطفيّش دراسة حرف الجرّ (مِن) في مواضع كثيرة من كتابة **(تيسيرالتّفسير)**، وفي معانٍ مختلفة، غير أنّ ما وجدت فيه ضرورة الوقوف عنده ما

---

[1]- انظر روح المعاني: مج 10، 405/20.
[2]- يراجع البحر المحيط: 318/8.
[3]- يراجع المقرّب: 272، وحاشية الصّبّان: 302/2، وارتشاف الضّرب: 442/2، والفوائد والقواعد: 335، وأوضح المسالك: 20/3، وجامع الدّروس العربيّة: 172/3.
[4]- قسّم ابن عصفور حروف الجرّ بالنّظر إلى استعمالها حرفاً وغيره، أربعة أقسام:
أ- ما يُستعمَل حرفًا واسمًا، وهو: مُذْ، ومُنْذُ، وعَنْ.
ب- ما يُستعمَل حرفًا وفعلاً، وهو: حَاشَا، وخَلاَ، وعَدَا.
ج- ما يُستعمَل حرفًا، واسمًا، وفعلاً، وهو: عَلَى.
د- ما يُستعمَل حرفًا فقط، وهو ماعدا ذلك. يراجع المقرّب: 266-270، وشرح جمل الزّجّاجيّ: 487/1-496، وجامع الدّروس العربيّة: 168/3.

جاء به في تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَأَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَخْرَجَ بِهِۦ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ رِزْقاً ﴾[1]؛ حين جوَّز أن تكون (مِن) الثانية اسمًا، فخصّها بالتّحليل النّحويّ الآتي:

"(مِنَ الثَّمَرَاتِ) حال من (رِزْقًا). و (مِنْ) للتّبعيض أو للبيان، و (رِزْقًا) مفعول به؛ أو (مِنْ) اسم بمعنى (بعض) مفعول به، و (رزقًا) حال من (مِن)"[2].

فنراه يشير في نصّه الموظّف أعلاه إلى أنّ (مِن) أفادت معنيين في الآية الكريمة، منهما الدّلالة على التّبعيض؛ ليعود في الختام ويرشّحها اسمًا بمعنى (بعض)، فتُنصَب على المفعوليّة.

والسّؤال الذي يستوجب منّا طرحه: هل يجوز في (مِن) الاسميّة؟.

يبدو لي من خلال ما رجعت إليه من كتب النّحو التي تناولت معاني (مِن) في الكلام، أنّ علامتها أن يصحّ أن يخلفها (بعض) إذا أفادت التّبعيض طبعًا. وأرى أن يكون هذا في القراءة فقط، لا في الإعراب، كما قرأ ابن مسعود ـــ رضي الله عنه ـــ قوله تعالى: ﴿ حَتَّى تُنفِقُوا مِمَّا تُحِبُّون ﴾[3] بـــ (بعض) بدل (مِن)، أي: بعض ما تحبّون.

وقد زاد **أبو** البقاء **العكبريّ**[4] احتمال أن تفيد (مِن) في هذه الآية ابتداء الغاية؛ وردّه **الألوسيّ البغداديّ** بقوة، قائلاً:" واحتمال جعلها ابتدائيّة بتقدير: من ذكر الثّمرات، أو تفسير الثّمرات بالبَذر تعسّف لا ثمرة فيه"[5].

1- **البقرة: 22. ونصّ الآية:** ﴿ٱلَّذِے جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ فِرَٰشاً وَالسَّمَآءَ بِنَآءً وَأَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَخْرَجَ بِهِۦ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ رِزْقاً لَّكُمْ فَلَا تَجْعَلُواْ لِلهِ أَندَاداً وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾

2- **تيسير التّفسير: 38/1.**

3- **آل عمران: 92. يراجع أوضح المسالك: 20/3، وحاشية الصّبّان: 302/2.**

4- **انظر إملاء ما منّ به الرّحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن: 24/1.**

5- **روح المعاني: مج1، 273/1.**

وعلى كلّ نقول إنّ توظيف الشّيخ أطفيّش للنّحو في هذه الآية بوقوفه عند المعنى الذي أفادته (مِنْ) مع مجرورها، لِمالَها من إسهام في تنوّع المعنى، فدلالتها على التّبعيض تتناسب مع لفظتي (ماء) و (رزق) اللّتين قُصِد بتنكيرهما معنى البعضيّة، لأنّ الماء لم ينزّل من السّماء كلّه، كما لم تخرج الثّمرات كلُّها، ولم يُجعَل الرّزق كلّه في الثّمرات. وهي بهذا المعنى لا تختلف كثيرا عن دلالتها على البيان، فالمعنيان متقاربان في الآية.

ويتأكّد توظيف أطفيّش حرفَ الجرّ (مِنْ) الدّالّ على التّبعيض اسمًا، في تفسيره لقوله تعالى:﴿ فَلَمَّآ ءَاتَىٰهُم مِّن فَضْلِهِۦ بَخِلُواْ بِهِۦ وَتَوَلَّواْ وَّهُم مُّعْرِضُونَ ﴾[1]؛

إذ استعان هنا بعلم النّحو، قائلاً: "(مِن) للابتداء، ولو جعلناها تبعيضيّة وقلنا (مِن) التّبعيضيّة اسم لكانت مفعولاً لـــ (آتَى)، وعادت إليه الهاء، ويجوز عودها إلى (فَضْلِهِ) العامّ المذكور مرادًا بها الفضل الخاصّ، وهو ما أعطاه الله على طريق الاستخدام."[2]

فنتبيّن من هذا النّصّ كيف يعتمد أطفيّش التّحليل النّحويّ هنا أساسًا ينطلق منه في تفسير الآية؛ كما نجده أيضا في تحليله حريصًا على النّظر إلى صحّة المعنى، فالتّوظيف النّحويّ الذي أتى به في تفسيره لا يختلف عن سابقه، إذ ركّز فيه على معنى (مِن) ومجرورها في الآية القرآنيّة.

المجرور بعد واو رُبَّ:

---

[1] – التّوبة: **76**.
[2] – تيسير التّفسير: **89/6**.

من حروف الجرّ التي لا تحتاج إلى متعلّق، حرف الجرّ الشّبيه بالزّائد (رُبَّ)[1]، وممّا يختصّ به هذا الحرف عند النّحويّين، أنّه لا يقع إلاّ في صدر الكلام، ويدخل على نكرة يلزمها أن تكون موصوفة بمفرد أو بجملة فعليّة أو اسميّة[2].

وحكم المجرور به إذا لم يتّصل به (مَا) الكافة، الرّفعُ محلاً على الابتداء، إلاّ إن كان بعده فعل متعدّ لم يستوف مفعوله، فيُنسَب محلاً على أنّه مفعول به للفعل بعده.

لم يقف الشّيخ أطفيّش على هذا النّوع من حروف الجرّ في **(تيسيرالتّفسير)** إلاّ في موضع واحد، نجده عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَأُخْرَىٰ لَمْ تَقْدِرُواْ عَلَيْهَا قَدْ أَحَاطَ ٱللَّهُ بِهَا﴾[3]؛ مركّزًا على لفظة (أُخْرَى) التي تلت حرف الواو، فأتى لها بتحليل نحويّ، هذا نصّه: "(أُخْرَى) مبتدأ موصوف بما بعده، والخبر (قَدْ أَحَاطَ اللّهُ بِهَا). أو مبتدأ مجرور بعدوا و (رُبَّ) المقدَّر خبره ما بعده. أو ما بعده نعت، والخبر (قَدْ أَحَاطَ اللّهُ بِهَا)، ونعَتَ (أُخْرَى) بقوله (لَمْ تَقْدِرُوا عَلَيْهَا)"[4].

---

[1]- من مسائل الخلاف بين البصريّين والكوفيّين (رُبَّ)، فهي حرف عند البصريّين، واسم عند الكوفيّين؛ غير أنّ حرفيّتها عند النّحويّين أصحّ، وذلك لخلوّها من علامات الأسماء، ومساواتها الحرف في الدّلالة على معنى في مسمّى غير مفهوم جنسه بلفظها، بخلاف أسماء الاستفهام والشّرط، فإنّها تدلّ على معنى في مسمّى مفهوم بلفظها؛ كما أنّها لا تولّى الأفعال. يراجعالأصول في النّحو: 416/1، وشرح التّسهيل: 175/3، وارتشاف الضّرب: 455/2، وهمع الهوامع: 346/2.

[2]- يراجع المقتضب: 139/4 وما بعدها، والإيضاح العضديّ: 253/1، والأصول في النّحو: 416/1-419، والمفصّل: 286، والمقرّب: 266، وشرح جمل الزّجّاجيّ: 521/1، وشرح الكافية الشّافية: 791/2، وشرح كافية ابن الحاجب: 332 وما بعدها، وارتشاف الضّرب: 457/2، وشرح قطر النّدى: 237، وشرح شذور الذّهب: 287، والأشباه والنّظائر:86/2، وشرح الأشمونيّ 65/2، وشرح ابن عقيل: 16/2، وأوضح المسالك: 19/3، والكواكب الدّرّيّة: 259/2، والفوائد والقواعد: 336، والصّفوة الصّفيّة في شرح الدّرّة الألفيّة: 307/2، والبهجة المرضية: 356/1، وشرح ملحة الإعراب: 132، وجامع الدّروس العربيّة: 188/3 وما بعدها. ولم يُلزم ابن مالك في (شرح التّسهيل) وصفَ مجرورها، بل ألزم فقط تصديرها وتنكير مجرورها. يراجع شرح التّسهيل: 174/3.

[3]) [سورة الفتح آية 21]. وتتقه الآية: وَكَانَ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرًا ﴿٢١﴾ - الفتح: 21.

[4]- تيسير التّفسير: 367/13-368.

فمن جملة الأوجه الإعرابيّة التي وظّفها في تحليله، رَشَّح أن تكون الواو في هذه الآية واو (رُبَّ) المحذوفة، دخلت على كلمة (أُخْرَى) الواردة نكرة موصوفة بجملة فعليّة، وبالتّالي استوفت جميع شروطها.

ومذهب **الكوفيّين** في تفسيرهم لــ (رُبَّ) محذوفةً، أنّ الواو هي التي تعمل في النّكرة الخفضَ بنفسها، بخلاف ما ذهب إليه **البصريّون** من أنّ واو (رُبَّ) لا تعمل، وإنّما العمل لـــ(رُبَّ) مقدَّرةً[1].

ولا يمكن تمييز المذهب الذي ينتسب إليه أطفيّش في هذه المسألة، فقد اكتفى بالقول إنّ كلمة (أخرى) مبتدأ مجرور بعد واو (رُبَّ)، دون أن يشير إلى أيّهما عمل فيها؛ على عكس **أبي حيّان** الذي ذكر أنّ **الزّمخشريّ** جوّز في (أخرى) أن تكون مجرورة بـــ"إضمار" (رُبَّ)، حين عقَّب على هذا الرّأي بقوله: " وهذا فيه غرابة، لأنّ (رُبَّ) لم تأتِ في القرآن جارّة، مع كثرة ورود ذلك في كلام العرب، فكيف يُؤتَى بها مضمرة؟"[2].

فإذا اعتمدنا رأي أبي حيّان نجد أنّ أطفيّش فيما ذهب إليه من كون (الواو) صالحة لأن تكون واو (رُبَّ) يعدّ إغفالاً منه، كما يمكن أن نعدّه في الوقت نفسِه اجتهادًا، فقد سعى من خلاله إلى إثبات الجرّ بـــ(رُبَّ) في القرآن الكريم وإن كانت مضمَرة؛ ويكون بهذا التّحليل النّحويّ الذي وظّفه في نصّه من القلائل الذين يرشِّحون (الواوَ) واوًا لــ (رُبّ)، وبه استطاع أيضا أن يكشف وبصورة غير

---

[1]– **واحتجّ الكوفيّون بقولهم إنّما الواو هي العاملة، لأنّها نابت عن (رُبَّ)، فلمّا نابت عنها وهي تعمل الخفض، فكذلك الواو لنيابتها عنها؛ مثلما نابت واو القسم عن الباء فعملت الخفض كالباء. والذي يدلّ على أنّها ليست عاطفة عندهم أنّ حرف العطف لا يجوز الابتداء به.**

أمّا البصريّون، فاحتجّوا بقولهم إنّما العمل لــ (رُبَّ) مقدَّرة، ولا عمل للواو بالنّيابة، لأنّ الواو حرف عطف، وحرف العطف لا يعمل شيئًا لأنّه غير مختصّ، فوجب أن لا يكون عاملاً، وأن يكون العمل لــ (رُبَّ) مقدَّرة. والذي يدلّ على أنّها واو العطف، وأنّ (رُبَّ) مضمرة بعدها أنه يجوز ظهورهما معًا. تجد هذه المسألة في الإنصاف في مسائل الخلاف: 350/1ــ351. وشرح المفصّل: 124/2، والمقرّب: 266، شرح جمل الزّجّاجيّ: 482/1 و ص 486، وشرح التّسهيل: 3 /186، وشرح الكافية الشّافية:821/2، وارتشاف الضّرب: 462/2، وشرح كافية ابن الحاجب: 333، وشرح شذور الذّهب: 287، وأوضح المسالك:66/3 وشرح الأشمونيّ: 108/2، وشرح ابن عقيل: 43/2، والكواكب الدّرّيّة: 259/2، وشرح ملحة الإعراب: 132، وجامع الدّروس العربيّة: 192/3.

[2]– **البحر المحيط: 494/9.**

مباشرة دقة ألفاظ اللّغة العربيّة في مدلولاتها، ومساهمتها في تنوّع المعنى وتقاربه، فالجرّ بــ (رُبَّ) يُكسِي الآية معنى آخر.

المجرور بحرف القسم :

من الحروف الجارّة أحرف القسم،وهي: الواو، والباء، والتّاء؛يقول **سيبويه:**" للقسموالمقسَم به أدوات في حروف الجرّ، وأكثرها الواو، ثمّ الباء، يدخلان على كل محلوف به، ثم التّاء و لا تدخل إلا في واحد "[1].

فالواو تستعمَل مع الاسم المظهَر، ولا تجتمع مع الفعل لأنّها تنوب عنه؛ و**الباء** توصل القسم إلى المقسم بهلأنّ الأفعال التي تستعمَل في القسم، وهي: أقسم، وإلى وحلف لا تتعدّى إلاّ بها دون غيرها لأنّ معناها الإلصاق، ويجوز ذكر فعل القسم معها كما يجوز حذفه، وتدخل على الظّاهر وعلى المضمَر؛ أمّا **التّاء** فلا تستعمَل إلاّ في اسم الله تعالى[2]. والمجرور بهذه الأحرف هو المقسَم به.

ومن الأمثلة التي عثرت عليها في **(تيسيرالتّفسير)** في هذا المضمار ما ذهب إليه اطفيّش في تفسيره لقوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ بِمَآ أَغْوَيْتَنِى لَأُزَيِّنَنَّ لَهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾[3]؛ حين وجّه التّوظيف النّحويّ لتفسير هذه الآية إلى حرف(الباء) وما يليه، مقدِّمًا تحيله الآتي: " (ما) مصدريّة، و(الباء) للقسم، أي:

---

[1]–الكتاب:3/496.

[2]–يراجع الكتاب:3/496،و الإيضاح العضديّ:1/255،و الأصول في النّحو:1/430،والمفصّل:287،و شرح جمل الزّجّاجيّ :1/549–552،وشرح كافية ابن الحاجب :335،والمقرّب:279،وارتشاف الضّرب :2/440،و الأشباه و النّظائر في النّحو:2/86، وشرح ملحة الإعراب:135، والصّفوة الصّفيّة في شرح الدّرّة الألفيّة:2/322ــ 324، و جامع الدّروس العربيّة :3/170.

[3]–الحجر:39.

فبإغوائك إيّاي. وجوابه قوله تعالى: ﴿ **لأزينن هم في الأرض واغوينهم أجمعين إلا عبادك منهم المخلصين** ﴾.[1]

فقد أقرّ أن تكون الباء للقسم، وعلى جعل (ما) مصدريّة يكون تأويلها مع الفعل (أغويتني) مقسَمًا به في محلّ جرّ؛والمقسَم عليه هو الجملة الفعليَة (لأزيّننّ...) إلى آخر الآية، تعلّق بالمقسَم به بوساطة (اللاّم) للإيجاب الحاصل في الآية الكريمة.

وللزّمخشريّ[2] – في تعامله مع الآية – وجه آخر من الإعراب، حيث أجاز أن يكون القسم بالسّبب لا بالإغواء، فيقدَّر قسمٌ محذوف، ويكون المعنى: بسبب تسبيبك لإغوائي أقسم لأفعلنّ بهم نحو ما فعلت بي من التّسبّب لإغوائهم.

هذا و نلمح للشّيخ أطفيّش وقفة أخرى مع المجرور بحرف القسم في تفسير قوله عزّ وجلّ:﴿قَالَ رَبِّ بِمَآ أَنْعَمْتَ عَلَيَّ فَلَنْ أَكُونَ ظَهِيراً لِّلْمُجْرِمِينَ﴾[3]؛

مستهدِفًا في تحليله النّحويّ حرف الجرّ (الباء) والمجرور بعده،قال: " (مَا) مصدريّة،و(الباء) للقسم الاستعطافيّ، وهو ما في جوابه طلب أو في معناه، وفيه أبدًا حنوٌّ، ألا ترى إلى لفظ الاستعطاف؟ففي قولك: بالله لا تضرب زيدًا، وبالله اضرب الكافر، معنى قولك: ارأف عليّ بعدم ضرب زيد وبضرب الكافر. والجواب محذوف تقديره:بإنعامك عليّاحفظني عن مثل ذلك ".[4]

فالمجرور هنا هو المصدر المؤوَّل من (ما)والفعل (أَنْعَمْتَ)، وهو مقسَم به؛ وما يميّز تفسيره هذا الأسلوبُ الميسَّرُ الذي اعتمده فيه، فقد أشار إلى نوع القسم الموظَّف في الآية، على عكس كتب التّفسير الأخرى التي لم ينبّه فيها أصحابها إلى

1- تيسير التّفسير:**369/7**.
2- انظر الكشّاف:**391/2**.
3- القصص:**17**.
4- تيسير التّفسير:**408/10**.

ما أفاده هذا القسم؛ كما وظّف له تعريفًا مبسَّطًا اكتفى فيه بقوله: "هو ما جوابه طلب"، مقدِّمًا مثالين بسيطين عن ذلك.

و قد ذكر **السّيوطيّ** أنّ القسم الاستعطافيّ لا يكون إلاّ بحرف (الباء) دون غيره، وهذا ما يجعل حرف الباء أصلاً في حروف القسم.[1]

وما يقال عن هذا التّوظيف النّحويّ الذي اعتمد فيه أطفيّش طريقةً تعليميّةً ميسّرةً، إنّه كشف لنا وبصورة غير مباشرة دقة ألفاظ اللّغة العربيّة في مدلولاتها، وبحسب السّياق الواردة فيه.

المجرور بحرف جرّ زائد:

تنقسم حروف الجرّ من حيثُ الأصالةُ وعدمُها ثلاثة أقسام :حروف أصليّة، وحروف زائدة، و حروف شبيهة بالزّائدة،فالحرف الأصليّ هو ما يحتاج إلى متعلّق لأنّه يوصِل بين العامل والاسم المجرور، وهو ما يُسمَّى بـــ" التّعلّق بالعامل "؛ ولا يستغنى عن هذا الحرف معنى ولا إعرابًا.

أمّا الحرف الزائد، فهو ما يستغنى عنه إعرابًا، ولا يحتاج إلى متعلَّق، ولا يستغنى عنه معنى، لأنّ فائدته في الكلام توكيد مضمونه.

ويبقى الحرفالشّبيه بالزّائد، وهو مالا يمكن الاستغناء عنه لفظًا ولا معنى،غير أنّه لا يحتاج إلى متعلّق.[2]

وحروف الجرّ لا يزاد منها إلاّأربعة، هي: من، والباء، واللاّم، والكاف، فهذه الحروف تستعمَل أصليّة حينًا، وزائدةً حينًا آخر، وزيادتها ــ كما مرّــ إنّما هي في

---

[1] – **كما خُصَّت أيضًا بجواز ذكرالفعل معها، ودخولها على المضمَر. يراجع الأشباه والنّظائر في النّحو:86/2،و المقتضب:317/2، والإيضاح العضديّ: 255/1 و263، والأصول في النّحو:423/1، والمفصّل: 287، والمقرّب:279، وشرح جمل الزّجّاجيّ:551/1، وشرح كافية ابن الحاجب: 336، وشرح ملحة الإعراب:135، والصّفوة الصّفيّة في شرح الدّرّة الألفيّة:264/1، و324/2، وجامع الدّروس العربيّة:170/3.**

[2] – **يراجع جامع الدّروس العربيّة : 197/3.**

الإعراب، وليست في المعنى، لأنّها إنّما يؤتى بها للتّوكيد؛ أمّا لعلّ و رُبَّ فهما حرفا جرّ شبيهان بالزّائد.

وتعتبَر (الباء) أكثر أخواتها زيادةً، فهي تزاد في الإثبات والنّفي[1]؛ وقد عثرت على زيادتها في (**تيسير التّفسير**) في موضعين اثنين،

الأوّل: في تفسير قوله تعالى:﴿وَالذِين كَسَبُواْ ٱلسَّيِّـَٔاتِ جَزَآءُ سَيِّئَةٍۭ بِمِثْلِهَا ﴾[2]؛

فقد جاء في تحليل أطفيّش ما نصّه: " (بِمِثْلِهَا) متعلّق بـــ (جَزَاء)،أو هو مبتدأ وخبره (بِمِثْلِهَا)، متعلّق بمحذوف،أي: مقدَّر بمثلها. أو (مثل) خبر، والباء زائدة، والجملة خبر (الذين)، والرّابط محذوف، أي جزاء سيّئة منهم، أوسيّئة لهم، وهذا المقدَّر نعتٌ لـــ (سيّئة)؛ أو (جَزَاءُ)مبتدأ خبره محذوف، أي لهم جزاء سيّئة بمثلها، والجملة خبر (الذين)".[3]

فمن جملة الوجوه الإعرابيّة التي وظّفها في نصّه ترشيحه زيادة الباء في (بمثلها)، وعليه تكون لفظة (مثل) مجرورةً لفظًا مرفوعةً على المحلّ، لأنّالحالة التي وردت فيها الباء زائدة كانت في الأصل مع الخبر؛ وقد أفادت زيادتُها توكيدَ المعنى الحاصل في الآية القرآنيّة.

أمّا الموضع الثاني الذي تحققت فيه زيادة حرف الجرّ (الباء)، فذاك الذي أبدى فيه أطفيّش رأيَه مستبعِدًا رأي غيره، حين فسَّر قوله عزّ وجلّ :﴿وَضُرِبَ

---

[1]–تزاد (الباء) في خمسة مواضع، هي : ا– في فاعل (كفى)، نحو قوله تعالى: "وَ كَفَى باللَهِ شَهِيدًا ". ب–في المغعول به، نحو قوله تعالى: "وَ لا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْإِلَى التَّهْلُكَةِ". ج–في المبتدأ، إذا كان لفظ (حَسْب)= =نحو:بحسبك درهم، أو كان بعد لفظ ناهيك، نحو:ناهيك بخالدٍ شجاعاً، أو كان بعد(إذا) الفجائيّة،نحو:خرجت فإذا بالأستاذ، أو بعد (كيف)، نحو: كيف بك؟. د–في الحال المنفيّ عاملها. هـــ–في خبر ليس و (ما) كثيرًا.المصدر نفسه :199/3 وما بعدها .

[2]– **يونس:27.و تتمة الآية :** (وَتَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ مَّا لَهُم مِّنَ ٱللَّهِ مِنْ عَاصِمٍ كَأَنَّمَآ أُغْشِيَتْ وُجُوهُهُمْ قِطَعاً مِّنَ ٱلَّيْلِ مُظْلِماًۚ أُوْلَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِۖ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴿٢٧﴾)

[3]– **تيسير التّفسير:225/6 وما بعدها.**

بَيْنَهُم بِسُورٍ﴾[1]؛ مركّزًا على وظيفة حرف (الباء) في الآية، فكان له التّحليل النّحويّ الآتي: " (بِسُورٍ)، الباء زائدة، و(سور) نائب الفاعل، كذا قيل، والصّحيح أنّها غير زائدة، والجارّ والمجرور نائب الفاعل، أي: فُرِّق بينهم بسور "[2].

فما يظهر لنا من خلال هذا النّصّ أنّ أطفيّش أتى فيه برأيٍ من عدّ الباءَ زائدةً، ومفردة سور) دون جارّها نائبًا عن الفاعل، مشيرًا بقوله : كذا قيل.فرجعتُ إلى بعض كتب تفسير القرآن الكريم وإعرابه، ووجدت أنّ لكلّ من **أبي البقاء العكبريّ**[3] **والألوسيّ البغداديّ**[4] رأيًا في ذلك.

لكنّ أطفيّش يبدو أنّه لا يعتدّ بهذا الوجه من الإعراب، فقد رجّح أن يعمل حرف الجرّ (الباء) في الاسم بعده بالأصل، وأن يكون الجارّ والمجرور معًا نائبًا عن الفاعل للفعل المبنيّ للمجهول (ضُرِبَ).

فهو بهذا التّوجيه الإعرابيّ يكون قد سلك قاعدةً نحويّةً مفادها أنّ حكمَ المجرور بحرف جرّ أصليٍّ الرّفعُ محلاً إن ناب عن الفاعل بعد حذفه [5]، فممّا ينوب عن الفاعل الجارّ والمجرور.

والواضح أنّه اختار توظيف النّحو في تعامله مع الآية القرآنيّة المذكورة عند الجارّ والمجرور (بِسُورٍ) لإفادة معنى الآية، فهو يرى أنّ المعنى الذي تكون فيه (الباء) غير زائدة هو المعنى المناسب والأولى في نظره للآية.

تعلّق الجارّ والمجرور:

---

[1]– **الحديد :13.و نص الآية :** (يَوْمَ يَقُولُ ٱلْمُنَٰفِقُونَ وَٱلْمُنَٰفِقَٰتُ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱنظُرُونَا نَقْتَبِسْ مِن نُّورِكُمْ قِيلَ ٱرْجِعُوا۟ وَرَآءَكُمْ فَٱلْتَمِسُوا۟ نُورًا فَضُرِبَ بَيْنَهُم بِسُورٍ لَّهُۥ بَابٌۢ بَاطِنُهُۥ فِيهِ ٱلرَّحْمَةُ وَظَٰهِرُهُۥ مِن قِبَلِهِ ٱلْعَذَابُ ۝ يُنَادُونَهُمْ أَلَمْ نَكُن مَّعَكُمْ قَالُوا۟ بَلَىٰ وَلَٰكِنَّكُمْ فَتَنتُمْ أَنفُسَكُمْ وَتَرَبَّصْتُمْ وَٱرْتَبْتُمْ وَغَرَّتْكُمُ ٱلْأَمَانِىُّ حَتَّىٰ جَآءَ أَمْرُ ٱللَّهِ وَغَرَّكُم بِٱللَّهِ ٱلْغَرُورُ ﴿١٣﴾)

[2]– **تيسير التّفسير :399/14.**

[3]– **إملاء مامنّ به الرّحمن من وجوه الإعرابو القراءات في جميع القرآن :255/2.**

[4]– **روح المعاني: مج 27،237/14.**

[5]– **يراجع جامع الدّروس العربيّة :204/3.**

لابدّلكلّ حرف جرّ من تعلّقه بفعل أو بما فيه معناه، ويستثنى من ذلك ستّة أحرف، هي: الزّائد، ولعلّ، ولولا، وربَّ، والكاف، وحرف الاستثناء. وعن التّعليق يقول **عمر بن ثابت الثّمانينيّ**:" فإذا وجدت حرف الجرّ فلابدّ أن تعلّقه بفعل إمّا في اللّفظ أو في التّقدير، إلاّ أن يكون حرف الجرّ زائدًا فلا يعتدّ له بحكمه "[1].

وقد حرص أطفيّش على الإشارة إلى ما يتعلّق به الجارّ والمجرور، فقد بلغت مواضع تعلّقهما في (**تيسير التّفسير**) ثلاثة وثمانين (83) موضعًا[2]، وفي مختلف أجزائه، أبرزها ما وقف عنده في تفسيره لقوله تعالى : ﴿أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا﴾[3]؛ مركّزًا على بيان ما تعلّقت به(علَى)، فأتى لها بتحليل نحويّ بدليل نصّه كالآتي : "(علَى) متعلّق بـــ (خَاوِيَة) كما رأيت، ويجوز تعليقها بمحذوف، أي: خاوية على أهلها، ثابتة على عروشها لم تسقط، فهو خبر ثان، والجملة حال من الضمير (مرّ)"[4].

فالوجه الأوّل عنده اعتمادًا على ما وظّفه في نصّه أن يتعلّق الجارّ والمجرور بما هو مذكور في الآية، وهو كلمة (خَاوِيَة). وقد يتعلّق الجارّ والمجرور بشبه الفعل على نحو ما ذكره النّحويّون[5]، فيكون (عَلَى عُرُوشِهَا) متعلّقًا بـــ(خَاوِيَة) بـــ(خَاوِيَة) لأنّه اسم فاعل.

كما أجاز أيضًا أن يتعلّق (على) ومجروره بمحذوف قدّره في الآية (ثابتة)؛ وإذا ما رجعنا إلى ما يجب فيه تعلّق الجارّ والمجرور بمحذوف نجد أنّ حذف

1- الفوائد والقواعد :334، وشرح قواعد الإعراب لابن هشام،تأليف : محي الدّين الكافيجيّ (تـــ 879 هــ)، تحقيق :د. فخر الدّين قباوة. دار طلاس – دمشق، ط1(1989م) ص226-236، ومغني اللّبيب:507/2-510، وشرح الأشمونيّ: 119/2 وما بعدها، وجامع الدّروس العربيّة :302/3 وما بعدها.
2- انظر الجدول ص من هذه الرّسالة.
3- البقرة :259.
4-تيسير التّفسير:154/2-159.
5- انظر شرح الأشمونيّ :119/2 وما بعدها،و الفوائد و القواعد :334،و جامع الدّروس العربيّة:202/3 وما بعدها .

العامل هنا واجب، وعن هذا الشّأن قال **ابن هشام** :" متى وقع الجارّ والمجرور صفة، أو صلة، أوخبرًا، أو حالاً، تعلّق بعامل محذوف حذفًا واجبًا لا يجوز إظهاره إلاّ في الضرورة "[21]. و(على القرية) تصلح لأن تقع كذلك، فمثلاً يجوز فيها الخبريّة.

وما يقال عن مسألة التّعليق التي أشار إليها أطفيّش في تعامله مع الآية القرآنيّة إنّها أفادت بشكل واضح في تيسير المعنى وإدراكه،فقد كانت إسهامًا ضروريًّا ساعد كثيرًا على فهم الآية.

وممّا حرص فيه أيضًا أطفيّش على تعيين ما تعلّق به الجارّ والمجرور، تفسير قوله عزّ وجلّ:﴿وَهُوَ فِي اِلاَخِرَةِ مِنَ اَلْخَاسِرِينَ﴾[3]؛ فقد وظّف التّحليل النّحويّ الآتي: "(في) متعلّقة بمحذوف، أي: خاسر في الآخرة من جملة الخاسرين، و(خاسرٌ) خبر، و(مِنَ الخَاسِرِينَ)خبر ثان، ولم أعلقه بـــ (خاسرين) لأنّ (ال) موصولة"[4].

فوقوف أطفيّش في تفسيره للآية عند الجارّ والمجرور(فِي الآخِرَةِ)بالذّات دون غيرهما يعَدّ مناسبًا وهادفًا، لأنّ دلالة الآية متوقفة عندهما وعند متعلّقهما، الذي

---

[1]– **شرح قواعد الإعراب ص 245.و فصّلها في المغني ثمانية، وهي:**
أ- أن يقع الجار والمجرور صفة، نحو قوله تعالى : "أو كصيب من السماء" .
ب- أن يقع حالا، نحو قوله عز وجل: " فخرج على قومه في زينته "
ج–أن يتعامله، نحو قوله جل ثناؤه :" له من في السموات والأرض ومن عنده لا يستكبرون".

د– أن يقع خبرا نحو : زيد في الدار

ه– أن يرفعا الاسم الظاهر، نحو أ في الله شك

و– أن يستعمل المتعلق محذوفا على شريط التفسير، نحو: بزيد حررت به

ز– أن يستعمل المتعلق محذوفا في مثل أو شبه، نحو القول للمعرس : بالرفاء والبنين، بإضمار أعرست

ح– في القسم بغير الباء،نحو قوله تعالى :" والليل إذا يغشى" مغنى اللبيب :513515/2 .

[3]– **آل عمران :85. و نص الآية :** (وَمَن يَّبْتَغِ غَيْرَ اَلِاسْلَٰمِ دِيناً فَلَن يُّقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِے اِ۬لَاخِرَةِ مِنَ اَ۬لْخَٰسِرِينَ ﴿٨٥﴾)
[4]– **تيسير التّفسير:383/2.**

اختاره في نصّه أن يكون محذوفًا دلّ عليه ما بعده، وهذا ما تناولته أغلب كتب التّفسير.

غير أنّه يعود في خاتمة تحليله النّحويّ ليرشّح تعلّق الجارّ والمجرور(فِي الآخِرَةِ) بما هو مذكور في الآية وهو قوله (الخَاسِرِينَ)، شريطة أن تفيد الألف واللاّم التّعريفَ، لا أن تكون في معنى الموصول، وقد دلّ على ذلك بقوله: "ووجه آخر هو أن نقول: (ال) حرف تعريف"[1]. وبالتّالي فإنّ متعلَّق (في الآخرة) يتحدّد بحسب ما أفادته(ال) في كلمة (الخاسرين).

جدول رقم 09: المواضع التي ذكِر فيها تعلّق الجارّ والمجرور في تيسير التّفسير.

الأجـزاء والصفحات	تعلّق الجارّ والمجرور بمذكور.	تعلّق الجارّ والمجرور بمحذوف.
	2/154–159، 262–263، 383	**2**/154، 159، 262، 263، 383،
	4/469–470، 473–475، 504–508، 514، 515،	**4**/469، 470، 504–508، 514، –515.
	5/248–249،	
	6/225–226، 280، 368–369، 413.	**6**/225–226،
	7/85، 256.	**7**/389.
	8/171، 440، 442.	**8**/171، 193، 338.
	9/21، 50–51، 115–116، 129، 130، 132،	**9**/139، 212.
		10/11.
	139، 143، 212، 292، 296–297.	**11**/122، 260.

1– المصدر نفسه، من الصّفحة نفسها.

	10/11،18،40–41،48،117. **11**/55،122،260–261،472. **12**/210،215،239–241،341،353،354،364،383،395،428، **13**/32،34،47،71،72،94،140،154،182، 254،2894،304، **14**/40،128،357، **15**/18–19،174،206،231،272،286،387،427،. **16**/7،120،314،315،317،323،374،430.	**12**/403،428. **13**/94،154،182. **14**/40،128،194،357. **15**/206،231،272،277. **16**/7،218،374،430.

<u>**ملاحظة**</u>

نجد أطفيّش يرشّح في الموضع الواحد أن يكون متعلّق الجارّ والمجرور مذكورًا ومحذوفًا؛ كما هو ظاهر في الجدول أعلاه.

ثانيًا : الجرّ بالإضافة.

وقد أحصيت له ثمانية وخمسين موضعًا[1]، وذلك في مختلِف أجزاء كتاب **(تيسيرالتّفسير)**. وأختار منها ما يأتي:

الإضافة إلى الجملة :

[1]– **انظر هذه المواضع في الجدول ص ، من هذه الرسالة.**

إنّ حقّ الإضافة أن تكون إلى المفرد، لأنّ المضاف إليه ينبغي به تعريف المضاف وإخراجه من إبهام إلى تخصيص.غير أنّ النّحويّين أجازوا في المضاف إليه أن يقع جملة ؛ وقد ذكر **ابن هشام** أنّ ما يضاف إلى الجملة ثمانية[1] أشياء فقط، من ذلك ما يضاف إليه أسماء الزّمان، وفي هذا الباب يقول **ابن السّرّاج :**" اعلم أنّحقّ الأسماء أن تضاف إلى الأسماء، وأنّ الأصل والقياس أن لا يضاف اسم إلى فعل، ولا فعل إلى اسم، ولكنّ العرب اتّسعت في بعض ذلك فخصّت أسماء الزّمان بالإضافة إلى الأفعال ".[2]

وقد شاعت مسألة وقوع الجملة مضافة إلى اسم الزّمان في القرآن الكريم خاصّة مع الاسم (يَوْم) ؛ ولهذا نجد لأطفيّش وقفةً عند إضافة هذا الاسم إلى الجمل في كتابه (**تيسير التّفسير**)، حين فسّر قوله تعالى :﴿ وَمِنْ خِزْيِ يَوْمَبِذٍۗ ﴾[3]؛معتمِدًا في ذلك تحليلاً نحويًّا دقيقًا، هذا نصّه:"(يَوْمَ) في محلّ جرّ بإضافة (خِزْيِ)،وبُنِي لإضافته إلى (إذ) المبنيّة النّائب تنوينها عن الجملة،فكأنّه أضيفَ (يوم)إلى جملة ماضويّة"[4].

فيتبيّن لنا من خلال هذا النّصّ كيف يعتمد أطفيّش إعرابًا تسلسليًّا، حتّى يفسِّر به ظاهرة البناء الحاصل في اسم الزّمان (يوم)، وظرف الزّمان (إذ).

1–ما يضاف إلى الجملة: أسماء الزّمان ظروفًا كانت أو أسماء،و حيث،وآية بمعنى علامة، وذو، ولدن، وريث،و قول، وقائل. مغني اللّبيب:2/481–485.

2– الأصول في النّحو:2/11، والمفصّل :96، وشرح المفصّل :2/179 وما بعدها، وشرح الكافية الشّافية:2/937، والمقرّب :290، وشرح المقرّب، المسمّى التّعليقة، للعلاّمة بهاء الدّين بن النّحّاس الحلبيّ (تــ698 هــ)، دراسة وتحقيق: د.خيريّ عبد الرّاضي عبد اللّطيف. مكتبة دار الزّمان للنّشر والتّوزيع، ط1(2005م):2/691، وارتشاف الضّرب: 2/520 وما بعدها، ومغني اللّبيب 2/481–485، والبهجة المرضية في شرح الألفيّة :1/385–388.

3–هود:66. ونص الآية : (فَلَمَّا جَآءَ امْرُنَا نَجَّيْنَا صَٰلِحاً وَالذِينَ ءَامَنُواْ مَعَهُۥ بِرَحْمَةٍ مِّنَّا وَمِنْ خِزْيِ يَوْمَبِذٍۗ اِنَّ رَبَّكَ هُوَ اَ۬لْقَوِيُّ اُ۬لْعَزِيزُ ﴿٦٥﴾)

4– تيسير التّفسير: 6/432.

وقد ذهب إلى أنّ كلمة (يوم) واقعة مضافًا إليه، أضيفَ إليه كلمة (خزي) اعتمادًا على من قرأها بالإضافة لا بالتّنوين[1]، فتكون بذلك فتحة (يَوْم) فتحة بناء، لأنّ الأصل أن تكسَر الميم في (يوم) بعد أن أضيفَ إليها (خزي).

ولم يكتف أطفيّش بالإشارة إلى البناء الحاصل في كلمة (يوم)، بل ربط بناءها بما أضيف إليها، وهو (إذ) النّائب تنوينه عن الجملة؛ وقد وقف ابن هشام[2] عند مسألة بناء أسماء الزّمان المضافة إلى الجمل،إذ يرى أنّه يشترَط لبناء بعض الأسماء الإضافة، واعتبر هذا حكمًا خفيًّا على أكثر النّحويّين، فالصّواب عنده في مثل:أعجبني يوم ولدت فيه، تنوين اليوم و جعل الجملة بعده صفة له.

هذا ويمكن لنا أن نلمح في الآية نفسِها وقوف أطفيّش مرّة أخرى عند المضاف إليه الوارد جملة محذوفة ناب عنها التّنوين الحاصل في (إذ)، التي تختصّ بإضافتها إلى الجمل الفعليّة والجمل الاسميّة، على عكس (إذا) فإنّها لا تضاف إلاّ إلى الجمل الفعليّة.[3]

ليرشّح في خاتمة تحليله أن تكون إضافة (يوم) إلى جملة ماضويّة، كما فعل **أبو حيّان** حين ردّ رأيَ **الزّمخشريّ** الذي أجاز فيه أن يراد بيومئذٍ يومَ القيامة، فعقّب عليه بقوله:" وهذا ليس بجيّد لأنّ التّنوين في (إذ) تنوين العوض، ولم يتقدّم إلاّ قوله: فلمّا جاء أمرنا، ولم تتقدّم جملة فيها ذكر يوم القيامة".[4]

ويبقى الهدف من اعتماد الشّيخ أطفيّش الصّناعة النّحويّة جليًّا وواضحًا، فالوقوف عند هذه الآية القرآنيّة وتفسيرها يتطلّب توظيفًا لعلم النّحو، الذي تيسّر بمعونته الوصول إلى المعنى المراد، وبات واضحًا.

الإضافة إلى الفاعل و المفعول :

---

[1]- قرأها الكسائيّ بترك التّنوين وفتح الميم في (يوم) . يراجع البحر المحيط: 178/6، والمحرّر الوجيز: 335/7.
[2]- مغني اللّبيب: 680/2.
[3]- يراجع: شرح الكافية الشّافية:937/2، وحاشية الصّبّان: 2/381-384.
[4]- البحر المحيط: 178/6.

الإضافة أنواع، منها ما يضاف إلى الفاعل، ومنها ما يضاف إلى المفعول؛ ومن الأمثلة التي وقفت عليها في (**تيسير التّفسير**)، والتي جمع فيها أطفيّش بين الإضافتين تفسيرُه لقوله تعالى: ﴿وَعِندَهُمْ قَاصِرَاتُ الطَّرْفِ أَتْرَابٌ﴾[1]؛ مقدّمًا

التّحليل النّحويّ الآتي:" (قَاصِرَاتُ الطَّرْفِ)،إضافته إضافةٌ للفاعل، أو الإضافة إلى المفعول، و ذلك أولى من أن يقال: قصرن أعينهنّ حتّى لا ينظروا إلى غيرهنّ لكمال حُسنِهنّ."[2]

يظهر لنا من خلال هذا النّص أنّ أقوم طريق يسلكه أطفيّش في الوقوف على معنى الآية توظيفُه لعلم النّحو، فقد حرص فيه على بيان ما أضيفَ إلى (قاصرات)، راجعًا إلى الأصل في إعراب كلمة (الطّرف)؛ مرشّحًا لها وجهين من الإعراب، أن تكون في أصلها فاعلاً فتكون الإضافة بذلك إضافةً إلى الفاعل، أو أن تكون مفعولاً به وعليه فالإضافة في الآية إضافة إلى المفعول.

هذا و نجد لأطفيّش وقفةً مع ما أضيفَ إلى المفعول وحده،و ذلك في تفسير قوله عزّ وجلّ:﴿فَإِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ﴾[3]؛فاختار أن يكون

تحليله هذه المرّة كالآتي: "(فَضَرْبَ الرِّقَابِ)، فاضربوا الرّقابَ منهم أولهم، أو رقابَهم ضربًا، فحذف (اضربوا) وأضيفَ (ضرب) للمفعول.

ومثل هذا المصدر نائب عن عامله، ولم يزد فائدة عليه فليس فيه توكيد، ولا بيان نوع بإضافته إلاّ بحسب ظاهر اللّفظ".[4]

لقد أضيفَ الضّرب وهو مصدر إلى الرّلقاب وهو مفعول به، إذ التّقديراضربوا الرّقاب؛ فالمصدر هنا وارد بمعنى الفعل.

1- ص:52.
2- تيسير التّفسير: 211/12
3- محمد: 04.
4- تيسير التّفسير:276/13.

وما يلاحَظ هنا أنّ أطفيّش تجاوز ما ذهب إليه، فتوسّع فزاد أنّ هذا المصدر نائب عن عامله،لم يزد عليه ما يفيده المفعولُ المطلقُ كالتّوكيد وبيان النّوع؛ كما يمكن أيضا أن يكون المصدر (ضرْب) هو العامل بنفسه في المصدر المحذوف المشتقّ منه المقدَّر بـــ (ضَرْبًا)، بالنّصب على المفعوليّة المطلقة، هكذا: فَضَرْبَ الرِّقَابِ ضَرْبًا.

والواضح أنّ التّحليل النّحويّ الذي اعتمده أطفيّش كان يرمي به إلى تصويب المعنى في هذه الآية وضبطِه، إذ إنّه لم يكتف فيه بعرض الإعراب البسيط الذي هو أليق بالمبتدئين في النّحو،بأن تكون الإضافة إلى المفعول،بل وقف عند حالة قد يقع فيها أيّ قارئ لهذه الآية بحسب ظاهر اللّفظ وهي أن يفيد المصدر المنصوب (ضرب) المضاف إلى المفعول به (الرّقاب) بيان النّوع.

الإضافة إلى الضّمير:

تناول أطفيّش المضاف إلى الضّمير في قوله تعالى: ﴿هَٰذَا كِتَٰبُنَا يَنطِقُ عَلَيْكُم بِالْحَقِّ﴾[1]؛ حين سلّط ضوء البحث صوب هذه الآية في ضمير المتكلّم (نا)،وقدأ وضحه في النّصّ الأتي:"[قُلْتُ]: ولا يجوز أن يرجع الضّمير إلى الملائكة الكاتبين، ووجهه أنّ القول المقدَّر تقوله الملائكة، وفيه أنّه لم يجر لهم ذكر يُعلَم به أنّه لهم، لأنّه ولو قدّر القولي تبادر أنّهم يقولون عن الله :هَذَا كِتَابُنَا، وأيضا لا يتمّ إلاّ بجعل (نَسْتَنْسِخُ) بمعنى ننسخ و نكتب"[2].

فنتبيّن كيف يتّخذ أطفيّش موقفًا تجاه ضمير المتكلّم (نَا)، إذ لم يجوّز رجوعَه إلى الملائكة الكاتبين،معتمِدًا في ذلك على تفسير المعنى حين أشار إلى تقدير القول؛ثمّ الاستعانة بعلم الصّرف الذي ساهم به في تقنين المعنى، وذلك أنّ أحرف

---

[1]- **الجاثية:29. وتتمة الآية :** ﴿إِنَّا كُنَّا نَسْتَنسِخُ مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴿٢٩﴾﴾

[2]- **تيسير التّفسير: 201/13 وما بعدها.**

الزّيادة في الفعل (نَسْتَنْسِخُ) الوارد على وزن (نَسْتَفْعِلُ) غيّرت الدّلالة في الفعل (نَنْسَخُ) الوارد على وزن (نَفْعَلُ).

فهو بهذا التّحليل يرجِّح أن يضاف الكتاب إلى الله تعالى لأنّه مالكُه ومنزِلُه، وهو الوجه الأقرب إلى الذّهن.

و**لأبي حيّان**[1] توضيح في هذه المسألة،فعلى اعتبارأنّ الإضافة تكون بأدنى ملابَسة،صحّت عنده إضافة الكتاب إليه تعالى لأنّه الآمر بكَتبه،كما صحّت كذلك إضافته إلى الملائكة لأنّ أعمالهم مثبَتة فيه.

وممّا جاء أيضا في (**تيسير التّفسير**) من أمثلة الإضافة إلى الضّمير، ما أضيفَ إلى ضمير المخاطَب[2] المفرد في قوله تعالى: ﴿جَزَآء مِّن رَّبِّكَ عَطَآءً حِسَاباً﴾[3]؛ فقد وقف أطفيّشفي تفسيره للآية القرآنيّة عند الأثر الذي أوجدته الإضافة إلى الكاف، ورأى في ذلك تعظيمًا لرسول الله صلّى الله عليه و سلّم.

إضافة الفاعل إلى المصدر:

درس أطفيّش إضافة الفاعل إلى المصدر حين وقف عند كلمة (الأَرْضِ)، في تفسيره لقوله عزّ وجلّ: ﴿مَا دَلَّهُمْ عَلَىٰ مَوْتِهِۦٓ إِلاَّ دَآبَّةُ ٱلاَرْضِ﴾[4]؛ فخصّها بالتّحليل الآتي: " الأرض في الآية مصدر أضيفَ إليه فاعله، وهو الدّابّة المخصوصة المسمّاة (سُرْفَة) ــ بضمّ فإسكان–:سوسة الخشب، سوداء الرّأس حمراء البدن".[5]

---

[1]– البحر المحيط: 425/9.
[2]– تيسير التفسير:25/16.
[3]– النبأ: 36.
[4]– سبأ :14.
[5]– تيسير التّفسير :384/11.

فنلاحِظ هنا أنّه اتّخذ هذه الكلمة مسلكًا لتفسير آيةٍ من آيات كتاب الله العزي، وأقام عليها بحثه النّحويّ لخدمة معنى الآية،الذي استدعى كذلك توضيح ما تفيده كلمة (دابّة) الواردة فاعلاً لـــ (دَلَّ)، وهذا ما لم يغفله أطفيّش، فقد خصّها بسوسة الخشب موظّفا لها تحليلاً لغويًّا، وعليه تبيّن أنذ (الأرض) في الآية مصدرٌ؛ يقال:أرِضت الخشبة، تُؤْرَض أرْضًا، فهي مأروضة إذا وقعت فيها الأرضة وأكلتها[1].

وإذا ما رجعنا إلى كتب التّفسير الأخرى، نجد أنّ أطفيّش قد تعمّق في تحليله النّحويّ وبأسلوب بسيط يدرَك به معنى الآية،على عكس ما جاء به غيره، فقد حرص **أبو حيّان**[2] مثلاً في تفسيره للآية على تمييز العامّ والخاصّ، وذكر أنّ الإضافة فيها إضافة العامّ إلى الخاصّ لأنّ الدّابة أعمّ من الأرض.

الألف و اللاّم عوض عن المضاف إليه:

تعرّض أطفيّش لمسألة العوض عن المضاف إليه في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذۡهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجۡسَ أَهۡلَ ٱلۡبَيۡتِ﴾[3]؛ فنجده قد وجّه التّوظيف النّحويّ لتفسير هذه الآية إلى الإضافة الحاصلة فيها وذلك فيقوله (أَهْلَ البَيْتِ)، مقدِّمًا تحليله الآتي : "(أَهْلَ) منادى بحرف محذوف، أو مفعول به لـــ (أَعْنِي)، أو منصوب على الاختصاص. و(الـــ) في (البَيْتِ) للعهد، أو عوض عن المضاف إليه، أي: بيت النّبيّ صلّى الله عليه و سلّم. و(الـــ) في (البَيْتِ) لجنس بيوت النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم، وهنّ بيوت أزواجه التي بنى لهنّ "[4].

---

[1]– لسان العرب: **63/1.**
[2]– البحر المحيط:**530/8.**
[3]– الأحزاب: **33.**
[4]– تيسير التّفسير:**285/11 وما بعدها.**

اعتمد أطفيّش في هذا التّحليل النّحويّ على تفسير الإعراب وتفسير المعنى، فالأوّل عبّر من خلاله عن الأثر الذي تركه العامل المحذوف في معموله الذي هو المضاف (أَهْلَ)، مبيّنًا أنّ النصب فيه حاصل بحرف نداء محذوف، وبالتّالي نُصِب لإضافته إلى غيره؛ كما رشَّح أيضا أن يكون النّصب فيه على الاختصاص.

أمّا تفسير المعنى،فيكمن في وقوفه عند الألف واللاّم، وذلك في المضاف إليه (البيت)، حيث رشَّح أن تكون (الـــ) فيه عوضًا عن المضاف إليه الذي هو في الأصل النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم. وعلى هذا يكون (البيت) مضافًا إليه وهو مضاف، وذلك في المعنى فقط.

والنّظر فيما أسهمه التّوظيف النّحويّ لدى أطفيّش في هذه الآية،يجعلنا نقول إنّه كان إسهامًا ضروريًّا وهادفًا،فقد استطاع بالإضافة إلى تفسير المعنى وتوجيهه،أن يكشف دقّة ألفاظ اللّغة العربيّة في مدلولاتها، وخير دليل على ذلك الدّلالة التي تفيدها الألف واللاّم (الـــ) في الأسماء.

أنواع الإضافة:

الإضافة عند النّحويّين نوعان، نوع يفيد تعرّف المضاف بالمضاف إليه إن كان معرفة، وتخصّصه إن كان نكرة، ويسمّى هذا النّوع من الإضافة **الإضافة المحضة**[1]، وسمِّيت بذلك لأنّها خالصة ليست على نيّة الانفصال، فالصّلة بين المضاف والمضاف إليه وثيقة والرّبط بينهما محكَم، وذلك أنّ المضاف إذا كان نكرة وأضيفَ إلى معرفة، فإنّه يكتسب منها التّعريف.

---

[1]– وتسمّى أيضا الإضافة المعنويّة والإضافة الحقيقيّة، وقد سُمِّيت معنويّة لأنّ فائدتها راجعة إلى المعنى من حيث إنّها تفيد تعريف المضاف او تخصيصه؛ وسُمِّيت حقيقيّة لأنّ الغرض منها نسبة المضاف إلى المضاف إليه،و هو الغرض الحقيقيّ من الإضافة.يراجع شرح المفصّل:126/2 وما بعدها،و شرح المقرّب:664/2 وما بعدها، وشرح المكّوديّ :146،وشرح قطر النّدى:237، وشرح شذور الذّهب: 294، والكواكب الدّرّيّة: 276/2، و جامع الدّروس العربيّة :207/3–209.

ونوع لا يفيد شيئًا فيُؤتَى به للتّخفيف فقط، وضابطه أن يكون المضاف صفة[1] تشبه الفعل المضارع في كونها مرادًا بها الحال والاستقبال؛ فهذا النّوع **إضافة غير محضة**[2]، وسُمِّيت بذلك لأنّها على تقدير الانفصال، فليست إضافةً خالصةً بالمعنى المراد من الإضافة.[3]

لقد أشار أطفيّش إلى أنواع الإضافة في كتابه (تيسير التّفسير)، وذلك أثناء تفسيره لبعض الآيات القرآنيّة، معتمِدًا في ذلك على علم النّحو. واخترت أن أدرسها كالآتي:

أ- الإضافة المحضة:

وقف عندها في تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَالنَّخْلُ ذَاتُ ٱلْأَكْمَامِ﴾[4]؛ فخصّها بالتّحليل النّحويّ الآتي: "ذَاتُ الأَكْمَامِ)، جمع كِمٍّ ــ بكسر الكاف وقد تضَمّ ــ، وهو وعاء التّمر المسمّى طلعًا، أو كلّ ساتر منها،مثل: اللّيف والطّلع والسّعف. وإضافة

---

[1]- المراد بالصّفة: اسم الفاعل، نحو: ضاربُ زيدٍ، واسم المفعول، نحو: مضروبُ العبدِ، والصّفة المشبَّهة، نحو: حَسَنُ الوجهِ. يراجع الإيضاح العضديّ :269/1 وما بعدها، والأصول في النّحو:6/2، والمفصّل:82 وما بعدها، وشرح المفصّل :127/2، والمقرّب:283، وارتشاف الضّرب: 504/2 وما بعدها، وشرح المكّوديّ: 145، وشرح ابن عقيل: 53/2 وما بعدها، وأوضح المسالك:79/3 وما بعدها، وشرح شذور الذّهب: 293، والكواكب الدّرّيّة: 276/2، وجامع الدّروس العربيّة:208/3.

[2]- وتسمّى أيضا الإضافة اللّفظيّة والإضافة المجازيّة، وقد سُمِّيت لفظيّة لأنّ فائدتها راجعة إلى اللّفظ فقط، وهو التّخفيف اللّفظيّ بحذف التّنوين ونوني التّثنية والجمع؛ وسُمِّيت مجازيّة لأنّها لغير الغرض الأصليّ من الإضافة. يراجع المصادر المعتمَدة في الهامش رقم 1، من الصّفحات نفسِها.

[3]-يراجع الإيضاح العضديّ :267/1 وما بعدها، والأصول في النّحو:5/2 وما بعدها، والمفصّل:82 وما بعدها، وشرح المفصّل: 126/2 وما بعدها، والمقرّب: 283، وشرح المقرّب: 664/2 و ما بعدها، وشرح= =الكافية الشّافية:923/2، وشرح التّسهيل:225/3 وما بعدها، والمساعد على تسهيل الفوائد،شرح منقّح مصفّى للإمام الجليل بهاء الدّين بن عقيل على كتاب التّسهيل لابن مالك، تحقيق وتعليق: د.محمّد كامل بركات. مطابع جامعة أمّ القرى، المملكة العربيّة السّعودية، ط1(1982م):331/2، وارتشاف الضرب: 504/2 وما بعدها، وهمع الهوامع:414/2، والبهجة المرضية في شرح الألفيّة: 376/1، وحاشية الصّبّان: 362/2 وما بعدها، وشرح المكّوديّ: 145ــ 146، وشرح ابن عقيل: 53/2-54، وأوضح المسالك:78/3-80، وشرح قطر النّدى:237، وشرح شذور الذّهب:293 ــ 295، والكواكب الدّرّيّة: 276/2، والفوائد والقواعد: 352، وشرح ملحة الإعراب: 138، وجامع الدّروس العربيّة: 207/3-209.

[4]- الرّحمن :11 .ونص الآية : ﴿فِيهَا فَٰكِهَةٌ وَالنَّخْلُ ذَاتُ ٱلْأَكْمَامِ ۝١١﴾

(ذات) بمعنى صاحبة وذي بمعنى صاحب محضة، ولذلك نعت بهما المعرفة لإضافتها لمعرفة."[1]

فالإضافة في هذه الآية،كما يذهب إليه أطفيّش، إضافة محضة، وقد أفادت تعريف المضاف، ذلك أنّ (ذات الأكمام) واقعة نعتًا للمعرَّف بالألف واللاّم قبلها (النّخل)، والمعرفة لا تنعت إلاّ بمثلها .

والملفت أنّه أشار في نصّه إلى مذكّر (ذات) ومعناه، وذلك قبل أن يصل إلى تفسير قوله تعالى: ﴿وَالْحَبُّ ذُو الْعَصْفِ وَالرَّيْحَانُ﴾[2]؛ حتّى لا يكرِّر الكلامَ نفسَه، وهذا ما يفسِّر لنا فطنة أطفيّش ودهاءَه أثناء تعامله مع الآيات القرآنيّة بالتّفسير.

ولا تخلو الإضافة المحضة من أن تكون بمعنى أحد حروف الجر، وهي اللاّم، و(مِن)، و(في)؛ فأمّا التي بمعنى اللاّم تسمّى إضافة الملك والاختصاص،ويشترَط فيها أن يضاف اسم إلى اسم غيره فيكون الأوّل من المضافين غير الثاني، نحو: غُلاَمُ زَيْدٍ، ويُعَدّ التّقدير بها الأكثر. وأمّا التي بمعنى (مِن) فتسمّى إضافة الجنس، ويَحسُن تقديرها إذا صحّ الإخبار عن الأوّل بالثّاني،بأن يضاف اسم إلى اسم هو بعضه؛ والتّقدير بها كثير؛ وتبقى التي بمعنى (في)، وتقديرها قليل، ذلك أنّها لم تُثبَت عند أكثر النّحويّين؛ وقد أثبتها ابن **مالك** في قوله: "إذا حُذِف لأجل الإضافة ما في المضاف من التنوين والنّون وجب جرّ المضاف إليه بالمضاف،لما فيه من معنى اللاّم، أو مِن، أو في"[3]؛ هذا إن حسن تقديرها وحدها،لا كما مرّ مع اللاّم و (مِن)[4].

---

[1]- تيسير التّفسير:218/14.
[2]- الرّحمن:12.

[3]- شرح الكافية الشّافية:902/2، وشرح التّسهيل:221/3، والمساعد على تسهيل الفوائد:330/2، وارتشاف الضّرب : 502/2.
[4]- يراجع الإيضاح العضديّ:267/1 وما بعدها، والأصول في النّحو:5/2، والمفصّل:82، وشرح المفصل:126/2، والمقرَّب:283، وشرح المقرَّب:669/2، وشرح الكافية الشّافية:902/2، وشرح التّسهيل:221/3، والمساعد على تسهيل الفوائد:330/2، وارتشاف الضّرب:501/2 وما بعدها، وحاشية الصّبّان:358/2، وشرح ابن عقيل:52/2،

وممّا وقف عنده أطفيّش من أمثلة الإضافة المحضة الإضافةُ البيانيّةُ التي يقدَّر فيها حرف الجرّ 'مِن)، لأنّ من معانيها بيان الجنس؛ وذلك في تفسيره لقوله عزّ وجلّ: ﴿إِذۡ جَعَلَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فِي قُلُوبِهِمُ ٱلۡحَمِيَّةَ حَمِيَّةَ ٱلۡجَٰهِلِيَّةِ﴾[1]؛ فأتى بتحليل نحويّ خصّه في الآية بإضافة (حميّة) إلى (الجاهليّة)، قائلا:"(حَمِيَّة) بدل أو بيان،(الجَاهِلِيَّةِ) أي:الملّة الجاهليّة،و أجيز أن تكون الإضافة بيانية،أي: حميّة هي الخصلة الجاهليّة "[2].

فالظّاهر في الآية أنّ كلمة (حميّة) واردة بدلاً، حَسُنَ لمّا أضيفَ إلى (الجاهليّة)، فقد بيّنت هذه الإضافة أنّ الحميّة من خصلة جاهليّة؛ ويُحسَن تقدير(مِن) هنا لصحّة الإخبار عن الأوّل بالثّاني، فقد أضيفت الحميّة إلى اسم هو بعضها، لأنّ الحميّة معاونة على الباطل لصحبة أو قرابة أو منفعة، ولو لم يكن غضب؛ ويُعَدّ هذا الفعل بعضًا من الجاهليّة.

وما ينبغي الوقوف عنده في هذا التّحليل أنّ أطفيّش يحمل هذا الوجه على الجواز، وكأنّ الوجه المرجَّح في هذه الإضافة غير هذا؛ فيبدو أنّه نبّه إلى نوع آخر من الإضافة قبل هذا،و هو أن تكون الإضافة إضافة اسمٍ إلى صفته بمعنى الحميّة الجاهليّة.

فيظهر أنّ تحليل أطفيّش لهذه الإضافة في الآية كان تحليلاً يرمي به إلى إظهار حقيقة هذه الحميّة والمعاونة على الباطل،فأفادت إضافتها إلى الجاهليّة أنّها بغير حجّة وفي غير موضعها، وإنّما ذلك محض تعصّب لأنّه صلّى الله عليه وسلّم ما كان يريد حربًا إنّما جاء معظّمًا للبيت.

وشرح قطر النّدى:237 وما بعدها، والكواكب الدّرّيّة:276/2، وشرح ملحة الإعراب:138، وجامع الدّروس العربيّة:205/3.

1– الفتح :26.
2– تيسير التّفسير:374/13.

ب-الإضافة غير المحضة:

ومن أمثلتها في (تيسير التّفسير) ما تناوله أطفيّش في تفسير قوله تعالى:﴿فَلَمَّا رَأَوْهُ عَارِضاً مُّسْتَقْبِلَ أَوْدِيَتِهِمْ﴾[1]؛حين وقف بالتّحليل عند إضافة اسم الفاعل إلى معموله، فراح يوظّف النّصّ الآتي:"إضافة (مُسْتَقْبِلَ) لفظيّة، لأنّه وصف للحال، فإضافته للمعرفة لا تفيد التّعريف، فصحّ نعت النّكرة به، وهي (عَارِضًا)، كأنّه منوَّن ناصب لما بعده على المفعوليّة "[2].

فالإضافة في الآية في تقدير الانفصال، أفادت أمرًا لفظيًّا هو التّخفيف، لأنّ الأصل أن يراد باسم الفاعل التّنوينُ، أي: مُسْتَقْبِلاً أَوْدِيَتَهُمْ بنصب (أوديتهم) على المفعوليّة عمل فيه اسم الفاعل الذي استوفى شرطه، فهو شبيه بالفعل المضارع بمعنى الحال؛ واسمُ الفاعل لا يعمل إذا كان بمعنى الماضي.

وأحسن أطفيّش لمّا أشار إلى أنّ إضافة (مستقبل) إضافة لا تعرّف، ولذلك نعت بهما النّكرة وهي (عَارِضًا) كما هو ظاهر في الآية، وعن هذا يقول **عمر بن ثابت الثّمانينيّ**: " فإن قدّرت بينهما تنوينًا كانت الإضافة بينهما غير محضة،ولم يتعرّف الأوّل بالثّاني إذا كان معرفة"[3].

وما قال به أطفيّش من صحّة أن تكون إضافة (مستقبل) إلى (أوديتهم) إضافة لفظيّة، قال به كلّ من **أبي البقاء العكبريّ**[4] و**أبي حيّان**[5].

---

[1] (الآية: وتتمة **الأحقاف:24.** –قَالُواْ هَٰذَا عَارِضٌ مُّمْطِرُنَاۚ بَلْ هُوَ مَا ٱسْتَعْجَلْتُم بِهِۦۖ رِيحٌ فِيهَا عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿٢٤﴾)

[2] – **تيسير التّفسير:248/13.**

[3] – **الفوائد و القواعد :352.**

[4] – **إملاء ما منّ به الرّحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن:235/2.**

[5] – **البحر المحيط : 178/6.**

فالواضح من هذا النّصّأنّه قد اختار توظيف النّحو في تعامله مع الآية القرآنيّة المذكورة أعلاه عند الإضافة الحاصلة فيها،لِمَا أفادته من تخفيف في اللّفظ،و حرصًا منه على الرّجوع إلى الأصل في المعنى.

جـــ- إضافة الموصوف إلى الصّفة، والصّفة إلى الموصوف:

إنّ الأصل في الإضافة ألاّ يضاف اسم لمرادفه، ولا موصوف إلى صفته، ولا صفة إلى موصوفها، لأنّ المضاف يتعرّف بالمضاف إليه أو يتخصّص به، والشّيء لا يتعرّف ولا يتخصّص إلاّ بغيره؛ ومثل هذه الإضافات فيها إضافة الشّيء إلى نفسه، فالصّفة هي الموصوف في المعنى. غير أنّه ثبت عند العرب إضافة الموصوف إلى صفته، والصّفة إلى موصوفها؛ واختلف النّحويّون في تصنيفها، فخصّها البعض بالإضافة المحضة، وذهب البعض الآخر إلى أنّها من الإضافة غير المحضة لأنّه ينوى بها الانفصال.

وانفرد **ابن مالك**[1] برأي ثالث،مضيقًا بذلك نوعًا ثالثًا من الإضافة سمّاها "**الشّبيهة بالمحضة**"[2].

ووجدت في (تيسير التفسير) أنّ أطفيّش يعتمد إضافة الموصوف إلى الصّفة والصّفة إلى الموصوف،فقد وقف عند الأولى في تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَنُذِيقُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ عَذَابَ ٱلْحَرِيقِ﴾[3]؛ موظّفًا التّحليل النّحويّ الآتي: "(عَذَابَ الحَريق)، النّار البالغة في الإحراق، أو اسم طبقة منها، والإضافة فيهما من إضافة المسبَّب إلى

---

[1] - شرح التّسهيل:225/3 وما بعدها، وارتشاف الضّرب:505/2 وما بعدها، والمساعد على تسهيل الفوائد:333/2 وما بعدها، وحاشية الصّبّان:364/2 وما بعدها .

[2] - يراجع الإيضاح العضديّ:271/1، والمفصّل:91، وشرح المفصّل:167/2، والمقرّب:287، وشرح جمل الزّجّاجيّ: 173/1، وشرح الكافية الشّافية:923/2، وشرح التّسهيل:225/3 وما بعدها، وارتشاف الضّرب:505/2 وما بعدها، والمساعد على تسهيل الفوائد:332/2، وحاشية الصّبّان:364/2 وما بعدها، وشرح كافية ابن الحاجب: 176، وأوضح المسالك:97/3، والبهجة المرضية في شرح الألفيّة:380/1 وما بعدها، وجامع الدّروس العربيّة:211/3 وما بعدها.

[3] - الحجّ :9.

السّبب، وأجيز أن تكون من إضافة المنعوت إلى النّعت، أي: العذاب المحرق، وهو في ذلك كلّه وصف في الحال، أو في الأصل، ويجوز أن يكون بمعنى الاحتراق"[1].

فيتبيّن من خلال هذا النّصّ أنّ الشّيخ أطفيّش استعان بعلم النّحو ليوضّح المعنى والدّلالة في كلمة (عَذَاب) المنسوبة إلى كلمة (الحريق) أو المضافة إليها،ذلك أنّ دلالة الآية كلّها متوقفة عند هذه الإضافة التي فصّل في بيان نوعها، وأتى بالجديد في ذلك، فقد درسها من حيث الدّلالةُ على **السّببيّة والمسبّبيّة**، هذا لأنّ الحريق سبب في العذاب؛ ومثل هذين المصطلحين لا نجدهما إلاّ عند البلاغيّين في دراستهم لعلم البيان و ما ورد فيه من أنواع المجاز المرسل.

هذا ونجد له في تحليله النّحويّ توجيهًا آخر يبدو أنّه لغيره، أجيزَ فيه أن تكون الإضافة في المتضايفين من إضافة المنعوت إلى النّعت؛ و قد رجعت إلى كتب التّفسير فاكتشفت أنّ **أبا حيّان**[2] هو من اعتمد هذا الرّأي، حين فَسَّر الحريق بالمُحْرِق، أي:العذاب المحرق،مثلما فُسِّر السّميع بمعنى المُسمِع.

أمّا الثّانية، وهي إضافة الصّفة إلى الموصوف، فنجدها في تفسير قوله عزّ وجلّ: ﴿فَقَدۡ ضَلَّ سَوَآءَ ٱلسَّبِيلِ﴾[3]؛ حين أتى أطفيّش لهذه الآية الكريمة بتحليل نحويّ ركّز فيه على لفظة (سَوَاءَ)، هذا نصّه:"(ضَلَّ) لا يتعدّى، وقد يتعدّى لواحد كما هنا، وقيل: (سَوَاء) ظرف، وفيه أنّه ليس في الطّريق السّواء فضلاً عن أن يقال: ضلّ فيه، بل هو خارجه. وإضافة (سَوَاءَ) إضافة نعت لمنعوت، والأصل: السّبيل السّواء، أي: المستوي الحقّ"[4].

فالواضح عنده أنّ الكشف عن معنى الآية وتفسيرها، يتطلّب بالضّرورة الوقوف عند كلمة (سواء)، وذلك بأن تكون في أصلها نعتًا للاسم المنصوب (السّبيل،

---

[1]– **تيسير التّفسير :372/9.**
[2]– **البحر المحيط:488/7.**
[3]– **الممتحنة :1.**
[4]– **تيسير التّفسير:12/15.**

أي:السَّبِيلَ السَّوَاءَ؛و يتأكّد من خلال هذا التّحليل أنّأطفيّش يقرّ في كلمة (سواء) الاسمية،دون أن يغفل الإشارةَ إلى رأي غيره ممّن رشَّح فيها الظّرفية؛ ووجدت هذا قولاً **لابن عطيّة**[1].

ولم أشأ أن أختم دراستي لأنواع الإضافة دون أن أقف عند ما أتى به أطفيّش في تفسيره لقوله تعالى:﴿وَحَاقَ بِـَٔالِ فِرۡعَوۡنَ سُوٓءُ ٱلۡعَذَابِ﴾[2]؛ حين رشَّح في إضافة كلمة (سوء) إلى كلمة (العذاب) جملة من الأنواع، قائلاً :" الإضافة بمعنى اللاّم،أي: السّوء الذي هو العذاب، لأنّ السّوء يكون عذابًا وغير عذاب؛ أو بيانيّة، أي: سوءٌ هو العذاب؛ أو إضافة صفة لموصوف، أي: العذاب السّوء"[3].

فنراه يرشِّح في فاتحة تحليله النّحويّ أن تكون إضافة السّوء إلى العذاب إضافة لاميّة،بتقدير حرف الجرّ (اللاّم) على اعتبار أنّ السّوء عذاب وغيرعذاب؛ ويعدّ تقدير هذا الحرف الأكثرَ في الإضافة المحضة، كما مرّ. وإذا ما فُسِّر السّوء بالعذاب، تكون هذه الإضافة على حدّ تعبيره ذات دلالة بيانيّة.

هذا ويوظّف في نصّه نوعًا ثالثًا من الإضافة، رشّح فيه أن تكون إضافة السّوء إلى العذاب من إضافة الصّفة إلى الموصوف، فالأصل في السّوء الرّفع على أنّه صفة للفاعل (العذاب) بعد الفعل (حاقَ)، هكذا:حاق العذابُ السّوءُ.

وعلى كلّ، يبدو أنّ الوقوف عند أنواع الإضافة أثناء التّعامل مع الآيات القرآنيّة التي تعنى بذلك، له فضل وأثر في تيسير تفسيرها وإدراك معناها.

ثالثًا: الجرّ بالمجاورة:

---

[1]- **يراجع المحرّر الوجيز:400/14.**

[2]- **غافر:45. ونص الآية:** ﴿فَوَقَىٰهُ ٱللَّهُ سَيِّـَٔاتِ مَا مَكَرُواْۖ وَحَاقَ بِـَٔالِ فِرۡعَوۡنَ سُوٓءُ ٱلۡعَذَابِ ۝٤٥﴾.

[3]-**تيسير التّفسير:360/12 وما بعدها.**

المجاورة **لغةً:** من جَاوَرَ الرّجلَ مُجَاوَرَةً و جِوَارًا و جُوَارًا،و الكسر أفصح : سَاكَنَه. وإنّه لَحَسَنُ الجيرَةِ:لِحَالٍ من الجِوار وضرب منه. وجَاوَرَ بَنِي فُلاَنٍ و فِيهِمْ مُجَاوَرَةً و جِوَارًا: تَحَرَّمَ بِجِوَارِهِمْ،و هو من ذلك،و الاسم الجِوار و الجُوَار[1].

أمّا **اصطلاحًا،** فهي ظاهرة إعرابيّة تقتضي خروج الاسم المعرَب عمّا يجب له من حركة أو تحريك موافقة لما يجاوره من الكلمات[2].

وقد اكتفى **الخليل** بالتّمثيل لها، في قوله:"الخفض بالجوار قولهم:مَرَرْتُ بِرَجُلٍ عَجُوزٍ أُمُّهُ، ومَرَرْتُ بِرَجُلٍ طَالِقٍا مْرَأَتُهُ،خَفضتَ عجوزًا وليس من نعت الرّجل، إلاّأنّه لمّا كان من نعتِ الأمّ خَفَضْتَه، على القرب و الجوار"[3].

والجرّ بالمجاوَرة لا يعوَّل عليه عند النّحاة،إلاّ في أمثلة قليلة نطقت بها العرب، كونه غير متواتر في كلامهم؛ وفي هذا الشّأن قال **الفرّاء:** " لا يُخفَض بالجوار إلاّ ما استعملته العرب كذلك، فلا يقاس على ما استعمل ما لا يستعمَل، فلو قيل:هذه جحرة ضبٍّ خربةٍ،لم يجز الإتباع للجحرة؛ لأنّ الخفض على الجوار لم يسمَع إلاّ في التّوحيد"[4].

ولم يتحقّق وقوف أطفيّش على هذا المصطلح في كتابه (تيسير التّفسير)، أثناء استعانته بعلم النّحو في تفسيره للآيات القرآنيّة، إلاّ في موضع واحد لم يثبت فيه الجرّ على الجوا، وإنّما استبعده، وذلك في قوله تعالى: ﴿وَإِنِّيَ أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ كَبِيرٍ﴾[5]؛ فقد ركّز في تفسيره لهذه الآية على بيان الأصل في جرّ كلمة (كَبيرٍ)، موظّفًا التّحليل النّحويّ الآتي: "و نُعِت اليومُ بالكبر لعظم عذابه، كما وُصِف بأنّه يوم ثقيل ولطوله، لا كأيّام الدّنيا القصيرة من غروب لغروب، أو طلوع

1- لسان العرب:485/1.
2- معجم المصطلحات النّحويّة و الصّرفيّة:58.
3- الجمل في النّحو: 173.
4- ارتشاف الضّرب:583/2.
5- هود:3.

لغروب؛ و **من العجيب** أنّه قيل قد يكون نعتًا لـــ (عَذَابَ) منصوبًا إلاّأنّه جُرَّ للجوار"[1].

فالوجه الأقرب إلى العربيّة لدى أطفيّش إعراب كلمة (كَبِيرٍ) نعتًا لكلمة (يَوْمٍ)، والجرُّ فيها أصليٌّ؛ والملاحَظ أنّه لم يقف عند هذا فحسب، بل تجاوز ما ذهب إليه وتوسّع، فردّ رأيَ من يرشِّح في (كبير) الجرَّ على الجوار[2]، باعتباره في الأصل نعتًا منصوبًا لـــ (عذاب)، جُرَّ لمجاورته لمجرور هو (يوم).

ويبدو أنّ أطفيّش في تفسيره لهذه الآية يسير على مذهب **أبي حيّان**[3]، الذي استبعَد هو الآخر ظاهرة الجِوار في تعامله مع الآية نفسها.

والذي أراه، إن ّأطفيّش كان بإمكانه أن يحمل هذا الرّأي على الجواز، فمثل هذا الموضع كثير في القرآن الكريم، كما أنّه ليس من المجمَع عليه، ويتبيّن هذا في ما ذهب إليه **ابن جنّيّ** حين قال:"فممّا جاز خلاف الإجماع الواقع فيه منذ بدْء هذا العلم،وإلى آخر هذا الوقت ما رأيته أنا في قولهم: هَذَا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ،فهذا يتناوله آخِرٌ عن أوّل، وتالٍ عن ماضٍ على أنّه غلط من العرب، ولا يختلفون فيه، ولا يتوقّفون عنه، وأنّه من الشّاذّ الذي لا يُحمَل عليه، ولا يجوز ردّ غيره إليه، وأمّا أنا فعندي أنّ في القرآن مثل هذا الموضع نيّفًا على ألف موضع، وذلك على أنّه على حذف المضاف لا غير، فإذا حملته على هذا الذي هو حشو الكلام من القرآن، والشّعر ساغ، وسلس، وشاع، وقبل. وتلخيص هذا أنّ أصله: هَذَا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ جُحْرُهُ، فيجري (خَرِب) وصفًا على ضبٍّ، وإن كان في الحقيقة للجُحْر، كما تقول

1- تيسير التّفسير : 330/6-333.
2- رجعتُ إلى كتب التّفسير، ولم أعثر على موظّف هذا الرّأي.
3- البحر المحيط:121/6.

مررت برجل قائم أبوه، فتُجري (قائمًا) وصفًا على (رَجل)، وإن كان القيام للأب لا للرَّجل"[1].

فنصّ **ابن جنّيّ** يوضِّح أهمّيّة النّحو في فتح باب الاجتهاد، ومسألة الجرّ بالمجاوَرة[2] خير دليل على ذلك؛ واعتمادًا على هذا النّصّ يفسَّر تعجّب أطفيّش وردّه رأيَ من اختار الخفض على الجوار في الآية، بأمرين اثنين: إمّا أنّه لم يطّلع على رأي **ابن جنّيّ**، وإمّا أنّه اطّلع عليه ولم يقتنع به، كما فعل **أبو حيّان**[3] الذي رأى أنّ التّقدير في المثال خطأٌ.

رابعًا: التّوابع في حالة الجرّ.

تعرّض أطفيّش إلى دراسة التّوابع في حال الجرّ في مواضع عديدة[4]، فكانت له وقفة عند كلّ نوع منها في كتابه **(تيسير التّفسير)**، خاصّة ما ورد تابعًا للمجرور بالحرف. وأدرسها وفق ما يأتي:

التّوكيد للمجرور بالحرف:

تناوله أطفيّش عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ ٱلْجِنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾[5]؛فأوضحه في النّصّ الآتي: "وتَأكِيدُ التّثنية بـــ (أجْمَعِينَ) جائز على حدّ ردّ

---

[1] – الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جنّيّ. تحقيق: محمّد عليّ النّجّار. دار الكتاب العربيّ، بيروت – لبنان. ط2: 191/1–192. ويراجع الاقتراح في علم أصول النّحو، للسّيوطيّ (تـــ 911هـــ)، تحقيق: محمّد حسن إسماعيل الشّافعيّ. منشورات محمّد عليّ بيضون، دار الكتب العلميّة، بيروت – لبنان. ط1(1998م):55.

[2] – الخفض على الجوار قال به الجمهور من أهل البصرة والكوفة، ورام إخراج ذلك عنه السّيرافيّ وابن جنّيّ على اختلاف في التّقدير،فقدّره السّيرافيّ خَرَبٌ الجُحْرُ منه، وقدّره ابن جنّيّ خَربٌ جُحْرُه. يراجع ارتشاف الضرب:583/2 وما بعدها، ومعجم المصطلحات النّحويّة والصّرفيّة:59.

[3] – يراجع ارتشاف الضّرب :584/2.

[4] – وزّعتها، في الإحصاء، مع أنواع المجرورات.

[5] – هود:119. ونص الآية: (وَلِذَٰلِكَ خَلَقَهُمْ وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ ٱلْجِنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ

ضمير الجمع إليها أو إشارته، ولاسيما أنّ كلّ فريق منها هنا متضمِّن لأنواع وأفراد،و هما فريق الجِنّة وفريق النّاس"[1].

فنجد أنّ أطفيّش لم يذكر في تحليله النّحويّ ما هو متّفَق عليه ومأخوذ به في تفسير هذه الآية، وهو وقوع كلمة (أجمعين) تأكيدًا للجمع في لفظتي (الجِنّة) المجرورة بحرف الجرّ (مِن)، و(النّاس) المجرورة على التّبعيّة بالعطف؛ وإنّما نجده حريصًا على تقديم الجديد في تعامله مع الآية،حين أبدى رأيه بجواز تأكيد التّثنية بها،إذا قدِّر في اللفظتين كلمة (فريق)، فيكون المعنى: مِن فريق الجِنّة وفريق النّاس أجمعين.

و**للألوسيّ البغداديّ**[2] توضيح لهذه المسألة،فهو يأخذ بوجه واحد في تعامله مع كلمة (أجمعين)، بأن تقع تأكيدًا للجمع، نافيًا بذلك مثل ما أتى به أطفيّش؛ لأنّ الأخذ بمثل هذا الوجه يشترَط فيه، على حدّ تعبيره، أن يكون المثنّى حقيقيًّا لا أن يكون كلّ فرد منه جمعًا.

والواضح أنّ أطفيّش كان يسعى من خلال تحليله النّحويّ للوصول إلى صحّة المعنى دون الخروج عن قواعد الإعراب؛ غير أنّه تعامل مع لفظة (أجمعين) من باب واحد، هو الوقوف على ما أكّدته؛ في الوقت الذي تعدّ فيه هذه الكلمة محلّ خلاف بين المفسِّرين، ذلك أنّ الأصل في لفظة التّوكيد (أجمعين) أن تفيد العموم مطلقًا، ورفع احتمال إرادة الخصوص، فهل يتناسب هذا المعنى مع الآية؟. وقد فَصّلَ القولَ في هذه المسألة **الألوسيّ البغداديّ**[3].

النّعت في حالة الجرّ :

---

[1]- تيسير التّفسير:57/7 وما بعدها.
[2]- روح المعاني: مج6، 484/12.
[3]-المصدر نفسه ص 484-485.

درس أطفيّش التّابع للاسم المجرور نعتًا في الحالتين، حالةِ جرّ الاسم بالحرف، وحالةِ جرّه بما أضيفَ إليه[1].

وكوني مقيَّدًا بالتّمثيل لما له صلة بالأثر، اخترت أن أقف عند نعت الاسم المجرور بما أضيفَ إليه، وذلك في تفسير قوله تعالى: ﴿مَثَلُ ٱلذِينَ حُمِّلُواْ ٱلتَّوْرِيٰةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ اِ۬لْحِمارِ يَحْمِلُ أَسْفَاراًۖ﴾[2]؛ حين ركّز أطفيّش في تحليله النّحويّ على بيان محلّ جملة (يَحْمِلُ أسْفَارًا) من الإعراب، فجاء نصّه كالآتي:"والجملة نعت (الحِمَارِ)، ولو كان معرفة لشِبهه بالنّكرة، لأنّ تعريفه جنسيّ. وإن جُعِلت حالاً لم يوجد عامل في الحال، لأنّ (مَثَل) بمعنى صفة،وعاملها عامل صاحبها،وعامل صاحبها هو (مَثَلُ)، فتُكُلِّف بجعل الكاف زائدة لتأكيد التّشبيه، وجعل (مَثَل) في الموضعين بمعنى مماثل، فيصلح للعمل في الحال. ونَسَب الإمام **أبو حيّان** وجوبَ الحاليَة للمحققين مراعاةً للفظ المعرفة"[3].

فما يميِّز أطفيّش بهذا التّحليل الذي وظّفه أنّه يرجِّح في جملة الفعل والفاعل مع المفعول (يَحْمِلُ أسْفَارًا) أن تكون نعتًا لكلمة(الحِمَارِ) المجرورة بإضافة كلمة (مَثَلِ) إليها؛ والملاحَظ أنّ كلمة (الحمار) واردة في الآية معرفة، فالأصل أنّ الجمل التي تليها في موضع نصب على الحاليّة، وهذا ما لم يعتمده أطفيّش، لأمرين اثنين:

الأول: إنّ تعريف كلمة (الحمار) برأيه تعريف جنسيّ، فهو شبيه بالنّكرة.

---

[1]–اختُلِف في عامل الجرّ في المضاف إليه، فقيل: العامل حرف الجرّ المقدَّر في الإضافة، ونُسِب هذا الرّأي للزّجاّج؛ وقيل: العامل هو الاسم الأوّل، أي:المضاف، وهو مذهب سيبويه، ورجّحه المتأخّرون، واستدلّوا على ذلك بأنّ المضاف إليه قد يكون ضميرًا، نحو:درهمك، وقد عُلِم أنّ الضّمير لا يتّصلإلاّ بالعامل فيه. يراجع شرح المقرّب:702/2، وارتشاف الضّرب: 501/2، والمساعد على تسهيل الفوائد:329/2، وشرح ابن عقيل:52/2، وأوضح المسالك:76/3، وحاشية الصّبّان:357/2، وهمع الهوامع:412/2، والبهجة المرضية في شرح الألفيّة:375/1، وجامع الدّروس العربيّة:206/3.

[2]–**الجمعة :5. وتتمة الاية:** (مَثَلُ ٱلذِينَ حُمِّلُواْ ٱلتَّوْرِيٰةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ اِ۬لْحِمارِ يَحْمِلُ أَسْفَاراًۖ بِيسَ مَثَلُ ٱلْقَوْمِ اِ۬لذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِ اِ۬للَّهِۖ وَاللَّهُ لاَ يَهْدِے اِ۬لْقَوْمَ أَلظَّٰلِمِينَ ۝٥).

[3]–**تيسير التّفسير:66/15.**

أمّا **الثاني:** وهو الذي يصحّ الأخذ به أكثر، إنّ جملة الحال لابدّ لها من عامل، و في هذه الآية لاعامل في الحال.

ويظهر أنّه في تحليله الذي أورده قد نقل عن **أبي حيّان**، الذي علّق على هذه المسألة بقوله: "مِثل هذا النّوع من المعارف يوصَف بالجمل"[1]؛ وما النّصب على الحاليّة عنده إلاّ رأي ينسبه للمحققين، بالرّجوع إلى التّعريف في كلمة (الحمار).

فالوقوف عند هذه الجملة دون غيرها يفسِّر لنا أنّ دلالة الآية كلّها متوقّفة عندها، فقد زادت منعوتَها توضيحًا وإخبارًا، وبها تيسّر الوصول إلى ما أفادته هذه الآية من معنى.

العطف في حالة الجرّ :

1- العطف على الاسم المجرور بالحرف:

تناول أطفيّش العطف على المجرور بالحرف في قوله تعالى: "وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَٰيِشَ وَمَن لَّسْتُمْ لَهُۥ بِرَٰزِقِينَ ﴾[2]؛ إذ حاول أن يوظّف النّحو عند كلمة (مَنْ) للتّعبير عن معنى الآية وتفسيرها،فكان نصّه كالآتي:" العطف على محلّ الكاف بلا إعادة للجارّ لورود ذلك،...، أو على (مَعَايشَ)، فإنّ الله عزّ وجلّ جَعل لنا دوابَّ ننتفع بها كما جعل لنا معايش، أو يقدَّر: وأغنينا من لستم له برازقين، أو مبتدأ محذوف الخبر، أي: ومن لستم له برازقين جعلنا له فيها معايش، حذف لدلالة ما قبله، نقول: زيد أكرمته وأخوك، أي وأخوك أكرمته. **قيل:** أو عطف محلّ مجموع (لَكُمْ)،وهو مشكل،لأنّه ليس في محلّ جرّ بل الذي في محلّ جرٍّ الكافُ وحدها، لا مع اللاّم،و لا في محلّ نصب لأنّ الذي في محلّ نصب من حيث إنّه مفعول به توصّل

---

[1]–البحر المحيط:**172/10**.
[2]– الحجر:**20**.

إليه بحرف الجرّ الكافُ وحدها، كما أنّ المفعول في مررت بزيد، زيد وحده لا مع الباء"[1].

فنتبيّن من خلال هذا النّصّ أنّأطفيّش أتى فيه بوجوه عديدة خصّها بالاسم (مَنْ)؛ وأوّل ما بدأ به من جملة هذه الوجوه الإعرابيّة: أن تكون (مَنْ) في موضع جرٍّ عطفًا على الضّمير المجرور في (لَكُمْ)، وهو أوّل ما بدأ به **أبو حيّان**[2] في تعامله مع الآية؛ غير أنّ هذا الوجه رأى فيه كلّ من **الزّمخشريّ**[3] و**ابن عطيّة**[4] قلَقًا وقبحًا في النّحو، لأنّه لا يُعطَف على الضّمير المجرور.

ولا يبدو أنّ أطفيّش أغفل مثل هذه القاعدة النّحويّة في هذا التّوجيه الإعرابيّ، وإنّما يُفسَّر اختيارُه له انتصارًا منه لمذهب الكوفيّين[5] في هذه المسألة.

أمّا الوجه الثّاني: فرَشَّحَ فيه أن تكون (مَنْ) في موضع نصب، وذلك على ثلاثة أوجه، اثنان منها أَخَذ بهما، والثّالث لم يقتنع به؛ فـ**ـالأوّل:** أن تكون عطفًا على كلمة (مَعَايِشَ) الواردة في الآية مفعولاً به، وبدأ بهذا الوجه كلّ من **الزّمخشريّ**[6] و**ابن عطيّة**[7].

و**الثّاني:** أن تُنصَب (مَنْ) بفعل محذوف يقتضيه الظّاهر، وتقديره: أعشنا أو أغنينا.

أمّا **الثّالث:** فأن يكون العطف على محلّ (لَكُمْ)، إذ التّقدير: وأعشناكم وأعشنا أممًا غيركم؛ وهو ما استبعده أطفيّش، فالذي في محلّ نصب على المفعوليّة برأيه ليس الجارّ والمجرور، وإنّما الكَافُ وحدها، وقد بيّن ذلك بتوظيفه مثالاً بسيطًا من

1- تيسير التفسير:7/356ـــ357.
2- يراجع البحر المحيط :6/473.
3- الكشّاف:2/389.
4- المحرّر الوجيز:8/294.
5- أجاز الكوفيّون أن يعطف على الضّمير دون إعادة الخافض. يراجع ارتشاف الضّرب:2/658،والبحر المحيط:6/473.
6- الكشّاف:2/389.
7- المحرّر الوجيز:8/294.

أمثلة سيبويه كما هو مبيَّن في نصّه، فالمفعول به في نحو: مررت بزيد، زيدٌ من غير الباء.

ويبقى الوجه الثالث: وهو أن يرشَّح في (مَنْ) الرّفع على الابتداء خبره محذوف لدلالة المعنى عليه؛ ومَثَّل بقوله: زيد أكرمته وأخوك. والغريب أنّ **الزّمخشريّ**[1] و **ابن عطيّة**[2] لم يقفا عند هذا الوجه.

والواضح من هذا النّصّ أنّ أطفيّش قد اختار توظيف النّحو في تعامله مع الآية القرآنيّة عند كلمة (مَنْ) لإفادة معنى الآية،فقد وقف من خلاله على وجوه الإعراب المتنوِّعة الخاصّة بهذه الكلمة، والتي ساهمت في توضيح المعنى وتنوّعه.

2- العطف على المجرور بالمضاف:

دَرَسَ أطفيّش العطف على المجرور بالمضاف في قوله تعالى: ﴿ وَقَالَ ٱلْمَلِكُ إِنِّىٓ أَرَىٰ سَبْعَ بَقَرَٰتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ وَسَبْعَ سُنۢبُلَٰتٍ خُضْرٍ وَأُخَرَ يَابِسَٰتٍ ﴾[3]؛ مركّزًا في تحليله النّحويّ على كلمة (أُخَرَ) بعد حرف العطف(الواو)، هذا نصّه: "(أُخَرَ) نعت لــ(سَبْعَ) محذوفًا فهو منصوبٌ، أي: وسبعًا أُخَرَ يابساتٍ؛ وإن عُطِفَ على (سُنْبُلاَتٍ) فالفتح جرٌّ، وكونهنّ سبعًا يعلم من كون المعطوف عليه أضيف إليه(سَبْع)؛ وأمّا أن يعطَف على(سَبْع)، ويعلم أنّهنّ سبع بدليل لفظ (سَبْع)، فتكلُّف لا فائدة فيه إذ لا دليل في كون العجاف سبعًا، على كون السّنبلات سبعًا"[4].

1- المصدر السّابق:389/2.
2- المحرّر الوجيز:294/8.
3- يوسف :43. وتتمة الآية : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمَلَأُ أَفْتُونِى فِى رُءْيَٰىَ إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ ﴾
4- تيسير التّفسير:131/7-132.

يذهب أطفيّش في هذا النّصّ إلى أنّ الفتح في كلمة (أُخَرَ) نصبٌ، فهو يرشّح فيها النّصب على التّبعيّة نعتًا لمحذوف قدَّره في الآية (سَبْعًا)، بالتّنوين.

وقد رشَّح أيضًا أن يكون الفتح فيها جرًّا، وذلك بعطفها على كلمة (سُنْبُلَاتٍ) المجرورة بالمضاف (سَبْع)؛ وهو بهذا الرّأي يخالِف بعض كتب التّفسير التي استبعد فيها أصحابها هذا الوجه من الإعراب، فعن هذا الوجه يقول **أبو حيّان** : "ولا يصحّ أن يكون (وأُخَرَ) مجرورًا عطفًا على (سُنْبُلاتٍ خضر)، لأنّه من حيث العطف عليه كان من جملة مميّز سبع، ومن جهة كونه أخر كان مباينًا لسبع،فتدافعا بخلاف أن لو كان التّركيب سبع سنبلات خضر ويابسات، فإنّه كان يصحّ العطف، ويكون من توزيع السّنبلات إلى خضر ويابسات"[1].

ورأى **الزّمخشريّ** هو الآخر أنّ عطف (وأخر يابسات) على (سنبلات خضر) يؤدّي إلى تدافع، ومثّل لذلك بقوله:"أن تقول عندي سبعة رجال قيام وقعود بالجرّ،فيصحّ لأنّك ميّزت السّبعة موصوفين بالقيام والقعود على أنّ بعضهم قيام وبعضهم قعود، فلو قلت:عنده سبعة رجال قيام وآخرين قعود تدافع ففسد"[2].

واعتمادًا على ما ذهب إليه **أبو حيّان** و**الزّمخشريّ**، نفسِّر اعتماد أطفيّش هذا الوجه بأمرين اثنين: إمّا أنّه لم يطّلع تفاسير غيره في تعامله مع الآية، وإمّا أنّه اطّلع ولم يقتنع، فاجتهد ليقدِّم الجديد في تعامله مع مسألة العطف؛ فكان بحثُه النّحويّ الذي أقامه على كلمة (أُخَرَ) خدمةً لمعنى الآية وتفسيرها.

البدل من المجرور:

كان وقوف أطفيّش في تفسيره لآيات كتاب الله العزيز عند البدل من المجرور مُلفِتًا، فقد وجدته في **(تيسر التّفسير)** يقف عند مسألة تتابع جارّين ومجرورين على البدليّة،كلّما صادفته آية تتوفّر على ذلك؛من ذلك مثلاً ما وظّفه في

---

[1]- البحر المحيط:**281/6**.
[2]- الكشّاف:**323/2**.

تفسيره لقوله تعالى: ﴿فَلَمَّآ أَتَىٰهَا نُودِيَ مِن شَٰطِيِٕ ٱلۡوَادِ ٱلۡأَيۡمَنِ فِي ٱلۡبُقۡعَةِ ٱلۡمُبَٰرَكَةِ مِنَ ٱلشَّجَرَةِ﴾[1]؛ فقد حاول هنا أن يوظّف النّحو عند الجارّ و المجرور (مِنَ الشَّجَرَةِ) للتّعبير عن معنى الآية وتفسيرها، فكان له النّصّ الآتي :" (مِنَ الشَّجَرَةِ)، الجارّ والمجرور بدل من قوله (مِنْ شَاطِئِ)، بدل اشتمال، فيقدَّر الرّابط، أي: من الشّجرة فيه، وفيه حال من الشّجرة. **ومن العجيب** ما يقال: إنّ الشّجرة بدون (مِنْ) بدل من لفظ (شَاطِئِ)، وأنّه أعيد العامل وهو(مِنْ)، لأنّ البدل على نيّة تكرار العامل،إذ لا يحتاج إلى هذا لأنّه تبدَل الكلمة من الكلمة، والكلمتان من الكلمتين، وهكذا، فأُبدِل الجارّ والمجرور من الجارّ والمجرور،مع أنّ العامل الأقوى (نُودِيَ)"[2].

فيظهر من خلال هذا التّوظيف النّحويّ اهتمام أطفيّش وحرصه على دراسة أدقّ القضايا النّحويّة التي لم يقف عندها أكثر النّحويّين في تعاملهم مع مصطلح البدل،كهذه المسألة التي يقدَّر فيها أنّ البدل على نيّة تكرار العامل[3].

غير أنّأطفيّش لا مانع لديه من جعل الجارّ والمجرور بدلاً من الجارّ والمجرور؛ فيعدّ هذا ردًّا منه على من يجعل المجرور دون جارّه بدلاً من المجرور، وحرفَ الجرّ الثاني إعادةً لحرف الجرّ الأوّل.

وتتّضح أهمّيّة هذه المسألة لديه حين وقف مرّة أخرى عندها في تفسير قوله تعالى:﴿وَلَا تَكُونُواْ مِنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ مِنَ ٱلَّذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمۡ﴾[4]؛ مقدِّمًا تحليلاً لا يختلف عن سابقه، قال:"(مِنَ الذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ) بدل من قوله (مِنَ المُشْرِكِينَ). و**من**

---

[1]– القصص:**30**. وتتمة الآية: أَن يَٰمُوسَىٰٓ إِنِّيٓ أَنَا ٱللَّهُ رَبُّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ﴿٣٠﴾.

[2]– **تيسير التّفسير:425/10.**

[3]– **ذهب بهاء الدّين بن النّحّاس الحلبيّ (تــ 698 هــ) في شرحه للمقرّب إلى أنّ الدّليل على أنّ البدل في نيّة تكرار العامل إظهاره في بعض المواضع، واستدلّ بقوله تعالى:"قَالَ المَلأُ الذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِنْ قَوْمِهِ لِلَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا لِمَنْآمَنَ مِنْهُمْ "[الأعراف:75]، بإعادة اللاّم. يراجع شرح المقرّب:781/2.**

[4]– **الرّوم:31و32.**

العجيب أنّهم يقولون: المجرور دون جارّه بدل من المجرور، وأعيدَ الجارّ وكأنّه لا يجوز إبدال الجارّ والمجرور من الجارّ والمجرور، وهو جائز قطعًا"[1].

فالشّيخ أطفيّش في هذا النّصّ يُقِرّ بجواز إبدال الجارّ والمجرور من الجارّ والمجرور قطعًا، مثلما تبدَل الكلمة من الكلمة، والكلمتان من الكلمتين. ولا يخفى أنّ عبارة **[من العجيب]** نجدها تتكرّر مع كلّ تحليل نحويّ يخصّ هذه المسألة.

ومن أمثلة البدل من المجرور كذلك في **(تيسير التّفسير)** ما كان المبدَل منه مجرورًا بالمضاف، وقد ورد في تفسير قوله تعالى: ﴿هَٰذَا وَإِنَّ لِلطَّٰغِينَ لَشَرَّ مَـَٔابٍ جَهَنَّم يَصْلَوْنَهَا فَبِيسَ ٱلْمِهَادُ﴾[2]؛ حين اتّخذ أطفيّش كلمة (جهنّم) مسلكًا لتفسير هذه الآية وأقام عليها بحثه النّحويّ لخدمة المعنى، فكان نصّه كالآتي :"(جَهَنَّمَ) بدل أو بيان من (مَآبٍ)،على أنّ فتحه جرٌّ، أو من (شَرًّا) على أنّ فتحه نصب، وذلك على جواز بيان المعرفة للنّكرة"[3].

يرشّح أطفيّش في كلمة (جهنّم) وجهين من الإعراب، وذلك لأنّ متبوعها (شرّ مآب) مضاف ومضاف إليه؛ فالوجه الأوّل: أن يكون التّابع الذي هو كلمة (جهنّمَ) الجامدة بدلاً من كلمة (مآب) المجرورة بالمضاف، وعليه فالأصل في الفتحة جرٌّ.

أمّا **الوجه الثّاني:** فأن تكون كلمة (جهنّم) بدلاً من المضاف الذي هو كلمة (شرّ) المنصوبة اسمًا لــ (إنّ)، وعلى هذا الوجه تكون الفتحة على أصلها، وهو النّصب.

---

[1]– تيسير التّفسير:120/11 وما بعدها.
[2]– ص:55-56.
[3]– تيسير التّفسير:213/12 وما بعدها.

وما يدعو إلى الوقوف عنده في هذا التّحليل النّحويّ، أنّ أطفيّش يجمع بين مصطلحي البدل وعطف البيان وكأنّهما وجه واحد؛ فهو بذلك يعتمد في تفسيره للآية وفي كلمة (جهنّم) بالذّات قاعدةً نحويّةً مفادها أنّ ما جاز أن يكون عطف بيان جاز أن يكون بدلاً[1].

هذا ويفيدنا في نصّه أيضًا بجواز بيان المعرفة للنّكرة، وهو ما ذهب إليه **أبو حيّان**، فعن شروط عطف البيان يقول: "وهذا العطف يوافق متبوعه في الإفراد والتّثنية والجمع، ولا يشترط التّساوي في رتبة التّعريف"[2].

فنتبيّن هنا كيف يحرص الشّيخ أطفيّش على الوصول إلى معنى الآية وتفسيرها اعتمادًا على توظيف الصّناعة النّحويّة، والتي استقصى فيها كلّ وجوه الإعراب بالتّفصيل الدّقيق، فكان تعامله مع كلمة (جهنّم) واسعًا غيرَ غامض،يختلف عمّا جاء به بعض المفسِّرين عند هذه الآية، **كابن عطيّة**[3] الذي اكتفى بالقول إنّ (جهنّم) بدل من قوله (لَشرّ مآب)، دون تفصيل يُذكَر.

جدول رقم 10: مواضع المجرورات في كتاب (تيسير التفسير)

المجرورات	عدد الآيات	الأجزاء والصفحات
الاسم المجرور بالحرف	182	ج1ص7، 38، 45. ج2ص154-159، 185، 262-263، 383. ج3ص208-209. ج4ص53، 80، 81، 196-197، 295، 305-306، 448-449، 469-470، 473-475، 491، 505-508، 514-515. ج5ص10-11، 136، 248-249، 398-399. ج6ص89، 112-114، 162، 163، 208، 211-212، 225-226، 255، 280، 286، 296، 309، 352-353، 368-369، 393، 413، 418. ج7ص57-58، 85، 253، 256، 301-302، 305، 307-309، 321، 356-357، 363، 369، 377-378، 389، 436-437. ج8ص81، 171، 181،

[1]- **يراجع ارتشاف الضّرب:606/2.**
[2]- **المصدر نفسه:605/2.**
[3]- **يراجع المحرّر الوجيز:476/12.**

		193، 336، 338، 440، 442. ج9ص21، 50-51، 63-64، 115-116، 128، 129، 130، 132، 137، 139، 143، 212، 226-227، 255-258، 292، 296-297، 387. ج10ص11، 18، 40-41، 48، 117، 130، 210-211، 276، 380، 408، 425. ج11ص15، 55، 120-121، 122، 140، 260-261، 370، 380، 436، 472. ج12ص30-31، 104-105، 210، 215، 239-241، 341، 353-354، 364، 383، 395، 403، 411، 428. ج13ص32-34، 47، 71، 72، 90، 94، 140، 154، 173، 174-175، 182، 210، 228، 254، 284، 304، 367، 368. ج14ص39، 40، 128، 159، 194، 339، 357، 393-394، 430. ج15ص18، 35، 52، 62، 141، 174، 206، 226، 231، 253، 272، 277، 286، 339، 387، 427، 445، 475. ج16ص5، 7، 52، 94، 120، 121، 133، 148، 191، 194، 196، 205، 206، 209، 218، 298، 314-315، 317، 323، 374، 430.
الاسم المجرور بالإضافة	58	ج3ص69، 208-209
الاسم المجرور بالمجاورة	1	
التوابع في حالة الجرّ	وزعتها – في الإحصاء – مع أنواع المجرورات	

الخاتمة

نتائج البحث:

إن الغاية من كل بحث أن يصل به الباحث إلى نتائج، وقد استطعت من خلال بحثي هذا، وأثناء إحصائي للمادة النحوية، فتصنيفها ثم دراستها أن أستخلص جملة من النتائج، أعرضها كالآتي:

يوظف أطفيش مصطلحات النحو، والصرف، والبلاغة، والفقه، وعلم المنطق، والفلك، مما يدل على تمكنه من العلوم التي كانت سائدة في عصره، وقد أبدع في الإحالة عليها من خلال كتابه (تيسير التفسير)

يتعرض أطفيش في توظيفه النحوي إلى بعض مسائل الخلاف بين المدرسين، وعلى عكس بعض المحدثين يبتعد عن التعصب للمذهب البصري على حساب المذهب الكوفي، فكثيرا ما يؤيد الكوفيين حين يرى رأيهم مناسبا لما اختاره هو في تحليله، فيكون الأولى بالإتباع.

يربط أطفيش أحيانا بين علمي النحو والصرف، حين يرى ذلك ضروريا، فيلجأ إلى تحليل بعض الصيغ الصرفية التي لها دلالة وتأثير في معرفة العلامة الإعرابية، كمسألة اسم التفضيل العامل في الفاعل.

توظيف المنصوبات في (تيسير التفسير) كان له حصة الأسد، وذلك لجواز النصب في الكلمة الواحدة على وجوه مختلفة، مما يدعو إلى توزيع الآية، في الإحصاء، على حسب الوجوه الإعرابية الواردة فيها، كما حدث في تفسير كلمتي السر والعلانية- نصبا بالتنوين- اللتين جاز فيهما النصب على المفعولية المطلقة، وعلى الحال، وعلى الظرفية الزمانية.

يأتي أطفيش في تفسيره لبعض الآيات القرآنية بتحاليل نحوية، دون أن يوظف فيها أي مصطلح نحوي، إذ يكتفي فقط بالتأويل والتقدير، والإشارة إلى الحذف الحاصل في الآية، كتقدير المبتدأ مثلا قبل (كتاب) دون ذكره، بالقول: هو كتاب، أو هذا كتاب. وهذا ما يتطلب الاجتهاد أثناء التصنيف.

إن أطفيش في وقوفه عند بعض القضايا النحوية أثناء تعامله مع الآيات القرآنية بالتفسير، نجد له فيها رأيا لا نعثر عليه في تفاسير غيره ممن تقدموا عليه كالزمخشري، وأبي حيان، وابن عطية، مما يفسر لنا اجتهاده ويبرز لنا مبلغ علمه خدمة لهدفه الأول، ألا وهو تيسير التفسير.

ليس لكل نحوي وظفه في تفسيره لآية من آيات كتاب الله العزيز أثر في الكشف عن معناها وتيسيرها، وهو اختار ذلك، لكن هذا لا يعني أنه لم يكن يحسن انتقاء الكلمات والجمل من داخل الآيات، فقد كان حريصا على تلك التي يقوم عليها معنى الآية وتفسيرها، ويبين أثرها ودلالتها اعتمادا على توظيف الصناعة النحوية فيها.

إن أطفيش في توظيفه النحوي كان يحرص على توجيه المعنى دون الخروج عن قواعد الإعراب، ونادرا ما نجده يلجأ إلى غير ذلك، فوظيفة النحو في (تيسير التفسير) لا تقتصر على الإعراب فحسب، وإنما تتسع إلى توجيه المعنى وتقنينه في الآية بحسب ذلك الإعراب.

ألف أطفيش هذا التفسير في مرحلة تطور فكره ونضوجه، فقد أحال فيه على بعض كتبه، كشرح لامية الأفعال في علم الصرف، وبيان البيان في البلاغة.

ساعد التزظيف النحوي لديه على فهم المسائل الفقهية والعقائدية التي تتطلب ربطها بعلم النحو، وخير مثال على ذلك مسألة الميراث.

يقف أطفيش عند بعض الألفاظ التي تحتاج إلى توضيح لغوي، وذلك داخل نصوصه النحوية، حرصا منه على خدمة المعنى الذي يعد هدفه الأول في تفسيره (تيسير التفسير).

جاءت نصوص أطفيش النحوية في أغلبها مطولة لا تقبل الاختصار، لأنه يؤدي إلى صعوبة الفهم، فاحتوت على ذكر الكلمة المقصودة أو العبارة، وربطها بالتحليل النحوي الذي يعلق فيه بفقرات او في صفحة كاملة، وقد يتجاوز ذلك، بحسب الوجوه

الإعرابية الواردة، وكثيرا ما تكررت هذه النصوص أينما تكررت المسألة في مختلف الآيات مع مختلف السور، مع التنبيه منه أحيانا على ذلك.

يغفل أطفيش في كثير من المواضيع توجيه الإعراب في الآيات القرآنية المدروسة التي قرئت بأكثر من وجه إعرابي، كالرفع بدل النصب في الكلمة، واسم المفعول بدل اسم الفاعل، إذ يكتفي بالقراءة الواردة عليها الآية، دون التنبيه إلى القراءات الأخرى.

إن مبحث علم النحو في (تيسير التفسير) يحتاج إلى كثير من المراجعة والتدقيق، فقد مفقت عند مصطلحات بل نصوص كان ينبغي للمحقق أن يدرجها ضمن هذا المبحث.

وبهذا أكون قد استكملت العمل راجيا من المولى أن أكون قد وفقت في إعطاء صورة واضحة عن المنهج النحوي عند أطفيش وأثر توظيفه في (تيسير التفسير)، هذا التفسير الذي يستحق دراسة لغوية شاملة، لما يتوفر عليه من مجالات لغوية أخرى تتعلق بعلم الصرف وعلم البلاغية.

وأخيرا، آمل أن تكون هذه الدراسة التي تعلقت بالقرآن الكريم إضافة بسيطة لصرح العلم، مع الإشارة إلى أن ما في هذه الصفحات من فائدة مرده إلى توجيهات أستاذي المشرف وإرشاداته، وأما ما عليه من مآخذ فوزوره علي، كما أساله عز وجل أن يتقبل مني هذا العمل ويوفقني لما يحبه ويرضاه، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين. وصلي الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه، والتابعين.

قائمة المراجع

	وَالاَفْرَبُونَ	
المائدة		
35	وَابْتَغُوا إِلَيْهِ الوَسِيلَةَ"	123
الأنعام		
54	« كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ أَنَّهُۥ مَنْ عَمِلَ مِنكُمْ سُوٓءًا بِجَهَٰلَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنۢ بَعْدِهِۦ وَأَصْلَحَ فَإِنَّهُۥ غَفُورٌ رَّحِيمٌ	148
99	«وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَخْرَجْنَا بِهِۦ نَبَاتَ كُلِّ شَىْءٍ فَأَخْرَجْنَا مِنْهُ خَضِراً نُّخْرِجُ مِنْهُ حَبّاً مُّتَرَاكِباً	145
126	«وَهَٰذَا صِرَٰطُ رَبِّكَ مُسْتَفِيماً	125
136	«وَأَنْعَٰمٌ حُرِّمَتْ ظُهُورُهَا وَأَنْعَٰمٌ لاَّ يَذْكُرُونَ ٱسْمَ ٱللَّهِ عَلَيْهَا	128
138	«سَآءَ مَا يَحْكُمُونَ	54
الأعراف		
5	« فَمَا كَانَ دَعْوَىٰهُمْ إِذْ جَآءَهُم بَأْسُنَآ إِلَّآ أَن	59

	فَالُوٓاْ إِنَّا كُنَّا ظَٰلِمِينَ	
107	«فَبِمَآ أَغْوَيْتَنِي لَأَفْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَٰطَكَ ٱلْمُسْتَفِيمَ	16
121	« فَتَمَّ مِيفَٰتُ رَبِّهِۦٓ أَرْبَعِينَ لَيْلَةًۚ	142
		التوبة
41	«فَاللَّهُ أَحَقُّ أَن تَخْشَوْهُ إِن كُنتُم مُّومِنِينَ	13
163	«وَمَالَهُمْ فِي ٱلْأَرْضِ مِنْ وَّلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ	76
75	«وَءَاخَرُونَ إَعْتَرَفُواْ بِذُنُوبِهِمْ خَلَطُواْ عَمَلًا صَٰلِحاً وَءَاخَرَ سَيِّئاً	102
67	مِنۢ بَعْدِ مَا كَادَ تَزِيغُ فُلُوبُ فَرِيقٍ مِّنْهُمْۚ	117
155	حَتَّىٰٓ إِذَا ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ ٱلْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ	118
		يونس
168	«وَالذِينَ كَسَبُواْ ٱلسَّيِّـَٔاتِ جَزَآءُ سَيِّئَةٍۭ بِمِثْلِهَا	27

66	وَمَا يَتَبِعُ الذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللهِ شُرَكَاءَ"	83
71	«فَأَجْمِعُوٓاْ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَآءَكُمْ	114
102	«إِنِّي مَعَكُم مِّنَ ٱلْمُنتَظِرِينَ	70
هود		
3	فَإِنِي أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ كَبِيرٍ"	186–84
14	فَاعْلَمُوا أَنَمَا أُنْزِلَ بِعِلْمِ اللهِ"	139
22	«لَا جَرَمَ أَنَّهُمْ فِي ٱلْاَخِرَةِ هُمُ ٱلْاَخْسَرُونَ	35
40	«حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَ امْرُنَا	156
52	«يُرْسِلِ ٱلسَّمَآءَ عَلَيْكُم مِّدْرَاراً	120
66	«وَمِن خِزْيِ يَوْمَئِذٍ	174
68	«قَالَتْ يَٰوَيْلَتَىٰٓ ءَالِدُ وَأَنَا عَجُوزٌ وَهَٰذَا بَعْلِي شَيْخاً إِنَّ هَٰذَا لَشَيْءٌ عَجِيبٌ	142
72	«أَهْلَ ٱلْبَيْتِ إِنَّهُۥ	63
119	« لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ ٱلْجِنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ	189
يوسف		

29	«يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا ۚ	100
43	«وَقَالَ ٱلْمَلِكُ إِنِّىٓ أَرَىٰ سَبْعَ بَقَرَٰتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ وَسَبْعَ سُنۢبُلَٰتٍ خُضْرٍ وَأُخَرَ يَابِسَٰتٍ ۖ	194
الرعد		
22	«وَأَنفَقُوا۟ مِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً	105
إبراهيم		
31	«جَهَنَّمَ يَصْلَوْنَهَا ۖ وَبِئْسَ ٱلْقَرَارُ	106
34	«وَءَاتَىٰكُم مِّن كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ ۚ	157
الحجر		
20	«وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَٰيِشَ وَمَن لَّسْتُمْ لَهُۥ بِرَٰزِقِينَ	192
30	« فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ	74
39	«قَالَ رَبِّ بِمَآ أَغْوَيْتَنِى لَأُزَيِّنَنَّ لَهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ	166
الإسراء		

12	« وَكُل شَىْءٍ فَصَّلْنَاهُ تَفْصِيلًا	93
51	« قُلْ عَسىَ أَنْ يَّكُونَ قَرِيباً	65
95	قُلْ لَوْ كَانَ فِي الأَرْضِ مَلَائِكَةٌ يَمْشُونَ مُطْمَئِنِينَ"	133
الكهف		
30	« اِنَّ أَلذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ أَلصَّالِحَاتِ إِنَّا لا نُضِيعُ أَجْرَ مَنَ اَحْسَنَ عَمَلًا	71
مريم		
46	«قَالَ أَرَاغِبٌ اَنتَ عَنَ ـالِهَتِے يَآإِبْرَاهِيمُ	51
طه		
21	« سَنُعِيدُهَا سِيرَتَهَا أَلأُولِىٰ	159
الأنبياء		
47	«وَنَضَعُ اُلْمَوَازِينَ أَلْقِسْطَ	112
60	«قَالُواْ سَمِعْنَا فَتىً يَذْكُرُهُمْ يُقَالُ لَهُۥ إِبْرَاهِيمُ	47
الحج		
9	وَنُذِيقُهُ يَوْمَ القِيَامَةِ عَذَابَ الحَرِيقِ"	184
18	«اَلَمْ تَرَ أَنَّ أَللَّهَ يَسْجُدُ لَهُۥ مَن فِے اِ۬لسَّمَاوَاتِ وَمَن	76

	فِي ٱلۡأَرۡضِ وَالشَّمۡسُ وَالۡقَمَرُ وَالنُّجُومُ وَالۡجِبَالُ وَالشَّجَرُ وَالدَّوَآبُّ وَكَثِيرٌ مِّنَ ٱلنَّاسِۖ	
23	يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ وَلُؤْلُؤًا"	147
78	مِلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَاهِيمَ"	94
المؤمنون		
44	ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا تَتْرَا كُلَّ مَا جَاءَ أُمَّةً رَسُولُهَا كَذَّبُوهُ"	107
النمل		
11	إِلَّا مَنْ ظَلَمَ"	131
القصص		
17	«قَالَ رَبِّ بِمَآ أَنۡعَمۡتَ	166
30	فَلَمَّا أَتَاهَا نُودِيَ مِنْ شَاطِئِ الْوَادِ الْأَيْمَنِ فِي الْبُقْعَةِ الْمُبَارَكَةِ مِنَ الشَّجَرَةِ"	194
63	تَبَرَّأْنَا إِلَيْكَ مَا كَانُوا إِيَّانَا يَعْبُدُونَ"	160
العنكبوت		
25	«فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوۡمِهِۦٓ إِلَّآ أَن قَالُواْ	109
الروم		
24	وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا"	110

31	«وَلَا تَكُونُواْ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ	196
32	وَلَا تَكُونُوا مِنَ الْمُشْرِكِينَ مِنَ الدِينَ فَرَقُوا دِينَهُمْ"	195
لقمان		
7	«وَلَّىٰ مُسْتَكْبِراً كَأَن لَّمْ يَسْمَعْهَا كَأَنَّ فِىٓ أُذُنَيْهِ وَقْراً	126
السجدة		
16	« يَدْعُونَ رَبَّهُمْ خَوْفاً وَطَمَعاً وَمِمَّا رَزَقْنَـٰهُمْ يُنفِقُونَ	111
الأحزاب		
33	« لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ	179
38	وَكَانَ أَمْرُ اللَّه قَدَرًا مَقْدُورًا"	146
سبا		
10	«يَـٰجِبَالُ أَوِّبِى مَعَهُۥ	100
14	«مَا دَلَّهُمْ عَلَىٰ مَوْتِهِۦٓ إِلَّا دَآبَّةُ ٱلْأَرْضِ	178
الصافات		
35	«إِنَّهُمْ كَانُوٓاْ إِذَا قِيلَ لَهُمْ لَآ إِلَـٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ	134

	يَسْتَكْبِرُونَ	
79	«سَلَٰمٌ عَلَىٰ نُوحٖ فِي ٱلۡعَٰلَمِينَ	53
86	«أَئِفۡكًا ءَالِهَةٗ دُونَ ٱللَّهِ تُرِيدُونَ	90
ص		
3	« وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٖ	73
29	«كِتَٰبٌ أَنزَلۡنَٰهُ إِلَيۡكَ مُبَٰرَكٞ لِّيَدَّبَّرُوٓاْ ءَايَٰتِهِۦ وَلِيَتَذَكَّرَ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ	58
50	« جَنَّٰتِ عَدۡنٖ مُّفَتَّحَةٗ لَّهُمُ ٱلۡأَبۡوَٰبُ	149
52	«وَعِندَهُمۡ قَٰصِرَٰتُ ٱلطَّرۡفِ أَتۡرَابٌ	176
56–55	هَذَا وَإِنَّ لِلطَّاغِينَ لَشَرَّ مَآبٍ جَهَنَّمَ يَصْلَوْنَهَا فَبِيسَ الْمِهَادُ"	195
59	«قَالُوا بَلۡ أَنتُمۡ لَا مَرۡحَبَۢا بِكُمۡۖ	143
الزمر		
6	ذَلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ لَهُ الْمُلْكُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ فَأَنَّى تُصْرَفُونَ"	56
56	أَنْ تَقُولَ نَفْسٌ يَا حَسْرَتَى"	113
غافر		

7	رَبَنَا وَسعْتَ كُلَ شَيْءٍ رَحْمَةً وَعِلْمًا"	129
43	«لَا جَرَمَ أَنَّمَا تَدْعُونَنِيٓ إِلَيْهِ	37
45	«فَوَقِيهِ ٱللَّهُ سَيِّـَٔاتِ مَا مَكَرُواْۖ وَحَاقَ بِـَٔالِ فِرْعَوْنَ سُوٓءُ ٱلْعَذَابِ	186
فصلت		
47	«وَضَلَّ عَنْهُم مَّا كَانُواْ يَدْعُونَ مِن قَبْلُ	86
الجاثية		
8	ثُمَ يُصِرُ مُسْتَكْبِرًا كَأَنْ لَمْ يَسْمَعْهَا"	143
29	« هَٰذَا كِتَٰبُنَا يَنطِقُ عَلَيْكُم بِٱلْحَقِّۚ إِنَّا كُنَّا نَسْتَنسِخُ مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ	177
الأحقاف		
24	« فَلَمَّا رَأَوْهُ عَارِضاً مُّسْتَقْبِلَ أَوْدِيَتِهِمْ	183–77
محمد		
4	«فَإِذَا لَقِيتُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَضَرْبَ ٱلرِّقَابِ حَتَّىٰٓ إِذَآ أَثْخَنتُمُوهُمْ	176
22	«فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِن تَوَلَّيْتُمْ أَن تُفْسِدُواْ فِي	137

	ٱلۡأَرۡضِ	
الفتح		
21	«وَأُخۡرَىٰ لَمۡ تَقۡدِرُواْ عَلَيۡهَا قَدۡ أَحَاطَ ٱللَّهُ بِهَاۚ	164
26	«إِذۡ جَعَلَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فِي قُلُوبِهِمُ ٱلۡحَمِيَّةَ حَمِيَّةَ ٱلۡجَٰهِلِيَّةِ	182–32
القمر		
12	« وَفَجَّرۡنَا ٱلۡأَرۡضَ عُيُونٗا	130
الرحمن		
11	« فِيهَا فَٰكِهَةٞ وَٱلنَّخۡلُ ذَاتُ ٱلۡأَكۡمَامِ	181
الحديد		
13	«فَضُرِبَ بَيۡنَهُم بِسُورٖ	169
الممتحنة		
1	«فَقَدۡ ضَلَّ سَوَآءَ ٱلسَّبِيلِ	185
الجمعة		
5	مَثَلُ الذينَ حُمِّلُوا التَوْرَاةَ ثُمَ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ الحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا"	190
التحريم		
5	عَسَى رَبُّهُ إِنْ طَلَّقَكُنَ أَنْ يُبْدِلَهُ أَزْوَاجًا خَيْرًا	138

	منْكُنَ"	
القلم		
5	فَسَتُبْصِرُ وَيُبْصِرُونَ"	86
6	بِأَيكُمُ الْمَفْتُونُ"	86
49	« لَّوْلَآ أَن تَدَارَكَهُۥ نِعْمَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ لَنُبِذَ	38
الحاقة		
47	« فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ	135
الجن		
7	«وَإِنَّهُمْ ظَنُّواْ كَمَا ظَنَنتُمْ أَن لَّن يَبْعَثَ ٱللَّهُ أَحَداً	140
المدثر		
27	« وَمَا أَدْرِيكَ مَا سَقَرُ	57
النبأ		
36	« جَزَآء مِّن رَّبِّكَ عَطَآءً حِسَاباً	178
الانفطار		
19	«يَوْمَ لاَ تَمْلِكُ نَفْسٌ لِّنَفْسٍ شَيْئاً وَالاَمْرُ يَوْمَئِذٍ لِّلهِ	88
البروج		

14-15-16	وَهُوَ الغَفُورُ الوَدُودُ ذُو العَرْش المَجيدُ فَعَالٌ لمَا يُريدُ"	55
الطارق		
2	« وَمَا أَدْرِيكَ مَا ٱلطَّارِقُ	58
الفجر		
23	وَجِيءَ يَوْمَئذ بجَهَنَمَ يَوْمَئذ يَتَذكَرُ الإنسَانُ وَأنَى لَهُ الذكْرَى"	144
البينة		
5	مُخْلصينَ لهُ الدينَ"	96
المسد		
2	«مَا أَغْنِىٰ عَنْهُ مَالُهُۥ وَمَا كَسَبَ	91
الإخلاص		
4	« وَلَم يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌ	132

مـــصـــــادر البـــحـــــــث ومـــــــراجـــــعـــــه[1]

القرآن الكريم– رواية ورش بالرسم العثماني، محملا من الأنترنيت.

الـــــكـــــتـــــب المـــطـــبـــوعـــة:

1–اتجاهات التفسير في القرن الرابع عشر هجري، فهد بن عبد الرحمان بن سليمان

الرومي، إشراف الدكتور مصطفى سليمان الرومي، إشراف الدكتور مصطفى مسلم محمد. رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه، جامعة الإمام محمد بن السعود الإسلامية، كلية أصول الدين– قسم القرآن وعلومه. 1404هـ– 1405هـ.

2–آراء الشيخ أطفيش العقدية، لمصطفى بن الناصر وينتن. نشر جمعية التراث،

القرارة– الجزائر1996م.

3– ارتشاف الضرب، لأبي حيان الأندلسي. تحقيق وتعليق: الدكتور مصطفى أحمد

النحاس، مطبعة المدني– القاهرة، ط1 1982م.

4– الإرشاد إلى علم الإعراب، تصنيف الإمام شمس الدين القرشي الكيشي (ت695هـ). تحقيق ودراسة: عبد الله الحسيني البركاني، جامعة أم القرى، ط1 (1989).

5– الأشباه والنظائر في النحو، تأليف الإمام السيوطي تـ911هـ، وضع حواشيه غريد الشيخ. دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ط22007م.

[1]- أهملت (ال) في ترتيب المصادر والمراجع.

6- الأصول في النحو، لابن السراج، تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي. مؤسسة الرسالة. ط1 1985م.
7- أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، للشيخ محمد أمين الشنقيطي. إشراف: بكر بن عبد الله بوزيد. وقف مؤسسة سليمان بن عبد العزيز الراجحي الخيرية. دار علم الفوائد للنشر والتوزيع.
8- إعراب القرآن وبيانه، تأليف الأستاذ: محي الدين الدرويش. اليمامة للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق -بيروت. ط6 1999م.
9- إعراب القرآن، تأليف ابن النحاس (تـ338هـ)، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم. منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان ط2 2004م.
10- إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، تأليف إمام اللغة والأدب: أبي عبد الله الحسين بن أحمد المعروف بابن خالوية. دار الكتب العلمية، بيروت لبنان.
11- الاقتراح في علم أصول النحو، للسيوطي (تـ911هـ). تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل الشافعي. منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان. ط1 1998.
12- إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن، تأليف أبي البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (ت616هـ)، تصحيح وتحقيق الأستاذ إبراهيم عطوة عوض. شركة مكتبة ومطبعة البابلي الحلبي وأولاده بمصر. محمود نصار الحلبي وشركاه خلماد. ط1 (1961م).
13- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تأليف: أبي البركات الأنباري (تـ 577هـ). قدم له ووضع هوامشه

وفهارسه: حسن حمد، بإشراف الدكتور إميل بديع يعقوب. دار الكتب العلمية، بيروت لبنان. ط2 2007.

14- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تأليف: محمد محي الدين عبد الحميد. المكتبة العصرية ط1995م.

15- الإيضاح العضدي، لأبي علي الفارسي (تـ377هـ)، حققه وقدم له الدكتور حسن شاذلي فرهود. كلية الآداب –جامعة الرياض، مطبعة دار التأليف، ط1 1969م.

16- البحر المحيط في التفسير، لمحمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي الغرناطي (تـ754هـ). دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع 2005م.

17- البديع في علم العربية، للمبارك بن محمد الشيباني الجزري أبي السعادات مجد الدين بن الأثير (تـ606هـ). تحقيق ودراسة: د. فتحي أحمد علي الدين. جامعة أم القرى، مكة المكرمة. ط1.

18- البرهان في علوم القرآن، للإمام بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. دار المعرفة، بيروت لبنان. ط201972م.

19- تاريخ الجزائر الثقافي، الدكتور أبو القاسم سعد الله. دار الغرب الإسلامي، ط1 1998.

20- تاريخ بني ميزاب، ليوسف بن بكير الحاج سعيد. المطبعة العربية، غرداية- الجزائر، ط2.

21- تأويل مشكل القرآن، لابن قتيبة الدينوري (تـ676هـ). شرحه ونشره: سيد أحمد صقر. المكتبة العلمية.

22- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان الأندلسي. حققه الدكتور حسن هنداوي. دار القلم، دمشق.

23- تفسير التحرير والتنوير، تأليف سماحة الأستاذ العلامة الإمام الشيخ الطاهر بن عاشور. الدار التونسية للنشر- تونس. المؤسسة الوطنية للكتاب- الجزائر تونس 1984م.

24- التفسير الكبير، أو مفاتيح الغيب، للإمام فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين بن الحسن بن علي التميمي البكري الرازي الشافعي (تـ604هـ)، قدم له: هاني الحاج. حققه وعلق عليه وخرج أحاديثه: عماد زكي البارودي. المكتبة التوقيفية، القاهرة – مصر.

25- تفسير النسفي المسمى بمدارك التنزيل في حقائق التأويل، قدم له الشيخ قاسم الشماعي الرفاعي. دار القلم، بيروت- لبنان ط1.

26- تفسير غرائب القرآن ورغائب الفرقان، تأليف العلامة نظام الدين الحسن بن محمد بن حسين النبسابوري (تـ 728هـ)، ضبطه وخرج آياته وأحاديثه الشيخ زكريا عميرات. دار الكتب العلمية، بيروت- لبنانط1 1996م.

27- التفسير والمفسرون، تأليف الدكتور: محمد حسين الذهبي. مكتبة مصعب بن عمير الإسلامية.ط2004.

28- تيسير التفسير لأطفيش. تحقيق وإخراج: الشيخ إبراهيم بن محمد طلاي، بمساعدة لجنة من الأساتذة. المطبعة العربية، غرداية- الجزائر.

29- جامع الدروس العربية، للشيخ مصطفى الغلاييني. المكتبة العصرية، صيدا- بيروت ط1 2000م.

30- الجامع لأحكام القرآن، تفسير القرطبي. تقديم: هاني الحاج. حققه وخرج أحاديثه: عماد زكي البارودي. خيري سعيد. المكتبة التوفيقية، القاهرة- مصر.

31- الجمل في النحو، تصنيف الخليل بن أحمد الفراهيدي. تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة ط1 0985م.

32- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل. المطبعة الأزهرية المصرية. ط1306هـ.

33- حاشية الصبان على شرح الأشموني. ضبطه وصححه وخرج شواهده: إبراهيم شمس الدين. منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان.ط1.

34- الحاشية العصرية على شرح شذور الذهب، صنعها: د. عبد الكريم محمد الأسعد. دار الشواف، ط1 1995م.

35- الخصائص لابن جني. تحقيق: محمد علي النجار. دار الكتاب، بيروت لبنان ط2.

36- رحلة القطب. دراسة وتحقيق: الأستاد يحيى بن بهون الحاج امحمد. العطف، غرداية- الجزائر ط1 2007.

37- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، تأليف العلامة أبي الفضل شهاب الدين السيد محمود الألوسي البغدادي تحقيق وتخريج: د. السيد محمد السيد. سيد إبراهيم عمران. دار الحديث القاهرة. ط2005.

38- شرح ابن عقيل. تحقيق: ح. الفاخوري. دار الجيل- بيروت، ط5.

39- شرح الأشموني، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه: حسن حمد. إشراف الدكتور: إميل بديع يعقوب. دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان. ط1 1998.

40- شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، ود. محمد بدوي المختون. هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ط1 1990.

41- شرح السيوطي، توضيحات للبهجة المرضية في شرح الألفية، تأليف السيد الشيرازي. ط1386هـ.

42- شرح ألفية ابن مالك، لابن الناظم. حققه وضبطه وشرح شواهده، ووضع فهارسه الدكتور عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد. دار الجبل- بيروت.

43- شرح الكافية الشافية لابن مالك، حققه وقدم له: د. عبد المنعم أنعم الهريري. دار المأمون للتراث.

44- شرح المفصل للزمخشري. تأليف: ابن يعيش (تـ643هـ)، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه الدكتور إميل بديع يعقوب. منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان.ط1 2001.

45- شرح المقرب، المسمى التعليقة، للعلامة بهاء الدين بن النحاس الحلبي (تـ698هـ). دراسة وتحقيق: د.خيري عبد اللطيف.مكتبة دار الزمان للنشر والتوزيع.ط1 2005م.

46- شرح المكودي، ضبطه وخرج آياته وشواهده: إبراهيم شمس الدين. دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان.ط1 2996م.

47- شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور.دار الكتب العلمية، بيروت لبنان.ط1 1998م.

48- شرح شذور الذهب،لابن هشام الأنصاري (تـ761هـ). قدم له ووضع هوامشه وفهارسه: الدكتور إميل يعقوب. دار الكتب العلمية، بيروت لبنان.ط2 2004م.

49- شرح قطر الندى وبل الصدى، لابن هشام الأنصاري (تــ761هــ)، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه: الدكتور إميل يعقوب. دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان.ط1 1996م.
50- شرح قواعد الإعراب لابن هشام، تأليف: محي الدين الكافيجي (ت 879هــ). تحقيق: د. فخر الدين قباوة. دار طلاس – دمشق، ط1 1989م.
51- شرح كافية ابن الحاجب، لبدر الدين بن جماعة (تــ733 هــ). تحقيق وتعليق الدكتور محمد محمد داود. دار المنار
52- شرح لامية الأفعال، لأمحمد بن يوسف أطفيش. سلطنة عمان، وزارة التراث القومي و الثقافة. ط1986م.
53- شرح ملحة الإعراب، لأبي محمد القاسم بن علي بن محمد الحريري البصري (تــ516هــ). تحقيق وتعليق: بركات يوسف هبود. المكتبة العصرية، صيدا- بيروت.ط1 1997م.

فـــــــــــهـــــــــرس الـــــمــــــوضـــــوعــــــات

الفـــــــصـــــــل الأول

أثــــــر تــــــوظــــــيف المرفوعات في (تيسير التفسير).

الفـــــصــــــل الثـــــانــــــي

أثــــــر تــــــوظـــــيف المـــــفــــعـــــولات فـــــي (تيسير التفسير).

الفـــــصــــل الثـــالـــث

أثــــــر تـــوظـــيف المــــنصـــوبات فــــي (تيسير التفسير).

الفــــصــــــل الرابـــــــع

أثــــــر تـــــوظيف المجرورات فـــي (تيسير التفسير).

الفهارس الفنية .